

# العلاقات الدولية

في الإسلام







الإمام محمد أبو زهرة

# العلاقات الدولية في الإسلام

مكتبة الطبع والنشر  
دار الفكر العربي



## المحتوي

الصفحة

٥	تصدير عام : بقلم الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة
	العلاقات الدولية في الاسلام
١٧	تقديم
	دعائم العلاقات الإنسانية
١٩	١ - الكرامة الإنسانية
٢٠	٢ - الناس جميعاً أمة واحدة
٢٤	٣ - التعاون الإنساني
٢٥	٤ - التسامح
٢٧	٥ - الحرية
٣٢	٦ - الفضيلة
٣٤	٧ - العدالة
٣٦	٨ - المعاملة
٤٠	٩ - الوفاء بالعهد
٤٢	١٠ - المودة ومنع الفساد

## العلاقات الدولية في حال السلم

- |    |                                       |
|----|---------------------------------------|
| ٤٧ | ١ - الأصل في العلاقات هو السلم        |
| ٥٣ | ٢ - دار الحرب ودار الإسلام ودار العهد |
| ٥٧ | ٣ - السيادة                           |
| ٧٤ | ٤ - المعاهدات والصلح                  |

## العلاقات الدولية في وقت الحروب

- |     |   |
|-----|---|
| ٨٩  | ١ - الباعث على الحرب في الإسلام         |
| ٩٤  | ٢ - قبل المعركة                         |
| ٩٥  | ٣ - في المعركة                          |
| ١٠٢ | ٤ - الفضيحة في أثناء الحروب             |
| ١٠٦ | ٥ - احترام الكرامة الإنسانية في الميدان |
| ١٠٧ | ٦ - انتهاء الحرب                        |

## تَصَدِّيرُ عَامٍ

بقلم الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث  
رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد فإن الشريعة الإسلامية نور الإسلام المضيء . والهداية المنبعثة من  
القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وقد أخذ المطبقون منذ العهد الأول يستنبطون  
ويجتهدون ، ويحلون مشكلات الحياة بقبس من نور الوحي ، وهداية السماء .  
وإن الذين اجتهدوا واستنبطوا يكونوا مجموعات فقهية جيلا بعد جيل ،  
فأصحاب رسول الله صلى الله عليه كانوا يجتهدون ويستنبطون ، ويحلون  
مشكلات الدولة ، ومشكلات المجتمع ، ومشكلات الآحاد ، ولا مرشد  
لهم إلا كتاب الله وسنة رسوله ، وعقل مدرك نافذ ، يوجهه قلب مخلص  
يطلب الحق لذات الحق ، لا يسيطر عليه هوى ولا ينبعث عن شهوة أو حب  
سلطان . وتكونت لكل صحابي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مجموعة فقهية ، فكان لعل مجموعة فقهية تناقلتها ذريته وأصحابه ، ولزيد  
ابن ثابت مثلها ولعبد الله بن عباس مجموعة ، ولعبد الله بن عمر مجموعة ،  
وناهيك بالمجموعة الفقهية التي أثرت عن عبقري الإسلام عمر بن الخطاب ،  
وقد اتجه العلماء منذ القديم ، لجمع مجموعة عمر ، فإنها نبراس للاستنباط  
الفقهي السليم .

وقد جاء تلاميذ الصحابة وهم التابعون ، فتلقوا هذه المجموعات الفقهية .  
وأخذ بكل تلميذ يروي مجموعة شيخه من الصحابة ، فنافع مولى عبد الله بن  
عمر أخذ ينقل للأسلاف فقه ابن عمر ، وسعيد بن المسيب أخذ ينقل فقه



عمر وابنه ، وهكذا ، ولم يكتف أكثر أولئك التلاميذ من التابعين برواية  
شيوخهم ، بل يزيّدون بالاستنباط في ضوئها ، وحل المشكلات في عهدهم ،  
والإفتاء فيما يجد من وقائع في عصرهم مستعينين بفهم شيوخهم ومقيدين  
بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آخذين منهما ابتداء :  
وراجعين إليهما انتهاء .

٢ - وقد تشعبت منذ عصر الصحابة مناهج البحث الفقهي ، فمن  
الصحابة من كان يكثر من الرواية ، ويتوقف عند الاستنباط بالرأى ، ومنهم  
من كان ينطلق بالرأى حيث لا يجد نصاً صريحاً من السنة ، وسرى ذلك  
التشعب في المناهج إلى التابعين فمنهم من كان جريئاً في إبداء الرأى كسعيد  
ابن المسيب الذي كان يسمى لهذا بالجرىء ، ومنهم من كان يتوقف ولا يبدى  
رأياً فيما لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم أو صحابته كنافع مولى  
عبد الله بن عمر .

وكان في العراق طائفة امتازت بكثرة الرأى وقلة الرواية ، ولكنها  
لا تخرج عن الرواية الصحيحة المروية تحترماً إن وجدت في أي مكان في  
العراق أو في المدينة أو في مكة ، فهم لا يتركون الرواية إن وجدوها ، ولكن  
يجهلون بآرائهم أن لم يجلوها فلا يتوقفون بل يخرجون ويفرعون .

وفي عهد التابعين أخذت المناهج الفقهية تتضح وتبين ، حتى إننا لنجد  
للفقهاء التابعين في الكوفة لونا فقهياً يغاير منهاج التابعين في المدينة من غير أن  
يخرج واحد منهم على الكتاب أو السنة أو المأثور عن الصحابة رضوان الله تبارك  
وتعالى عليهم .

ولنضرب لذلك مثلاً ، فإن التابعين من أهل العراق كانوا يفرعون  
الأحكام فيفرضون وقائع لم تحدث ، ويذكرون حكمها ويسمى ذلك «الفقه  
التقديري» ، بينما فقهاء التابعين في المدينة لا يفتون إلا في الوقائع التي تقع وهذا  
بلا شك اختلاف في المنهاج لا يغير من الاتجاه إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله  
صلى الله عليه وسلم .



وكان الرأي عند التابعين في المدينة يختلف عن الرأي عند أهل العراق ،  
ففي المدينة يحكمون المصلحة حيث لانص من كتاب أو سنة أو فتوى الصحابة ،  
فإن كانت المصلحة في هذه الحدود أخذوا بما توجبه . بينما كان الرأي عند  
التابعين من فقهاء العراق يقوم أكثره على القياس ، وهو أن يبحث عن مشابه  
للحكم غير المنصوص عليه ويلحقه به : أي أنه يبحث عن نص في حالة تشبه  
الحالة التي يجتهد المجتهد منهم في تعرف حكمها وتعطي حكم ما جاء به النص .

٣ - تكونت من اجتهاد التابعين مجموعة فقهية عظيمة . جاء تلاميذهم  
فرووها ، ونقلوها إلى الأَخلاف ، وكان التلاميذ منهم صغار التابعين ،  
أخذوا عن الصحابة وعن كبار التابعين كابن شهاب الزهري شيخ الإمام  
مالك ، وحماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، وكان من تلاميذ التابعين  
صغارهم وكبارهم من لم يلتقوا بالصحابة ، وهؤلاء أكثروا من التخريج  
والتفريع ، والاجتهاد المستقل الذي لم يكونوا فيه تابعين لأحد .

وإن مجموعة الصحابة الفقهية كان لها احترامها ، فأكثر الفقهاء قرروا  
احترام رأي الصحابي ، فهم لا يخرجون عن آرائهم إن اتفقوا أو اختلفوا ،  
فإن كان الاتفاق كان إجماعهم حجة لا يجوز لأحد مخالفته ، وإن اختلفوا  
لا يخرجون عن آرائهم : ولهم أن يختاروا منها ما شاءوا ، وهم لا يختارون  
إلا ما يرونه أقرب إلى الكتاب والسنة . فهم لا يتبعون تقليدا مجردا ، ولكن  
اجتهادا واختيارا .

٤ - وقد جاء من بعد التابعين وتابعيهم الاجتهاد الفقهي المذهبي أو  
المدرسي : إذ صار لكل شيخ أو إمام مدرسة يثبت فيها آراءه ، وتلاميذ يثقفون  
عنه ، وله منهاج في البحث اختص به ، ويستنبط من الكتاب والسنة على  
مقتضاه ، وإن لم يلونه ، فقد كان يلتزم طريقاً واضحاً في معالجه يميزه عن  
غيره من العلماء ، فكان بلا ريب لأبي حنيفة منهاج يقارب أو يباعد منهاج  
مالك ، وكان للشافعي من بعدهما منهاج يقاربهما أو يباعدهما أو يباعد  
واحداً منهما ، والأوزاعي كان كذلك ، وإن هذه المناهج كالسبل التي تتجه  
إلى غاية واحدة ، وهي تحرير المعاني الفقهية التي اشتمل عليها الكتاب والسنة  
والمأثور عن الصحابة رضي الله تبارك وتعالى عنهم .

ولقد جاء الشافعي فدون منهاجه وأخذ يوازن بينه وبين منهاج غيره من أئمة المذاهب وإن لم يدونوها ، فهي كانت واضحة في استنباطهم ، وذكرها أولئك الأئمة مجملة ، ولم يفصلوا القول فيها تفصيلا .

وقد اتسعت الحلقات الفقهية في الأقاليم الإسلامية ، فكان في مكة حلقات الحديث والفقه ، وفي المدينة حلقة الإمام مالك في الحديث والفقه ، أو المسائل كما كان يسمى فروع الفقه ، وكان في العراق حلقة أبي حنيفة وبجوارها اجتهاد القضاة كاجتهاد شريح (١) واجتهاد عبد الرحمن بن أبي ليلى (٢) ، واجتهاد عثمان البتي (٣) واجتهاد عبد الرحمن بن شبرمة قاضي البصرة (٤) .

٥ - مضى الأئمة وقد خلف كل إمام لتلاميذه ثروة مثزية نموها ، وخرجوا عليها وفرعوا الفروع فيها واجتهدوا فيما لم يجتهد فيه إمامهم على مقتضى أصوله ، واتباعا لمنهجه الذي رسمه باجتهاده أو بأقواله أو بقلمه ، وتتابعت الطبقات في المذاهب وكل طبقة تضيف إلى ماتركته سابقتها فتقها إلى فقها ، وتخريجاً وتفريعاً ، حتى كثرت الفروع والحلول في كل مذهب ، وكانت المذاهب تتعاون في كثير من الأحيان ، فيأخذ أهل كل مذهب من المذهب الآخر حلولاً ليست في مذهبه لمسائل لم تدون فيه ، فكان الميدان ميدان تعاون لا تناحر في القرون الثلاثة الأولى ، وقد فتح ذلك الباب للأئمة الكبار أنفسهم ، فكان مالك يسأل حماد بن أبي حنيفة عن أقوال أبيه في مسائل معينة قد سئل عنها . وظل التعاون مستمراً بين المذاهب حتى كان دور المناظرات والمجادلات التي احتدمت بين الحنفية والشافعية فقل التعاون بين أهل هذين المذاهبين .

٦ - ما جاء القرن الخامس الهجري حتى تكونت في كل مذهب مجموعة فقهية تصلح أن تكون قانوناً يطبق ، وكان منها ما يطبق فعلاً ، كالْمذهب الحنفي في العراق والمذهب المالكي في الأندلس ، والمغرب ، والمذهب الشافعي في الشام وقتاً غير قصير .

(١) شريح كان قاضياً من قضاة الإمام علي ، وتولى القضاء من قبل معاوية .

(٢) عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة الذي عاصر أبا حنيفة وتوفي سنة ١٤٨ هـ .

(٣) عثمان البتي كان من قضاة البصرة توفي سنة ١٣٢ هـ .

(٤) عبد الرحمن بن شبرمة تولى قضاء البصرة بعد عثمان البتي ، توفي سنة ١٤٤ هـ .



ولم يكتف الفقهاء بدراسة الفروع ، بل قاموا بعملين جليلين .

أولهما - التعمق في دراسة أصول الفقه ، أو المناهج الفقهية ، وقد ابتدأ الشافعي بتدوينه ، ثم كان التوسع فيه ودراسته دراسة نظرية مستوعبة .

وثانيهما - أن أولئك المجتهدين الذين اجتهدوا في مذاهبهم أخذوا يجمعون الفروع المتشابهة في قواعد تضم متفرقاتها ، وكونوا من هذه القواعد مجموعة فقهية تضم الفروع المتشابهة ، وتطبق على ما يشبهها مما لم يكن موجودا وقت ضبطها . ووجدت كتب في كل مذهب تشمل قواعد التي تضم فروعها المتفرقة ، فكان في المذهب الحنفي « الأشباه والنظائر » ، وفي المذهب المالكي « الفروق للقرافي » ، وفي المذهب الشافعي « قواعد الإسلام في مصالح الأئام » ، وفي المذهب الحنبلي « القواعد » الكبرى لابن رجب ، وهكذا .

٧ - وبهذا استوى القانون الإسلامي على سوقه ، وعلا وسبق ، حتى إنه لا يوجد في القوانين القديمة ما يناظره سعة وعموما وشمولا ، فوق ما فيه من عدالة واستقامة في الحلول الجزئية .

ويحاول الذين لا يعلمون الحقائق ، ولا يحاولون أن يدرسوها ، أن يثبتوا علاقة بين القانون الروماني ، فيجهلون أنفسهم ، ولا يصلون إلى غاية لأن محاولتهم لا تغير الحقائق والجواهر . وفرق بين قانون عاش في ظل الأوثان ، وقانون استنبط من أحكام القرآن .

ومع أن تلك المحاولات أخذت تسيطر على العقل الأوربي زمنا طويلا ، انبثق النور المدرك بين رجال القانون من أوربا ، لابين علماء المشرقيات - فسجلت المؤتمرات القانونية أن الفقه الإسلامي قانون مستقل ليس مشتقا من قانون من القوانين القديمة .

وإن الذين علموا بما يحتويه الفقه الإسلامي في المعاملات المالية وغيرها - وكانوا من رجال القانون - أعجبوا به وعلموا أنه سبق سبعا بعيدا في كثير من الحلول القانونية ، ولهذا اتجهوا إلى طلبه من مصادره العربية لترجموه إلى لغاتهم كي يضيفوا إليها ثروة من علم القانون لم تكن فيها .

٨ - ومن أجل هذا اتجه كثيرون من المفكرين إلى أن يكتبوا رسائل توضح أجزاء من الشريعة ، ورأوا أن تكتب بالعربية أولا لكي تفحص وتدرس قبل أن تترجم ، ولكي يعم نفعها لطلاب العرب ، وإنها ستكون موجزة من غير إخلال ، إذ أنها ستصيب المعاني الرئيسية التي تكشف عما وراءها ، وفي ذلك تعريف للشريعة لمن لا يعرفها من أهل العربية ، وهم كثيرون .

٩ - حمل المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية الجزء الأكبر من هذا العبء ، وإذا كانت بعض الجماعات العلمية قامت ببعض ذلك العبء ، فبمقدار محدود ، وعلى غير منهاج بين العالم .  
ولذلك وضع المجلس في منهاجه جزءا مخصصا لتعريف الشريعة الإسلامية في المجال الدولي ، وعهد إلى لجنة القانون والعلوم السياسية من لجانه أن تدرس ذلك الموضوع .

وقد رأت اللجنة ووافقها المجلس الموقر أن تكتب رسائل صغيرة الحجم غزيرة المعنى ، وابتدأت بالموضوعات التي تشغل الفكر العالمي في هذه الأيام ، والتي يكون في بيانها تذكرة لدواء السماء في أدواء الأرض : فوق ما يكون فيها من بيان حقائق شرعية لمن يجولها .

١٠ - اختار المجلس ست رسائل في ستة موضوعات هي :

- الرسالة الأولى : « العلاقات الدولية في الإسلام » .
  - الرسالة الثانية : « التكافل الاجتماعي في الإسلام » .
  - الرسالة الثالثة : « مدخل الفقه الإسلامي » .
  - الرسالة الرابعة : « الزواج والطلاق في الإسلام » .
  - الرسالة الخامسة : « أحكام الأولاد في الإسلام » .
  - الرسالة السادسة : « الميراث والوصية في الإسلام » .
- وفما يلي إشارات إلى بعض ما اشتملت عليه هذه الرسائل .

١١ - الرسالة الأولى : « العلاقات الدولية في الإسلام » .

تعرضت هذه الرسالة لبيان الوحدة الإنسانية ، ونظرة الإسلام نظرة شاملة لكل بني الإنسان ، وإن العلاقات الدولية ككل العلاقات الاجتماعية والآحادية تقوم على الرحمة والمودة ، والعدالة ، والوفاء بالعهود .



والفضيلة ، فإنها كما تنظم علاقة الآحاد ، تنظم علاقات الجماعات والدول ، وقد بينت أنه لا فضل لجنس على جنس ولا لون على لون وأن الجميع سواء أمام الله ، فيجب أن يكونوا في المعاملة الإنسانية على سواء ، وأنه يجب أن تتعارف الشعوب وتتعاون وتتلاقى ليستغل ابن الأرض كل ينابيع الثروة فيها ، ويفيض كل إقليم على غيره بما يفضل مما يتج ، ويبادل الآخرون مثله ، وقد أيدت كل ما تعرضت له بالقرآن والسنة ، وأعمال السلف الصالح وأقوال الفقهاء :

وتكلمت الرسالة في حال الحرب ، وأنها لا تكون شرعية إلا إذا دفع إليها ظلم واقع أو ظلم متوقع ، وهي لا تكون إلا حيث تتعذر وسائل السلم ، ثم هي ليست حرباً مع الشعوب ، بل هي حرب مع المستغلين المسبطين الظالمين ، ولذلك لا يصح قتل آمن في سربه ، لا رأي له في حرب ، أو ليس من شأنه أن يحارب ، أو ما هو يحارب فعلاً ، بل الحرب في الميدان وحده ، أو كما يعبر الفقهاء في معسكر السلطان ، فلا يسوغ في حرب إسلامية تجويع شعب ، بل إن المتاجر تسير بين المسلمين وبين الشعوب التي يحاربون سلطانها أو المتغلين عليها ، والحروب لا تكون إلا حيث لا يكون بد منها ، فهي ضرورة تنتهي بقدرها ، والفضيلة تظلها في ابتدائها وفي سيرها وفي انتهائها ، والرحمة تحكم والسيوف تجري بالحنف ، فالرحمة تغيش وسط الملحمة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا نبي الرحمة وأنا نبي الملحمة » . وإذا انتهت الحرب لا يقول القرآن ولا السنة ويل للمغلوب ، بل يقول رحمة بالمغلوب ، ثم يعمل على أن يطبّ لجراحه وعلى شفاء أسقامه ، حتى تلتقى القلوب على المحبة الإنسانية من غير تنافر ولا تدابر .

## ١٢ — الرسالة الثانية : « التكافل الاجتماعي في الإسلام » .

تعرضت هذه الرسالة لبيان البناء الاجتماعي في الإسلام ، فبينت عناصر المجتمع الفاضل ، ووسائل وقايته من الآفات ، والروابط الأدبية التي تربط بين آحاده وبينت أن المجتمعات لا تبنى على العلاقات المادية وحدها ، بل تتوثق علاقتها بالمعاني الروحية وبينت علاقة المجموع بالآحاد ، وواجبات الآحاد نحو المجموع وحقوقهم عليه ، وتكلمت في الحرية الشخصية وقيودها

ومداهما وأثرهما في البناء الاجتماعي ، ثم بينت حرية الملك ، والقيود التي يقيد بها ، ثم ذكرت أسباب الملك ، وبينت أن رأس المال لا يكسب وحده ، بل لابد من عمل معه ، وأن الكسب بفرض رأس المال والانتظار ليس كسبا شرعياً بل هو كسب خبيث يحل العقوبة .

وتكلمت في المادون وملكيتهما للأمة ، وفي موات الأرض ، وملكيتهما لمن يحبسها وحدود ذلك ، ثم بينت أحكام التجارة الحرة التي تشمل على المخاطرة بالنقل من إقليم لإقليم ، وتكلمت في الاحتكار وعلاجه ، والتسعير وأقوال الفقهاء فيه .

وبعد أن بينت الرسالة عناصر البناء الاجتماعي أخذت تبين علاج العجز والشيخوخة والضعف الإنساني ، فذكرت أحكام الزكاة ، وبينت أنها فريضة اجتماعية للتأمين الاجتماعي وبينت أنها اشتملت على مبادئ لم يصل إليها قانون اجتماعي أو اقتصادي إلى اليوم ، ومن هذه المبادئ سد الديون عن المدينين الذين استدانوا وعجزوا عن السداد ولم يكن سبب الدين إسرافاً أو تبذيراً ولا سبب العجز إسرافاً أو تبذيراً ، ومن هذه المبادئ معاونة من انقطع به الطريق ، وبعد عن ماله ، حتى يعود ، وهكذا غير ذلك من عناصر التكافل الاجتماعي .

### ١٣ - الرسالة الثالثة : « مدخل الفقه الإسلامي » .

بينت هذه الرسالة بإيجاز المصادر الشرعية ، وأصول الاستدلال في الفقه الإسلامي ومناهجه ، وما يشتمل من أحكام ، وأقسام هذه الأحكام من أحكام للعبادات وأحكام للمعاملات المالية وأحكام للأسرة . أحكام للدولة ونظامها ، وأحكام للعلاقات الدولية ، وهكذا بينت تلك الرسالة أبواب الأحكام الشرعية كلها .

ثم تصدت للقواعد العامة التي جمعت شتى الفروع وضبطتها ، وخصوصاً قواعد العقود ، والشروط مع بيان إجمالي لما يجب الوفاء به من شروط وما لا يجب الوفاء به ، ومدى الشروط التي يقرها الإسلام ، وما لا يقره من الاشتراطات .



وفي الحملة هذه الرسالة مثلها بالنسبة للعلوم الإسلامية كمثل المدخل للعلوم القانونية إذ تبين قواعدها العامة التي تشمل الأحكام القانونية . ولا تخص فرعاً من فروعها .

#### ١٤ - الرسالة الرابعة : « الزواج والطلاق في الإسلام » :

بينت هذه الرسالة بإيجاز عناية الإسلام بأحكام الأسرة عامة ، وعنائه بالزواج وتكليف الشارع الإسلامي المكلف أن يتزوج ليصون نفسه ودينه ، وأشارت إلى أن العلاقات التي تعتبر جائزة في الإسلام بين الرجل والمرأة هي الزواج الشرعي الصحيح، وبينت مقدمات الزواج وأحكام الخطبة . وبينت أركان عقد الزواج ، وشروط صحته ، وشروط لزومه ، والمسوغات التي تسوغ فسخه ، ثم بينت من يحرم الزواج بينهم من الرجال والنساء والكفاءة بين الزوجين ومداهما ، وأصل إثباتها ، وإنكار بعض الفقهاء لها ، إلا ما يتعلق منها بالدين والخلق ، ثم بينت الولاية في الزواج ، وجواز أن تتولى البالغة العالقة زواج نفسها عند كبر الأئمة أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه ، ثم بينت الشروط التي يجب الوفاء بها إذا اشترطها أحد الزوجين .

وبينت الرسالة الحقوق المشتركة التي ينشئها الزواج بين الزوجين من ميراث وحل للعشرة الزوجية . كما بينت حقوق الزوج على زوجته ، ومداهما وبينت حقوق الزوجة على زوجها من العدالة معها ، سواء أكان متزوجاً لها وحدها ، فلا يغني عليها سيلاً ، أم كان متزوجاً أكثر من واحدة ، فإن العدالة حينئذ تتناول مع حسن العشرة والمعاملة الحسنة وعدم البغي - التسوية بين الزوجتين في النفقة والكسوة والمبيت . وكل ما يتعلق بمظاهر الحياة الزوجية . وبينت حق الزوجة في النفقة : وحق الزوج في الطاعة ، وأنها حقان متقابلان وأن إهمال أحدهما يسقط الآخر ، وهكذا وضحت هذه الرسالة الأحكام الإسلامية التي تنشأ من الزواج كما بينت حكمه عند الإقدام عليه :

#### ١٥ - الرسالة الخامسة . « أحكام الأولاد في الإسلام » .

بينت هذه الرسالة حقوق من كانوا ثمرة للزواج وهم الأولاد .

فبينت أحكام ثبوت النسب وهو الحق الأول للمولود بمجرد أن يخرج إلى هذا الوجود ، ثم بينت الولايات التي تثبت ، له ولاية الترية الأولى وهي الحضانة ، وبينت أنها ابتداء حق للنساء ، لأن ذلك هو عملهن بمقتضى الفطرة التي فطرهن الله عليها . والولاية الثانية ولاية الحفظ والرعاية ، وهي التي تسمى الولاية على النفس ، وهي تثبت للرجال ابتداء لأنهم أقدر عليها ، والولاية الثالثة الولاية المالية ، وتلك تكون على الطفل إذا كان له مال . وبينت التغذية الأولى للطفل وهو في المهد ، وهو حق الرضاعة ، ثم بينت من يجب عليه نفقته وهو صغير ، وفي سبيل ذلك بينت بإيجاز نفقة الأقارب بعضهم على البعض :

١٦ - الرسالة السادسة : « الميراث والوصية في الإسلام » .  
بينت هذه الرسالة أحكام الملكية بالخلافة ، فبينت الخلافة الاختيارية في المال ، وتكون بالوصية ، وبينت أحكام الوصية بالإجمال وتعرضت في ذلك إلى أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

وبينت الخلافة الإجبارية وهي الخلافة بالميراث ، وبينت أنها تكون في ثلثي التركة إجباراً ، ليس للمورث أن يغير فيها أو يبدل ، بل يترك لكل لكل ذي حق حقه :

وبينت أن الميراث تولى القرآن الكريم توزيعه بالتفصيل ، ولم تين السنة منه إلا قليلاً نادراً ، وبينت أن الإسلام اتجه في تقسيم الميراث إلى التوزيع دون التجميع ، فلا ينفرد وارث بالتركة كلها إلا نادراً ، فالتركة يستحق فيها الأقارب من أدناهم إلى أقصاهم على مراتب مختلفة باختلاف درجات القرابة وقوتها .

١٧ - هذه إشارات إلى بعض ما اشتملت عليه الرسائل الست ، وإن ترجمتها إلى اللغات الأوربية الحية تعريف بالشريعة في المجال الدولي .

والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل .

محمد أبو زهرة



العلاقات الدولية

في الإسلام





بسم الله الرحمن الرحيم

## تَقْدِيرٌ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونصلي ونسلم على محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد : فقد رأى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية أن ينشر في العالم كنوز الثقافة العربية الدفينة، وإن خير هذه الكنوز ما اشتملت عليه شريعة القرآن الكريم من ثروة تشريعية واجتماعية واقتصادية. ولذلك رأى أن يتخير بعضاً من هذه الثروة. وينشرها باللغات الحية، واللغات الإقليمية في البلاد الإسلامية. في رسائل تجمع الكليات، ولا تدخل في تفاصيل الجزئيات، تكون سهلة قريبة للتناول، لا تعلو عن عامة المثقفين، وتقبلها عقول المتخصصين، وفي ذلك إسهام للعرب في الثقافة الإنسانية العالية. وإن ما كان عندنا قديماً غالياً هو عند غيرنا يكون جديداً عالياً.

وقد عهدت اللجنة القانون إلى أن أكتب في العلاقات الدولية كما ينظمها الإسلام، فتقبلت ذلك بقبول حسن، واستعنت بالله تعالى أن يمن علي بالتوفيق فإنه لولا توفيقه سبحانه ما اهتدينا في تفكيرنا، ولا استقامت بين أيدينا السبل، فنوره سبحانه هو الذي به نلرك، وعلى هدية نسير :

- وإنا في هذا نتكلم في الموضوعات الآتية :
- ١ - دعائم العلاقات الإنسانية في الإسلام، وسريانها في العلاقات الدولية .
  - ٢ - العلاقات الدولية حال السلم .
  - ٣ - العلاقات في وقت الحرب ، واعتبار الحرب حالا عرضية .
- وسوف نعتد في دراسة هذه الفصول على نصوص القرآن والسنة ، وعمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الراشدين ، ومن تبعهم متمسكاً بهديهم ، ولسنا نعتد في ذلك على أعمال الملوك الذين شوهوا الحقائق الإسلامية ، وكان بلاء المسلمين بهم أشد من بلاء أعدائهم .
- ونبتدى بعد فضل الله تعالى فيما اعتزمنا معتمدين على الله العلي القدير .



# دَعَائِمُ الْعَلَاqَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ

## ١ - الكرامة الإنسانية

١ - وردت النصوص القرآنية باعتبار الإنسان خليفة في هذه الأرض .  
وأن الله تعالى سخر له ما في الكون وجعله تحت سلطانه ، وفي قدرته ، وأن  
الله تعالى أعطاه الاستعداد للعلم بكل شيء في الكون ، فأودع في أصل  
تكوينه العقل الذي يستطيع به الاستقلال في إدراك حقائق هذا الكون وما فيه ،  
وأعطاه الاستعداد للعلم بما في السموات وما في الأرض ، وبين للملائكة -  
تلك الأرواح الطاهرة - أنهم لم يؤثروا علم هذا الإنسان الذي اختاره خليفة  
في الأرض ، ولهذا أمرهم بالسجود لآدم أبي الخليفة الإنسانية (١) .

وإن هذا يدل على كرامة الإنسان منذ خلق في هذا الكون ، فقد  
خلق ليُسيده ويسيطر عليه ، وقد صرح القرآن بهذا التكريم الإنساني في  
آيات كثيرة ، منها ما جاء بصريح اللفظ في سورة الإسراء ، في الآية رقم ٧٠  
وإن هذا التكريم كما تدل الآيات والأحاديث ليس خاصاً بعنصر دون  
عنصر ، ولا يجنس دون جنس ، بل للجميع سواء في حق التكريم ، وقد قال  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « كلكم لآدم وآدم من تراب » ، لا فضل  
لعربي على أعجمي إلا بالتقوى .

(١) صرح سبحانه وتعالى بذلك في سورة البقرة ، فقال تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة إني  
جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس  
لك قال إني أعلم ما لا تعلمون . وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني  
بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين . قالوا سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا ، إنك أنت العليم الحكيم .  
قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم ، فلما أنبأهم بأسمائهم ، قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض  
وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون . وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى  
واستكبر وكان من الكافرين » . ( الآيات ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ) .

وقد جاء في تفسير الكون للإنسان يفكر فيه ويكشف آيات كثيرة مبثوثة في القرآن منها  
الآيات ١٢ ١٣ من سورة الجاثية وهي السورة رقم ٤٥ .

فالكرامة الإنسانية يقررها القرآن والسنة لكل من يتحقق فيه معنى الإنسانية ،  
 وأول تكريم كان بهبة العقل الذي سخر الله تعالى له به الكون بما فيه . سواء  
 أكان على الأرض أم كان في جوف السماء ، ولا تفاضل بين الناس بالألوان ،  
 فالأبيض والأسود على سواء إلا بالتقوى ، ويروى في ذلك أن رجلاً من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عَيَّرَ آخر بسواد أمه ، فقال له : يا ابن  
 السوداء ، فغضب النبي عليه السلام ، وقال : « لقد طف الكيل ، لقد طف  
 الكيل ، لقد طف الكيل ، ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل ، ولا فرق  
 بين دين ودين في تكريم الإنسان حياً أو ميتاً » ، ويروى أنه مرت جنازة  
 يهودى فوقف لها النبي صلى الله عليه وسلم تكريماً ، فقال له بعض أصحابه :  
 « إنها جنازة يهودى » فقال النبي الأمين الكريم : « أليست نفساً » .

## ٢ - الناس جميعاً أمة واحدة

٢ - اعتبر الإسلام الناس جميعاً أمة واحدة ، الإنسانية تجمعها ،  
 وإذا فرقت الأهواء فالأصل واحد ، ولقد صرح القرآن بهذه الوحدة في  
 آيات كثيرة ، وما دام الأصل واحداً فالوحدة شاملة . وقد جاء ذلك في عدة  
 سور. وعدة آيات ، فالآية الأولى من سورة النساء تصرح بأن الأصل واحد ،  
 فقد خلق الله الناس جميعاً من نفس واحدة وخلق من هذه النفس زوجها ،  
 وتوالد الناس من هذين الأبوين الكريمين (١) .

وقد جاء في سورة البقرة التصريح بأن الإنسانية أمة واحدة ، فقد قرر  
 أن الناس جميعاً أمة واحدة ، وأن الاختلاف عارض ومنشؤه اختلاف  
 الأهواء ، وأن الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل بالهداية ليحكموا بأمر الله

---

(١) هذا معنى قوله تعالى : « يأياها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق  
 منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله  
 كان عابكم رقيباً » .

وجاء هذا المعنى في سورة الحجرات ، وهي السورة رقم ٤٩ . في المصحف ، وذلك في الآية  
 رقم ١٢ . ومثل ذلك في سورة الأعراف في الآية رقم ١٨٩ .



تعالى في هذا الاختلاف (١) وليبينوا لهم طريق الهداية . فيسلكه من تغلب على هواه ، ويضل الآخر ويشقى .

وذكر في القرآن الكريم : بأنه لم يكن اختلاف اللغات والألوان بمانع من الوحدة الإنسانية الجامعة بل إن هذا الاختلاف من سنن الله تعالى في خلق الإنسان ، إذ جعل فيه قوة يتكيف بمقتضاها مع بيئته ويتجاوب ، وقد صرح القرآن الكريم بذلك إذ قرر أن اختلاف الألسنة والألوان من مظاهر قدرة الله تعالى الغالبة في خلق الإنسان (٢) .

وإن اختلاف الناس شعبياً وقبائلاً لم يكن ليتقاتلوا ويختلفوا ولكن ليتعارفوا ويتعاونوا ، وقد صرحت بذلك الآية الكريمة في سورة الحجرات : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا » وإن هذا التعارف يجعل كل فريق يتسنع بخير ما عند الفريق الآخر ، ونكون خيرات الأرض كلها لابن هذه الأرض وهو الإنسان ، فلا يختص فريق بخير إقليمه ويحرم منه غيره ، فإذا كانت الأرض مختلفة فيما تنتجه فالإنتاج كله للإنسانية كلها ، ولا سبيل لذلك إلا بالتعاون والتعارف الإنساني ، فالفرقة الإقليمية لتستغل الأرض في كل أجزائها وكلها للجميع .

وفي سبيل ذلك التعارف حث القرآن الكريم على السعى والضرب في الأرض طلباً للرزق وطلباً لهذا التعارف الإنساني ، وليحصل أهل كل إقليم على ما عند الآخرين .

٣ - وإن النبي صلى الله عليه وسلم قد حارب التفرقة في المعاملة بسبب الألوان وصرح بذلك ، وشدد النكير على من يعمل على هذه التفرقة ، وقد نقلنا من قبل بعض النصوص الدالة على ذلك ، ونذكر الآن قوله صلى الله عليه وسلم : « الجنة لمن أطاعني ولو كان عبداً حبشياً ، والنار لمن

---

(١) هذا معنى الآية رقم ٢١٣ ، وهذا نصها : « كان الناس أمة واحدة » . فبحث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق ، ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم .

(٢) هذا معنى قوله تعالى : « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم » سورة الروم الآية رقم ٢٢ والسورة رقم ٣٠ في المصحف .

هصاني ولو كان شريفاً قرشياً ، فليس في الإسلام بمقتضى المبادئ المقررة  
الثابتة اختلاف في المعاملة بسبب اختلاف الألوان ، وإن التفاوت بين الناس  
بالعمل لا باللون ، وإذا كان بعض الناس جاهلاً والآخر متحضراً أو عالماً ،  
فعلى العالم أن يعلم الجاهل وليس له أنه يتحكم فيه أو يستبد به ، ولقد قال في  
ذلك الخليفة الرابع من أصحاب محمد عليه السلام على بن أبي طالب : « لا  
يسأل الجهلاء لم لم يتعلموا ، حتى يسأل العلماء لم لم يتعلموا » .

فليس لقييل أن يتحكم في الآخرين لجهلهم ، أو لبدائيتهم أو لغير ذلك  
ولقد كان عمر بن الخطاب في سبيل تقرير هذه الحقيقة وتثبيتها في  
النفوس يقدم المؤمن ذا السبق في الإسلام على غيره ، ولو كان هذا غير  
ملون ، يروى في ذلك أنه قد استأذن عليه بلال الحبشي ، وأبو سفيان الزعيم  
القرشي ، فدخل الأذن يقول : بالباب أبو سفيان وبلال ، فغضب الفاروق  
لتقديم اسم أبي سفيان على بلال ، وقال لأذنه قل : بالباب بلال وأبو سفيان  
وأذن لبلال ولم يأذن لأبي سفيان ، وطأطأ لها القرشي ، لأنه مبدأ من مبادئ  
الإيمان :

٤ - وكما أن الإسلام حارب فكرة التمييز بالألوان ، حارب التمييز  
بالعنصر والجنس ، فالناس جميعاً لآدم ، لا فرق بين آري وحامي وسامي بل  
الجميع يتمون إلى أب واحد ، وأم واحدة ، وليس هناك عنصر اختص  
بصفات لا يختص بها الآخر ، وإذا كانت ثمة لغات لبعض هذه العناصر ،  
فذلك بحكم البيئة وما توجه إليه ، وهي في مجموعها لإيجاد التكافل الإنساني  
في الانتفاع بهذه الأرض التي جعله الله تعالى خليفة فيها بمقتضى التكوين  
وبمقتضى ما آتاه الله تعالى من مواهب واستعدادات تجعل الكون كله  
مسخرأ له .

وإن النريفة التي يملكها ابن الأرض ليتحكم في أخيه ، ويتخذها وأرضه  
مستغلاً يستغله ويتحكم فيه وفي مضايره تتكون من عنصرين جوهريين :

١ - أحدهما ما سبق إلى الأوهام من أن الناس أجناس ، بعضها يعلو  
على الآخر بمقتضى فطرته ، وتجعل له الكلمة العليا المسيطرة ، وللآخر الكلمة



السفلى المحكومة وبهذا كان الظلم وكانت الفتن الإنسانية ، وقد ذكرنا أن القرآن قرر الوحدة الإنسانية في نصوص كثيرة ، وكانت الآيات واضحة في تأكيد أن الإنسانية كلها تنتمي إلى نفس واحدة ولا نريد أن نكرر هنا ما ذكرناه آنفاً .

العنصر الثانى : هو العصبية الوطنية أو القومية ، إذ أن كل إقليم يريد أن يسيطر على غيره أو أن يكون له الغلبة على الآخر وكل قوم يفخرون بأن لهم المكانة الأولى ، وأنهم فوق الجميع ، وهذا نتيجة للحروب السابقة التي ملأت الأرض بنجيع الدماء ، وما كانت هذه الحروب في الماضى إلا لينتغلب رئيس دولة على أخرى ، وبذلك تأرثت نيران العداوة ووجدت العصبية القومية أو الوطنية .

ولقد جاء الإسلام فحارب العصبية القومية والإقليمية ، ليكون العدل هو السائد ولكى تكون المودة بين الناس وفي كل بقاع المعمورة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، فالنبي عليه السلام يرى من كل تعصب إقليمي أو قومي ، وليس من الإيمان أن يتعصب المؤمن لقومه أو وطنه تعصباً يؤدي إلى الظلم . ولكن هل معنى ذلك محو الوطنية ، وألا يصلح كل قوم حاكم في مواردهم وفي متاجرهم ، ومصانعهم ؟ والجواب عن ذلك أن النبي عليه السلام لم ينه عن ذلك ، والعصبية التي نهى عنها النبي عليه السلام هي أن ينصر الرجل قومه وهم ظالمون ، أو يتضافر أهل وطن على ظلم آخرين والتمكن من حريتهم وتضييقها ، ولقد سأل أبي بن كعب النبي عليه السلام ، فقال له : أمن العصبية أن يحب الرجل قومه ؟ فقال النبي — الذي آتاه الله الحكمة — : « لا ، ولكن من العصبية أن ينصر الرجل قومه على الظلم » فالعصبية أو الوطنية الظالمة منهي عنها بحكم الإسلام ، والنبي عليه السلام إذ ينهى عن العصبية يمنع الظلم في الدول لتكون العلاقات على أسس من العدالة والمودة ، ولقد شبه النبي عليه السلام من ينصر قومه على الظلم بحمل يتردى في ركية من النار فقال : « مثل الذي يعين قومه على الظلم مثل البعير المتردى في الركي فهو ينزع بذنبه » .

إن ذلك التشبيه صادق كل الصدق في زمنا ، فإن مبالغة القادة والزعماء في نصرة أقوامهم بالباطل ليلتهموا الأرض ويستغلوا ما فيها قد جعل العالم يتلظى في أتون من نيران الحروب ، حتى إذا أطفأ الله ناراً أجاج ابن الأرض أخرى وذلك بسبب النصرة الظالمة للأقوام ، والتعصب المردى للأوطان .

### ٣ - التعاون الإنساني

٥ - التعاون في الإسلام مبدأ عام في كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن ، فقد جاء في سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر ، ومنع التعاون على الإثم والعدوان (١) . وإن التعاون قوام الأسرة ، وقوام الأمة ، وقد جاءت النصوص الدينية الإسلامية بتعميم التعاون في داخل الإقليم الواحد وفي نطاق الإنسانية .

ودعا النبي صلى الله عليه وسلم بالعمل والقول إلى التعاون في علاقات الدول بعضها ببعض ، وقد أشرنا من قبل إلى النص القرآني الذي يفيد أن اختلاف القبائل والأجناس للتعارف ، ووراء التعارف التعاون على الخير بينهم .

ولقد نفذ عليه السلام مبدأ التعاون الدولي ، عندما جاء إلى المدينة فعقد مع اليهود حلفاً أساسه التعاون على البر ، وحماية الفضيلة ومنع الأذى ، وأكد ذلك بالمواثيق ، ولكن اليهود نقضوا حلف التعاون ، ودبروا الأمر مع المشركين ضد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان أساس هذا التعاون أن يتضافروا على دفع الاعتداء وإقامة الحق ، أو بعبارة عامة ما يسمى في هذا العصر « بالتعايش السلمي » :

وكان عليه السلام يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد تعاون إنساني لإعلاء المعاني الإنسانية ، وكان يحث على كل تعاون على الخير ويؤيده ويرد كل تعاون على الشر ويحاربه ، ولقد ذهب إلى مكة حاجاً فعلم أن

---

(١) جاء هذا في آخر الآية رقم ٢ - ٢ - فقولوا لا تعاونوا على الإثم والعدوان .

قريشاً تريد منه فمد يده المسألة إليهم وهو يقول : « لو دعيتى إلى أمر فيه رفعة البيت الحرام لأجبتهم » ، ولقد كان عليه السلام من مبادئ التعاون على نصرة الضعيف ، وقد حضر وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره حلفاً لبعض أشراف قريش عقد في دار عبد الله بن جدعان تعاقدوا فيه لينصرون الضعيف على القوى ، فسر عليه السلام لذلك سروراً ظهرت آثاره من بعد ، فقد قال الهادي الأمين : « لقد حضرت بدار عبد الله بن جدعان حلفاً ما يسرني به حمر النعم ولو دعيت به في الإسلام لأجبت » .

وإن النبي صلى الله عليه وسلم يعلن أن الله يمد بالقوة كل من يعاون أخاه الإنسان في أى إقليم وفي أى موطن ، فيقول عليه السلام : « الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » ولم يعبئ ذلك الأخ بل عممه ، فيعم الأخوة الإنسانية ، ولا يقتصر على الأخوة الدينية أو الإقليمية .

وإنه في الوقت الذى يشعر الإنسان فيه بالأخوة الإنسانية وأن التعاون مطلوب في كل صورته وأحواله تحتفى روح النزاع ويختفى ما يذكره بعض العلماء من مبدأ التناحر على البقاء الذى جر على العالم كله الويلات ، وحسب كل قوم أن بقاءهم لا يكون إلا في الاعتداء على غيرهم ، وحيث ساد ذلك الزعم كان قانون الغابة هو الذى يحكم أو يتحكم ويسير .

#### ٤ - التسامح

٦ - دعا الإسلام إلى التسامح غير الدليل ، فهو يبنى العلاقات الإنسانية سواء أكانت بين الآحاد أم كانت بين الجماعات على التسامح من غير استسلام للشر أو تمكين للأشرار ، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى ضرورة دفع العداوة بالتي هي أحسن ، وأن هذا الدفع الكريم هو الذى يجلب المحبة إن كان لها موضع ، وأمر نبيه الأمين أن يصفح الصفح الجميل عمن يعاديه ،



والصفح الجميل هو الصفح في علو ومن غير استسلام للشر أو استخذاء للأشرار (١).

وإذا كان ما يوجب عقاب الأشرار آحادا أو جماعات فإن العقاب يجب أن يكون في دائرة الأخذ بالحق من غير اعتداء ، وإذا كان الصبر ممكنا يكون أولى بالاتباع .

وقد طبق النبي صلى الله عليه وسلم مبدأ التسامح في علاقاته بالمشركون وغيزهم في معاهداته وفي حروبه ، ففي المعاهدات تراه في صلح الحديبية ، وهو الصلح الذي عقد بينه وبين المشركين عند ما أراه أن يحج فممنوعه وأبوا أن يدخل البيت الحرام ، وقد كان أساس هذا الصلح شططا من جانب المشركين ، وسماحة من جانب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد أصرروا في صلحهم على أن يمنعوه من الحج في عامه هذا ، فقبل هذا الشرط ومعه جيش يستطيع به أن يدك عليهم ديارهم ، واشترطوا مع ذلك أن من يخرج من مكة مسلما ملتحقا بالنبي والمؤمنين يرد إليهم إن لم يكن ذلك برضا أهله ، وأن من يخرج من عند محمد مرتدوا إلى مكة يقبلونه ولا يمنعونه ، فقبل النبي السمع الكريم ذلك الشرط ، حتى ضج بعض المؤمنين من قبوله ، ووقف عمر بن الخطاب يهز سيفه ، ويقول : « لماذا نرضى بالدنية في ديننا » ، ولكنها الحكمة النبوية ، والرسالة المحمدية أثرت الصبر والسماحة وحقق الدماء ، ولم يكن ذلك قبولا للدنية ولكنه الهدى الإسلامي الذي حث على الصبر بدل القتل والقتال ، والرفق بدل العنف ، وتأجيل فيه رفق خير من تعجيل فيه عنف .

والصفح الجميل أبرز ما يكون ظهوره عند الانتصار ، فما كانت الحرب للثأر والانتقام بل لإعلاء الحق ودفع عنوان الباطل ، ولذلك عندما

---

(١) وردت في هذا المعنى آيات كثيرة مثل قوله تعالى ( ادفع بالتي هي أحسن ، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » الآية ٣٤ سورة فصلت .

وقوله : تعالى « فاصفح الصفح الجميل » .

وقوله : « وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لحو خير للصابرين ، واصبر وما صبرك إلا بالله » الآيتان ١٢٦ ، ١٢٧ من سورة النحل ، وقوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین » الآية ١٩٩ من سورة الأعراف

فتح الله تعالى مكة وخضعت لكلمة التوحيد ، كان الصفيح الكريم ، فقد قال النبي - بعد أن استتب له النصر - للملأ من قريش : « ماتظنون أني فاعل بكم » ؟ قالوا : « أخ كريم » ، وابن أخ كريم ، فقال الرسول الكريم ، أقول لكم ما قاله أخى يوسف : « لإخوته لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم ، اذهبوا فأنتم الطلقاء » .

ولقد كان ذلك شأنه في كل حروبه ، يطيب القلوب بالصفح ، بدل أن يثيرها بالانتقام ، فبعد غزوة بني المصطلق يخرج من الأمر مائة بيت أراد المسلمون أن يسترقوهم ، بأن يزوح جويرية بنت الحارث كبير هذه القبيلة ، فأطلق كل مجاهد من في يده من الأسرى ، وقالوا كيف نسترق أصهار رسول رسول الله ، وكان عمل الرسول إعلاناً للصفح ، وما كان الزواج لشهوة يبتغيها ، لأنه كان يستطيع إقضاءها بامتلاكها ، بل هو الصفيح في أجمل صوره ، وكذلك فعل مع صفية ابنة حي بن أخطب كبير أهل خير بعد الانتصار عليهم ودك حصونهم حصناً حصناً .

وبذلك يتبين أن التسامح والصفح الجميل هو السياسة الإسلامية التي رسبتها النبوة في العلاقة بين الناس بعضهم مع البعض ، وخصوصاً بين المسلمين وغيرهم ، وهي السياسة المطلقة في حال السلم ، والسياسة الشافية للقلوب المجروحة في أعقاب الحرب ، لأن المغلوب المجروح يجب أن يرقأ جرحه ، بدل أن ينفكأ قرحه .

## ٥ - الحرية

٧ - الشخصية الإنسانية ، سواء أكانت شخصية آحاد ، أم شخصية معنوية لجماعة أو دولة لا تتوافر إلا في ظل الحرية . فإن الله تعالى الذي خلق الإنسان مستعداً للعلم بالأشياء كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، إذ قلنا إن الله أخبر بأن الله علم آدم أبا الإنسانية جميع أسماء الأشياء ، أى جعل فيه الاستعداد للعلم بما في الكون وما يسيره ، وبأنواميس التي تحكمه ، وإن ذلك الاستعداد لا ينمو إلا في حرية مكفولة ، فلا بد أن يكون فكره حرّاً ، ولا بد أن يكون حرّاً في تنقلاته ، وحرّاً في إقامته وترحاله ، ولا يمكن أن تنمو أمة

قوة إلا في حركة حرة مستمرة سواء أكانت حركة الجوارح الظاهرة أم حركة المراهب الكامنة .

وإن الحرية الحقيقية تبتدئ بتحزير النفوس من سيطرة الأهواء والشهوات ، وجعلها خاضعة لسلطان العقل والإيمان ، ولذلك دعا الإسلام إلى تحرير النفوس من هذه السيطرة ، وندد بالذين يتبعون أهواءهم من غير أن تسيطر عقولهم وإرادتهم ، و عز عن هؤلاء الذين يخضعون لأهوائهم بأنهم يتخلون إلههم هوامهم ، والنبي صلى الله عليه وسلم دعا إلى إخضاع الهوى للإيمان وحكم العقل ، فقد قال عليه السلام : « لا يؤمن أحدكم ، حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » : واعتبر الرجل القوي هو الذي يسيطر على هواه في غضب أو رضا ، ولذا قال عليه السلام : « ليس الشديد بالصرعة (أى الذى يصرع الرجال) إنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب » .

وعلى ذلك لا يعرف الإسلام من الحرية الانطلاق وراء الهوى من غير قيد من حكم العقل والإيمان الصادق ، إنما الحرية تبتدئ بتحرير الإرادة والعقول من أغلال الأهواء .

وإذا كنا نقرر أن الحرية مبدأ إسلامى يجب توافره لكمال الشخصية الإنسانية في الآحاد والجماعات ، فإن حرية الإسلام تبتدئ بتقييد نفس الحر لحكم العقل .

٨ - حرية الدين : احتزم الإسلام حرية العقيدة احتراماً كاملاً ، فمنع الإكراه في الدين ، إذ نفي القرآن الكريم بالنص أن يكون الإكراه طريقاً للدين ، ومنع المؤمنين من أن يكرهوا أحداً على الدين ، وخوطف النبي صلى الله عليه وسلم بهذا النص المانع (١) .

ولقد أراد صحابي من الأنصار أن يكره ابنين له على الإسلام فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وجاءت امرأة عجوز إلى عمر

---

(١) جاء منع الإكراه في الدين في قوله تعالى : « لا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم » . الآية ٢٥٦ من سورة البقرة وفي قوله تعالى : « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » . الآية ٩٩ من سورة يونس .



رضى الله عنه تطلب منه بعض الحاجة ، ولم تكن مسلمة قدعاها عمر إلى الإسلام  
فامتنعت ، فخشى الفاروق أن يكون قد أعتتها بما طلب ، فاتجه إلى ربه ضارعا  
وقال : « اللهم إني لم أكرهها » .

وإن الإسلام اعتبر امتحان المؤمن في عقيدته فتنه ، وقرر أن الفتنه أشد  
من القتل لأنها تعذيب للروح والعقل والقلب .

وإن حرية الدين لا تكون للرجل الحر من منع الإكراه فقط ، بل لابد  
أن يكون أساس العقيدة تفكيراً سليماً ، يحكم العقل من غير تقليد ولا  
خضوع لأهواء جامحة مهيمنة ، وبذلك تكون حرية الاعتقاد من عناصر  
ثلاثة :

أولها : تفكير حر غير مأسور بتعصب لجنسية أو تقليد ، أو شهوة  
أو هوى ، فكثيراً ما تتحكم الأهواء والجنسية باسم الدين .

وثانيها : منع الإغراء أو الإكراه للحمل على العقيدة ، فليس بمتدين  
حر من يعتقد اعتقاداً تحت تأثير إغراء بالمال أو المنصب  
أو الجاه ، وإنه من أشد أنواع الإكراه تسليط المخدرات  
والمسكرات كما يفعل بعض المبشرين بالمسيحية في أفريقيا .

وثالثها : العمل على مقتضى العقيدة وتسهيل ذلك لكل معتق لدين من  
غير إرهاب .

وقد حمى الإسلام هذه العناصر كما ذكرنا ، فمنع الإكراه والإغراء  
ليتحرر الفكر ، ومنع التقليد ، بل دعا الناس إلى النظر الحر في الكون وما يشتمل  
عليه من أسرار ، ليستنبطوا بالنظر عظمة الخالق المبدع ، ولا تكاد تفتح  
المصحف ، حتى ترى نور القرآن بين يديك يحث على السير في الأرض  
والنظر في الكون (١) .

---

(١) من الآيات الدالة على ضرورة النظر في الكون قوله تعالى : « أمن خلق السموات والأرض  
وأزلهن لكم من السماء ماء ، فأنبثنا بهدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها إلا مع الله » =

ولقد نهى الإسلام عن التقليد الأعمى من غير دليل ولا برهان ، فنهى  
على الذين يتبعون آباءهم من غير دليل ، وقال سبحانه وتعالى في ذلك :  
« وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ،  
أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون » الآية ١٧٠ من سورة البقرة .  
وإن الإسلام عمل على حماية عقيدة الذين يستظلون بظله ، أو  
يعقدون معه عهداً أو لا يثيرون عليه حرباً ، بل إنه سهل لهم القيام بشعائر دينهم ،  
وقد قرر فقهاء المسلمين فيما استنبطوه من نصوص قرآنية ونبوية ، ومن  
أعمال الرسول وصحابته قاعدة تقول : « أمرنا بتركهم وما يدينون »  
وبهذه القاعدة المجمع عليها من فقهاء المسلمين حميت حرية العقيدة في ظل  
الإسلام ، فلا يضار غير المسلم فيما يعتقد ، ويقيم شعائره الدينية حراً غير  
مضطرب .

ويروى - في تسهيل عبادات غير المسلمين الذين تحكمهم الدولة  
الإسلامية - أن عمر بن الخطاب عندما ذهب ليعقد معاهدة السلام والأمن  
مع القاطنين على إيليا ، رأى - رضى الله عنه - هيكلاً لليهود قد ستره التراب  
ولم يبق منه إلا أعلاه ، فجاء بفضل ثوبه ، وأخذ بعض التراب المتراكم فيه ،  
فاقتدى به جيش المسلمين ، فزال كل ما ستر الهيكل من تراب ، وبدا واضحاً  
ليقيم اليهود عنده شعائهم الدينية .

وفي هذه الرحلة الطيبة المباركة حضر وقت الصلاة ، وهو يجوار  
كنيسة بيت المقدس فصلى خارجها ، فقيل ألا تجوز الصلاة فيها ؟ فقال  
الحاكم العادل الحر : « خشيت أن أصلى فيها ، فيزيلها المسلمون من بعدى  
ويتخذوها مسجداً » فأى حماية للحرية الدينية أقوى من هذه ، وأى تسهيل  
لأداء العبادات لغير المسلمين أكرم من هذا ، وإن فقهاء المسلمين إذ يقرون  
الحرية الدينية على هذا النحو السمع ينبعثون عن فكرة ثبتت من أعمال النبي

---

« بل هم قوم خصمون ، أمن جعل الأرض قراراً وجعل خلالها أنهاراً ، وجعل لها رواسي ، وجعل  
بين البحرين حاجزاً إله مع الله ، بل أكثرهم لا يعلمون ، أمن يجيب المضطر إذا دعاه ، ويكشف  
السوء ، ويملكم خلفاء الأرض إله مع الله قليلاً ما تذكرون . أمن يهديكم في ظلمات البر والبحر ،  
ومن يرسل الرياح بشراً بين يدي رحته إله مع الله تعالى الله عما يشركون ، أمن يبدأ الخلق  
ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض إله مع الله » الآيات ٦٠ ، - ٦٤ من سورة النمل .

وخلفائه الراشدين ، وهى : «إن من له دين خيز عن لادين له ، لأن من له دين ولو كان مخطئاً له هدى يهديه ، وله وازع دينى يزجره .

وفى الحملة إن هؤلاء الذين يستظلون بالدولة الإسلامية أحكاماً خاصة بنيت على التسامح منيئها فى موضعها عند الكلام فى حال السلم .

٩ - الحرية فى تقرير المصير : ضمن الإسلام حرية الرأى وحرية العقيدة ، وحرية الإقامة لمن يستظلون برأيتهم ، وضمن حرية تقرير المصير لمن يخالفونه ، فقرر أولاً : أنه لا يجوز لمسلم أن يخضع للدولة غير إسلامية ولا يجوز للمسلمين أن ينضوا تحت لواء دولة غير إسلامية لأنهم لا يتمكنون من تنفيذ أحكام دينهم فى الأسرة والمعاملات الإسلامية والزواج الاجتماعية إلا فى ظل حاكم مسلم يستمد حكمه من القرآن والسنة لا من أوضاع الناس ، لأن الإسلام ككل الأديان جاء لإصلاح أوضاع الناس ، لا للخضوع لها ، ولو أن أوضاع الناس هى التى يجب أن تسود ما بعث الله رسولا ، ولكانت الأديان السماوية لا أثر لها فى العمل .

وإنه فى سبيل تنفيذ هدى النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » قرر الإسلام أن لكل أمة أن تقرر تقرير مصيرها من غير اعتداء أمة على أخرى . ولا يجوز للمسلمين أن يعتدوا على أحد . ولا يجوز للدولة الإسلام أن تستعمر أرض دولة أخرى ، أو تأخذ وسائل الاستغلال من أيدي أهلها .

وإنه حتى فى حال الاعتداء لا يجوز التحكم فى المغلوبين ، وانتزاع أرضهم من أيديهم ، فعمرو بن الخطاب ومن جاءوا بعده أبقوا الأرض الزراعية فى أيدي أهلها ، وجعوا عليهم ضرائب مفروضة سموها « الخراج » ، وهو ضريبة ، لاتزيد على مايفرض الآن من ضرائب فى البلاد الحرة .

ولا قتال إلا إذا كان اعتداء على ماسنين إن شاء الله تعالى ، وإذا كان القتال فحق الشعوب فى تقرير مصيرهم ثابت ، ولذلك كان القائد المسلم الذى يرسله النبى للقتال بسبب الاعتداء - يخبرهم بين الإسلام أو العهد



أو القتال ، فإن اختاروا العهد كان الوفاء واجبا ، وإن اختاروا القتال كان بسبب ما اختاروا .

وإن تقرير المصير كان يثبت حتى في الميدان وبعد النصر ، يروى أن قتيبة بن مسلم الباهلي فتح بعض أقاليم سمرقند من غير أن يخبرهم بين الإسلام أو العهد أو القتال ، فشكا أهل هذا الإقليم إلى الحاكم العادل الذي نهج منهاج الراشدين عمر بن عبد العزيز أن قتيبة قاتلهم قبل أن يخبرهم ذلك التخيير ، ليقرروا مصيرهم ، فأرسل الخليفة إلى القاضي ليستمع إلى هذه الشكوى ويحققها ، فتبين له صدقها ، فأصدر أمره إلى جند المسلمين بأن يخرجوا من البلد الذي فتحوه ، ويعودوا إلى ثكناتهم ، ثم خير أولئك بين هذه الأمور الثلاثة ليقرروا مصيرهم ، فاختاروا العهد ، ومنهم من اختار الإسلام الذي سمح بذلك التخيير بعد الفتح والانتصار .

وإن الفتوح الإسلامية الأولى التي قامت في عهد الراشدين امتدادا لحروب النبي صلى الله عليه وسلم اتسمت بالعدالة ، وبتحرير الشعوب من ربة الاستبداد الروماني والفارسي ، وما وراء ذلك من مظالم المستبدين ، بل إنه حتى بعد انتهاء عهد الراشدين كان أكثر الحكام المسلمين يفتحون أبواب الحرية للخاضعين لسلطانهم من غير المسلمين ولا ينكثون العهد لمن يعاهدونهم ، ولقد دفع ذلك جوستاف لوبون لأن يقول إن التاريخ لم يعرف فاتحا أرحم من العرب ، وقد أخطأ ذلك الكاتب الفيلسوف في أن سمي دخول العرب في البلاد فتحا ، لأنه كان إنقاذاً وتحريراً للشعوب .

## ٦ - الفضيلة

١٠ - إن من أساس العلاقات الإنسانية في الإسلام التمسك بالفضيلة سواء أكانت بين الآحاد أم كانت بين الجماعات ، وسواء أكانت العلاقة في حال الحرب أم في حال السلم ، وأيا كان النوع أو جنس الذين يتصلون بهم أو يختلفون معهم ذلك لأن قانون الأخلاق قانون عام يشمل الأبيض والأسود والأحمر والأصفر ، ويشمل الناس جميعا في كل الأقطار والأمصار لافرق بين من يعيش في مجاهل الأرض ، ومن يعيش في حواضرها : ولا فرق بين عالم وجاهل ، وإن ما يكون شرا بين الآحاد في شعب واحد يكون

أيضا شراً بين الجماعات والدول ، وما يكون شراً في وطنك يكون شر  
أيضا إن صنعتته في غير وطنك ، سواء أكان محارباً لك أم كان مسلماً ، لأن  
الفضيلة بمقتضى قواعد السلوك الفاضل حق لكل إنسان يستحقها بمقتضى  
إنسانيته التي هي وصف مشترك بين كل أبناء آدم ، وقد تقرر ذلك في المبادئ  
الإسلامية التي تطبق على جميع أهل الأرض .

وأشد ما كان يدعو إليه القرآن في الأمر بالفضيلة هو ما يقترن بالجهاد ،  
خشية أن تندفع النفوس في حال احتدام القتال إلى ما يخالف ذلك المبدأ العام ،  
فمثلاً نجد النص القرآني يأمر بالمعاملة بالمثل عند الاعتداء ، فمن اعتدى يدفع  
شره ، ومن قاتل يقاتل ، ولكن اقترن ذلك بوجوب الاستمسك بالتقوى ،  
والتقوى تكون في التمسك بالفضيلة (١) .

وإذا كان القرآن قد أقر رد الاعتداء بمثله ، فإذا انتهك العدو حرمة  
الفضيلة فلا تنتهك ، فإذا كان العدو ينتهك حرمة النساء لا تفعل ذلك ، وإذا كان  
يقتل النساء والذرية الضعاف لا تقتلهم ، وإذا كان يجيع الأسرى ويظمئهم  
حتى يموتوا جوعاً لا تفعل ذلك ، وإذا كان العدو يمثل بالقتل ويشوه  
أجسامهم بعد قتلهم ويفعل ذلك في قتل المسلمين فلا نجاريه في ذلك ،  
وقد حدث أن المشركين في غزوة أحد - قد مثلوا بجثة سيد الشهداء حمزة  
ابن عبد المطلب عم النبي ، وأحب ذوى قرباه إليه ، فلما ظفر بهم لم يمثل  
بأحد من قتلاهم . وقد نهى نبياً عاماً عن المثلة ، فقال : « إياكم والمثلة » .

وبعبارة عامة لا يصح للمسلم أن يجارى الأعداء في ما تمهم ، وما يرتكبون  
ضد الفضيلة الإنسانية العامة ، وقد حدث في عصر محمد عليه السلام ، أن  
جارى بعض المسلمين الأعداء فقتلوا بعض الأطفال ، فقال النبي غاضباً :  
« ما بال أقوام جاوز بهم القتل اليوم حتى قتلوا الذرية ، ألا لا تقتلوا الذرية ،  
ألا لا تقتلوا الذرية » .

وقد قال عليه السلام في بعض وصاياه لجيوشه : « ميزوا باسم الله في

---

(١) جاءت الآيات الكثيرة تحث على التقوى والعدالة في القتال ومن ذلك :  
قوله تعالى : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين » .  
وقوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، واتقوا الله واعلموا  
أن الله مع المتقين » . الآيتان ١٩٠ ، ١٩٤ من سورة البقرة

سبيل الله وقاتلوا أعداء الله ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تنفروا ،  
ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدا »

ويوصى عليه السلام بالأيقتل الأسير ، فيقول : « لا يعترض أحدكم  
أسير أخيه فيقتله »

وهكذا تكون معاملة المسلمين لغيرهم على أساس الفضيلة لا يعدونها ،  
لأن هذا الدين جاء لحماية الفضيلة ولإنشاء مجتمع فاضل ، تسوده الفضيلة ،  
وتتخفى فيه الرذيلة وليس من المعقول أن ينتهك حمي هذه الفضيلة مع المخالفين ،  
لأن هذا الدين رسالة الله تعالى إلى أهل الأرض .

وإذا كانت الحرب فإنها حرب النبوة الرحيمة العادلة ضد الطغيان الظالم  
وحرب الفضيلة ضد الرذيلة ، دفعت إليها الفضيلة المستعلية ، وختمتها الفضيلة  
ليكون النصر فاضلا .

## ٧- العدالة

١١ - قامت كل علاقة إنسانية في الإسلام على العدالة ، واعتبار الناس  
جميعا سواء ، وإن كان ثمة تفاضل فبالأعمال والجزاء عليها إن خيرا فخير ،  
وإن شرا فشر .

وإن نصوص القرآن الكريم في ذلك متضافرة كثيرة ، والعدالة حق  
للأعداء ، كما هي حق للأولياء ، وقد نص القرآن على أنه لا يصح أن تحمل  
العداوة على الظلم ، فإن العدل مع الأعداء أقرب للتقوى ، وقد صرح القرآن  
بأن أساس الأحكام الإسلامية المنظمة لعلاقات الناس جميعا بعضهم مع  
بعض ، آحادا وجماعات هو العدل (١) ، وقد ذكر سبحانه وتعالى أن العدل  
هو الشريعة التي قامت عليها رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقامت عليها

(١) جاءت الآيات القرآنية التي تحتل على العدالة مع الأعداء والأولياء في مواطن كثيرة  
منها قوله تعالى « ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا ، هو أقرب للتقوى » الآية ٨  
من سورة المائدة ، أي لا تحملنكم العداوة على الظلم ، لأن العدل أقرب للتقوى .  
ومنها قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم »  
الآية ٥ من سورة المائدة

وقوله « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ويهيى عن الفحشاء والمنكر والبني »  
الآية ٩٠ من سورة النحل ، وقال العلماء إن هذه الآية أجمع آية لمعنى الإسلام



النبوات السابقة ، والكتب المنزلة جميعا . وإذا استعرت فيران الحرب فإنه يجب أن يكون العدل هو الذي يسودها ، وأن تكون المعاملة للمغلوب عادلة لا ظلم فيها ولا شطط .

ولقد وردت الأحاديث المتضافرة التي تحت على العدل والنهي عن الظلم مثل قوله عليه السلام حكاية عن ربه : « يا عبادي إني قد كتبت العدل على نفسي فلا تظالموا » أي لا يظلم بعضكم بعضا . واعتبر النبي صلى الله عليه وسلم من يعاون الظالم على ظلمه خارجا من الإسلام ، فقد قال عليه السلام . « من مشى مع الظالم فقد خرج من الإسلام » (١)

وإذا كان لكل دين سمة يتسم بها فسمة الإسلام هو العدالة ، وهي شعاره ، وهي خاصته ، والعدالة هي الميزان المستقيم الذي يحدد العلاقات بين الناس في حال السلم ، وحال الحرب ، فهي القسطاس المستقيم الذي به توزع الحقوق ، وبه تحمي الحقوق ، وبه يتنظم الوجود الإنساني .

ففي السلم يكون حسن الجوار قائما على العدالة ، وفي الحرب يكون الباعث على الحرب العدالة كما أشرنا ، وإن كل المبادئ الإنسانية من تسامح وحرية يكون في ظل العدالة فالتسامح الذي يؤدي إلى ضياع الحقوق لا يكون تسامحا ، ولا رحمة ، بل يكون ظلما ويؤدي إلى أشد النزاع ، فالتسامح مع الظالمين آحادا أو جماعات فسوة على الذين ظلموهم واستباحوا حقوقهم .

ولقد صرح القرآن الكريم بأن الله سبحانه وتعالى ما أذن للمسلمين بأن يحاربوا إلا عندما يقع الظلم ، وأصبح لا مناص من أن يدفعوا الاعتداء بمثله . وإن الفضيلة الإسلامية تدعو إلى استعلاء الحق ، ولا يستعلي الحق إلا إذا كانت العدالة قائمة ، وإن الذين يتساحون مع الظالمين ، لا يمكن أن يكونوا فضلاء .

ألا فليعلم الناس اليوم أنه لا يصلح العالم إلا إذا كانت العدالة ميزان للعلاقات الإنسانية في كل أحوالها فلا يبقى قوى على ضعيف ، ولا يضع

---

(١) ومن الآيات الدالة على أن العدالة شريعة الرسل جميعا قوله تعالى « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس » الآية ٢٥ من سورة الحديد

حق ، لأن الأوضاع الظالمة ألغته ، حتى صرنا نرى العلاقات الدولية تقوم على مجموعات من الظلم متكاثفة ، يحاجي الأقوياء بعضهم بعضا بإقرارها ليسكت كل فريق عن ظلم الآخر للضعفاء :

## ٨ - المعاملة بالمثل

١٢ - وإن هذا مبدأ متشعب من العدالة ، غير منفصل عنها ، فإن المعاملة بالمثل من قانون العدالة في التعامل الإنساني بين الآحاد والجماعات ، سواء أكان من يعامله مسلماً أم كان غير مسلم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في تقرير هذا المبدأ : «عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به» ، وبمقتضى هذا القانون العادل كان على المسلم أن يعامل من يعتدى عليه بمثل ما يعامله ذلك المعتدى ، ولا يزيد على ما يفعل إلا بمقدار ما يحميه من تكرار الاعتداء عليه ، وإذا كان الاعتداء ظلماً فردّه عدل .

ولا يتنافى ذلك مع مبدأ العدالة ولا مع الفضيلة ولا مع التسامح ، لأنه لا يصح أن يؤدي التسامح إلى شيوع الظلم ، إذ أن شيوع الظلم فيه شيوع الفساد ، والله لا يحب الفساد ، وإن الفضيلة الإسلامية ليست فضيلة مستسلمة مستخذية ، بل هي فضيلة إيجابية واقعة ، لا تخضع للشر ولا للأشرار ، بل تستعلي عليهم جميعاً .

وإنه بسبب تطبيق هذا المبدأ أبيض الرق في أضيق الحدود، وهي حال الحرب إذا كان الأعداء يسترقون أسراهم ، فإن الرق ما أبيض في الإسلام على أنه مبدأ من مبادئ الإسلام ، ولذلك ما جاء نص صريح في القرآن بإباحته ، ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أنشأ رقاً على حر في حياته عليه السلام ، بل استرق الصحابة من بعد النبي صلى الله عليه وسلم على أساس أن الأعداء كانوا يسترقون الأسرى ، فلا بد من أن يعاملوا بالمثل ، تطبيقاً للنص الكريم الذي يقرر أن من يعتدى على المسلمين ، يعامل بمثل صنيعه ، و الفرق بين رق الإسلام ورق أعدائه ، فإن الرقيق في الإسلام يعامل أرفق معاملة ، ولا يستط شيء من حقوقه الإنسانية ، ولا فرق بينه وبين الحر في المعاملة إلا ملكية رقبته ، ولا شيء وراء ذلك ، حتى إنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن

السيد إذا قتل عبده قتل به ، وقد قات النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك :  
« من قتل عبده قتلناه به ، ومن جلدعه جلدناه » .

وقد فتح الإسلام باب العتق على مصاريعه ، فإذا كان قد ضيق باب  
الرق فقد فتح باب العتق (١)

وإذا كان الرق قد أبيح في الإسلام على أساس أنه معاملة المثل ، فإنه  
يجب ألا يسترق أحد من المسلمين إذا كان اتفاق على إلغاء الرق ، وبالتالي  
لا يكون هناك رق في الحرب ، لأن الاعتداء ممنوع بمقتضى النصوص العامة ،  
ولو أبيح الرق مع امتناع الاعتداء يكون المسلمون قد وقعوا في الاعتداء  
الممنوع .

وقد يقال إن المعاملة بالمثل تعارض التسامح والعفو ، فنقول إن العفو  
حيث لا يمس العدالة ، وغمط حقوق الناس ، أو رضاء بالعدوان ،  
وموضوع العفو والتسامح يكون بعد أن يتمكن صاحب الحق منه ، فيعفو  
أو يأخذ .

وإن العدالة لاتنافى الرحمة ، بل إنها تلازمها ، فحيث كانت العدالة  
كانت الرحمة ولا يمكن أن تكون رحمة حقيقية مناقضة للعدالة الحقيقية ، وقد  
كان محمد عليه السلام أرحم الناس ، وأكثر الناس سماحة في المعاملة ، مع  
أنه كان عدلاً بكل ما تشمله هذه الكلمة من معان ، ذكرت عائشة زوجه  
أخلاقه فقالت : « ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم خادماً ولا امرأة  
ولا دابة ولا شيئاً قط ، إلا أن يجاهد في سبيل الله ، ولم ينل منه شيء ، فانتقم  
لنفسه ، إلا أن تنتهك حرمة الله ، فإذا انتهكت حرمة الله لم يقم شيء  
حتى ينتقم الله . »

---

(١) إن الإسلام اعتبر أقرب القربات إلى الله تعالى عتق الرقاب ، وقد جاء في القرآن :  
« فلاقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فك رقبة » الآيات ١١ - ١٣ من سورة البقرة  
وجعل العتق كفارة الكثير من الذنوب لمن حث في يمينه فعليه عتق رقبة ، ومن أفطر يوماً  
في رمضان حامداً عليه عتق رقبة ، ومن حرم امرأته عليه وجعلها كأمه لا يقربها إلا إذا أعتق  
رقبة ، ومن قتل مؤمناً خطأ فعليه عتق رقبة ، ومن لطم عبده فكفارته عتقه ، ومن أراد التعاقد  
مع سيده على أن يطلقه يسمى ويعمل حتى يحصل له ثمنه ويقدمه له ويجب على السيد أن يعاهده ،  
وعلى المسلمين أن يساعدوه في سداد ما اتفق عليه ، وجعل من مصارف الزكاة إعتاق الرقاب وإعتاقها .



وهذه أخلاق الرحماء حقاً وصدقاً ، يتسامحون في حقوق أنفسهم التي لا يترتب على التسامح فيها نصرة للباطل ، ولا هدم لحق غيرهم ، ولعل هذا يفسر لنا قوله عليه السلام : « أنا نبي الرحمة ، وأنا نبي المصلحة » فالمصلحة والرحمة متلاقيتان في نفسه ، كما تتلاقيان في كل حاكم عادل يسوس الناس بالقسطاس المستقيم ، وإن أخذ المبطلين من أنوفهم ليحملوا على الطريق سوى من قوانين الرحمة :

وإن المصلحة ، وهي القتال لا تكون في الإسلام إلا ببواعث من العدالة والرحمة بالناس ، فالملك أو الحاكم الذي يقود الجيوش لإزعاج الآمنين لهوى في نفسه أو لتعصب لجماعته يفسد في الأرض ولا يصلح ، ويكون من العدالة والمصلحة الإنسانية الوقوف في وجهه ، ولقد جاء النص القرآني ببيان أنه لولا الحروب العادلة ، ودفع الناس للظالمين من الحكام الذين يثيرون الحروب لفسدت الأرض ، ولكن الله تعالى أباح القتال ، فكان ذلك منه فضلاً على خلقه (١) .

وهكذا نرى أن العدالة تمنع الفساد ، وهي من الرحمة .  
وأن من أبرز مظاهر العدالة المعاملة بالمثل .

وإنه بمقتضى تطبيق هذا القانون العادل كان على الحاكم المسلم أن يعامل غيره بالمثل فإن اعتدى عليه رد الاعتداء ، وإن ساء له لا يشن عليه حرباً ، وإن نكث في عهده نبذ المسلمون عهده ، ولكن المعاملة بالمثل مقيدة بالفضيلة كما أسلفنا من قول ، فإذا انتهكوا حرمتها لا نجاربهم في ذلك ، فإن حرب المسلمين حرب فضلاء لا يسوغ لهم أن يجاروا السفهاء :

وإنه في حان المعاملة بالمثل عند الاعتداء يكون رد الاعتداء بالقدر الضروري لرده ، فلا يتجاوز المحارب المسلم حدود الدفاع ، فلا يقتل من لا يقاتل ولا يكون له رأى في الحروب ، لا يقتل الثرية ولا الشيخ ، ولا العمال المنصرفين للزراعة ونحوها مما يحتاج إليه الناس لأن هؤلاء لا يجاربون ، ولا يباح دم أحد إلا من يكون في الميدان .

---

(١) قال الله سبحانه وتعالى في ذلك : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ، ولكن الله ذو فضل على العالمين » الآية ٢٥١ من سورة البقرة

وقد يقول قائل : إن رد الاعتداء المسلح بمثله ، حيث تقام بسبب هذا الرد حرب مشبوبة النيران ليس من شأن رجال الأديان ، لأن شأن رجال الأديان هو التهذيب الروحي والاتجاه بالنفس إلى السمو في العبادة ، والعلو عن معترك الحياة بهذا الاعتراك الدموي ، وذلك السمو لا يتفق مع القتل والقتال . ذلك قول قيل واتخذ مساقا للنقد ، والادعاء الباطل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى المسلمين والإسلام .

ونحن نقول في رد ذلك : إن الإسلام ككل دين جاء لنشر الفضيلة وهداية الناس ، فلا يصح أن يترك الرذيلة ترتع وتفسد ، وتزعج الآمنين ، وإن فضيلة الإسلام إيجابية هادية لاسلية قاصرة ، وما كانت العبادات إلا لتهذيب الروح وتقوية النفس وتربية المؤمن على المعاملة الحسنة والائتلاف مع الناس أياً كان مذهبهم أو جنسهم أو لونهم ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمن مألوف ، فلا خير فيمن لا يألف ، ولا يؤلف » ، وإن الفضيلة الإيجابية التي دعا إليها الإسلام هي الفضيلة الاجتماعية التي تكون بها كل نفس صالحة لأن تندمج في المجتمع وتعمل على حمايته من كل آفات الشر ، وإن ذلك لا يكون بالاستسلام للرذيلة لتقوى وتسيطر ، فيترك المعتدون يعيشون في الأرض فساداً ، ويهلمون كل قائم ، وليس من التدين في شيء ترك الذي يسفك الدماء من غير دافع لفساده ومانع من شره ، وإن ذلك لا يقره الإسلام الذي كان من أعظم مبادئه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد يأخذ ذلك المبدأ السامي مظهر السيف يرفع ، وإن التعاون بين الأمم يوجب ذلك النوع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو خاصة الأمة المحمدية ، فقد وصف الله أتباع محمد بأنهم خير أمة إذا قاموا بذلك الواجب المقدس وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١) .

---

(١) هذا الوصف ، ورد في قوله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (سورة آل عمران ، الآية ١١٠)

## ٩ - الوفاء بالعهد

١٣ - جاء الإسلام داعياً إلى السلام ، وإن كان أشد ما يبغضه الاستسلام ، وقد ذكر الله سبحانه أن على المسلمين واجب الأخذ بالسلم إذا مال أعداء المسلمين لها . (١)

وإن السبيل لاستقرار السلام هو معاهدات الأمان وعدم الاعتداء ، وإن المعاهدات لا تستمد قوتها من نصوصها ، بل من عزيمة عاقلها على الوفاء ، ولذلك حث القرآن على الوفاء ، واعتبر الوفاء بالعهد والميثاق قوة ، والنكث فيه أخذاً في أسباب الضعف ، وإن من يوثق عهده يمين الله فقد اتخذ الله كفيلاً بوفائه ، فإذا غدر بعهده فقد اتخذ عهد الله للغش وزيف القول ، وإنه لا يصح أن يكون الباعث على الغدر بين الدول هو الرغبة في أن تكون أمة أقوى مالا وعدة وأكثر عدداً وأوسع رقعة من أمة أخرى ، وأشار سبحانه في بعض نصوص القرآن إلى أن الوفاء بالعهد هو المقصد الأسمى الذي يتجه إليه المؤمن لتحقيق معنى الوحدة الإنسانية بإرادته واختياره ، ويتحقق ما أرادته الله تعالى الذي لو شاء لجعل الناس لا يختلفون أبداً ولكن كان الاختلاف ليختبر الله الإرادات الإنسانية في تنفيذ ما يأمر به سبحانه وتعالى (٢)

(١) ورد هذا في قوله تعالى : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم . وإن يريدوا أن يخنعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين » (سورة الانفال ، الآيات ٦١ ، ٦٢) .

(٢) ورد هذا في ذلك النص الجامع ، وهو قوله تعالى : « وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالأتي نقضت غزها من بعد قوة أنكاثاً تتخفون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة إنما يبلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون . ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسأن عما كنتم تعملون . ولا تتخفوا أيمانكم دخلاً بينكم فترى قدم بعد ثبوتها وتلقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم » (سورة النحل الآيات ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤) ،

ومعنى قوله تعالى : « ولا تكونوا كالأتي نقضت غزها من بعد قوة أنكاثاً » أن من ينقض عهده من الدول يكون كذلك الحمقاء التي تغزل غزها وتقويه ، ثم تنقضه ، وفي هذا إشارة إلى أن العهد قوة ، ونكثه إزالة لهذه القوة ، ومعنى قوله تعالى : « تتخفون أيمانكم دخلاً بينكم » أن تتخذ اليهود للغش والخديعة ، وما هذا يرشاه الله ، ومعنى قوله : « أن تكون أمة هي أربى من أمة » أن تكون أمة أكثر عدداً ونماء وسعة في الأرض من أمة أخرى فإن القوة التي تكون من نقض لليهود مآلها الزوال ، ومعنى قوله تعالى : « فترى قدم بعد ثبوتها » أن نقض اليهود يؤدي إلى ضعف القوة والنقض في ذاته زلل للائم .



وإنه إذا كان القرآن يدعو المؤمنين إلى تقوية العهود وتنفيذها ، وإلقاء الأمن بين الناس بها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مبلغ رسالة القرآن قد حث في طائفة كثيرة من الأحاديث المروية عنه على الوفاء بالعهود عامة ، وعلى الوفاء بالعهود التي يعقدها رؤساء الأمم في تنظيم العلاقات الدولية خاصة ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « ألا أخبركم بخياركم ؟ خياركم الموفون بعهودهم » ويقول : « أنا أحق من وفى بعهده » . وقد عقد المشركون مع النبي صلى الله عليه وسلم عهداً على ألا يقاتلوهم وإن يوادعوهم مدة من الزمان ، فذكر له بعض المسلمين أنهم على نية الغدر به ، وعلى أهبة أن يقاتلوه ، فقال عليه السلام : « وفوا لهم ونستعين بالله عليهم » ، وكان ينهى عن الغدر بمقدار حثه على الوفاء ، وكان يعتبر أعظم الغدر غدر الحكام ، فهو يقول : « لا غادر أعظم غدر من أمير عامة » ويقول عليه السلام : « لكل غادر لواء يوم القيامة وأكبر لواء غدر أمير عامة » وذلك لأن غدر المتولى أمر الأمة يؤدي إلى عدم الثقة بها ، فتكون غرضاً لأعدائها ، وينخلون دائماً الأبهة للإغارة عليها ، ويتكاثر الأعداء ولا يقلون فتكون في إزعاج مستمر ، إذ لا يتفق معها قوم من الأقوام ، لأنهم لا يثقون بوفائها ، وبذلك تتهك قواها بالحرب المستمرة فتكون في إزعاج لا استقرار فيه ، وبذلك تضعف وتذهب قوتها وتزل قدمها في الوجود بعد ثبوتها كما عجز القرآن الكريم .

ولقد قرر علماء « القانون الدولي » أن هذا القانون هو مجموع معاهدات ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن الإسلام قد وثق أصول هذا القانون أحكم توثيق ، وبناها على الوجدان الديني للدولة الإسلامية حيث لا يكون الوفاء للأقوياء فقط ، بل يكون هذا الوفاء للأقوياء والضعفاء على السواء .

يبد أن الإسلام لا يكتفى في تأصيل العلاقات الدولية على مجرد المعاهدات وتوثيقها ، بل يقرر مع ذلك المبادئ الإنسانية العالية والفضيلة السامية ، وقد أسلفنا القول في هذه المبادئ بإيجاز ، وهناك مبدأ جديد لم نتصد لذكره ، وهو المودة الإنسانية العامة .

## ١٠ - المودة ومنع الفساد

١٤ - ذكرنا أن الإسلام يعتبر الناس جميعاً أمة واحدة لا تفرقها الألوان ، ولا الأقاليم ولا الجنسية ، وإذا اختلفت الأديان فإن أهل كل دين لهم أن يدعوا إلى دينهم بالحكمة والموعظة ، من غير تعصب يصم عن الحقائق ، ولا إكراه ولا إغراء بغير الحجة والبرهان ، فلا استهواء بغير الحق ، ولا إرهاب .

وإذا كان الناس أمة واحدة فإن الأخوة الإنسانية ثابتة يجب وصلها ، ولا يصح قطعها ، وقد أمر الله تعالى بأن توصل القلوب بالمودة ، وإن الإسلام لا ينهى عن بر كل من لا يعتدى على المسلمين ، ويصرح بذلك القرآن الكريم في كثير من آياته (١) فالبر ثابت للمسلم وغير المسلم .

وإن المودة الموصلة لا يقطعها الحرب ، ولا الاختلاف ، وإنه يروى أنه في مدة الحديبية - وهي الهدنة التي كانت بين المسلمين وغيرهم - بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن قريشاً أصابتهم جائحة ، فأرسل مع حاطب ابن أبي بلتعة إلى أبي سفيان خمسمائة دينار ليشتري بها قمحاً ، ويوزعها على فقراء قريش .

وإنه في أثناء الحرب تنقطع العلاقات بين المسلمين والمحاربين بالفعل ، أما رعايا الأعداء الذين لا يشتركون في القتال فإن مودتهم لا تنقطع وإن قامت أسبابها ، ولذلك لا يمنع قيام الحرب وبجود مستأمنين يقيمون في الديار الإسلامية ولا يمسون في أموالهم ولا أنفسهم ، والمستأمنون هم الذين يقيمون في الديار الإسلامية مدة محدودة بأمان يعقد للتجار وتبادل البضائع .

وإذا كان الاتجار مظهراً للتواصل ، فإنه لا يقطع وقت الحرب ، وقد أجاز أبو حنيفة الاتجار مع الدولة المحاربة في كل شيء إلا السلاح والحديد ، لأن ذلك يقوى الاعتداء ، ومنع الشافعي الاتجار في الحديد وغيره لكيلا يستمر الاعتداء .

---

(١) من ذلك قوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك الظالمون » (سورة الممتحنة الآيتان : ٨ و ٩)

وإن كانت المودة موصولة غير منقطعة فإن ذلك يفتح الباب للسلام  
العزیز الکریم لأن جند المسلمين يضربون المقاتلين من الأعداء في الميدان ،  
والشعوب تتبادل المودة من غير أن يؤثر فيها الخصام ، وإنه إذا كانت المودة  
موصولة فالرحمة تلازمها ، بيد أنها أعم شمولاً منها ، لأن الرحمة تحكم  
حتى في ميدان القتال ، فلا يجوع الأسرى ولا يقتل مقاتل بالعطش ، لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا  
الذبحة » وقد كان ينهى عن القتل بالعطش والجوع كما ذكرنا .

وفي الحرب ينهى عن قتل النساء والنرية ، ولو كانوا مع المقاتلين ،  
وقد رأى عليه السلام امرأة مقتولة في الميدان فقال : « ما كانت هذه لتقاتل »  
قالها لائماً لمن قتلها أو أذن بقتلها .

وهكذا نجد الإسلام يعتبر الرحمة والمودة قائمة حتى في حال الحرب .

نصر الضعفاء :

١٥ - وإن من مظاهر الرحمة والعدالة والمودة العمل على نصر الضعفاء ،  
وذلك لأن الإسلام دين سماوى لا يمكن أن يسكت عن ظلم الأقوياء للضعفاء ،  
فإن العدالة والرحمة توجبان معاونة الضعفاء ، وقد صرح القرآن الكريم  
بأن الله سبحانه وتعالى يريد أن يمن على الضعفاء بأسباب القوة ليتمكنوا  
من إقامة العدل في الأرض (١) .

وقد ذكرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبارك حلفاً كان أساسه  
نصر الضعيف رحمة به ، وإقامة العدل ، فإن العدل لا تظهر آثاره في نصرة  
الأقوياء بمقدار ما يظهر في أخذ حق الضعيف من القوى .

وإن الإسلام لا ينظر فقط إلى حماية الدولة الضعيفة من الدول القوية ،  
بل إنه يعمل على حماية الشعوب التي أرهقتها الطغيان ، وأضعف النخوة فيها  
الاستبداد ، وقد كانت كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والرؤساء  
متضمنة دعوتهم إلى الإسلام ومتضمنة النص على أن عليهم التبعات فيما  
يتعلق برعاياهم ، وأن عليهم أن يطلقوا حرياتهم ليفهموا الإسلام ، وليعتنقوه

---

(١) قال تعالى في ذلك : « ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ، ونجعلهم أئمة ،  
ونجعلهم الوارثين »  
سورة القصص الآية ٥



إن أرادوا مختارين ، ولذلك جاء في رسالته إلى هرقل : « أسلم تسلم ، وإلا فعليك إثم اليريسين » واليريسيون هم العمال والزراع ، وغيرهم من الرعايا الذين لا سطوة لهم ولا قوة في توجيه الدولة .

ولهذا المبدأ الجليل ، كان الإسلام حريصا على حماية حريات الضعفاء ، وخصوصا حرية التدين ، وما كان قتال المسلمين لغيرهم إلا لحماية هذه الحرية ، وسنين ذلك عند الكلام على الباعث على القتال عند الكلام في حال الحرب .

### منع الفساد :

١٦ - وللرحمة العامة بالإنسانية ، ولتحقق الخلافة الإنسانية في هذه الأرض منع الإسلام من الفساد فيها ، ودأ إلى تعاون الإنسانية على إصلاحها وعمل على حماية كل ما هو مصلحة مقررّة ثابتة ، وإن فقهاء المسلمين يرجعون المصالح الإنسانية إلى المحافظة على خمسة أمور :

أولها « المحافظة على النفس الإنسانية وحمايتها » : ويتبع المحافظة على النفس المحافظة على الكرامة ، وعلى الحرية وغيرها من مقومات الشخصية الإنسانية .

وثانيها « المحافظة على الدين » بأن تحمي الحقائق الدينية ممن يتعرض لها بالظعن. ويتبع المحافظة على الدين المحافظة على حرية التدين ، وحماية الشعائر الدينية ، وألا يتناول أهل دين على دين آخر بالأذى ، وكما منع الإسلام الاعتداء على الذين لا يدينون به من رعايا الدول الإسلامية فإنه يمنع أيضا أولئك الذين يعتدون على حرية التدين الإسلامي الذين يقيمون في دولة غير إسلامية، لأن الحرية بالنسبة للمسلم واجب عليه لغيره ، وحق له قبل غيره ، وإذا امتنعت الدولة غير الإسلامية عن الاستجابة للحق وفتنوا المسلمين في دينهم ، فإنه يكون حقا على الدولة الإسلامية أن تقاتل تلك الدولة المعتدية ، وقد أمر القرآن بقتالهم حتى يمتنعوا عن الفتنة الدينية :

وثالثها « المحافظة على النسل » : فحرم الإسلام الزنى ، وعمل على منع إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا ، وإن هذا النوع من الحماية يكون على رعايا الدولة الإسلامية من مسلمين وغير مسلمين على ما سنيين إن شاء الله تعالى :

ورابعها « المحافظة على العقل » : بمنع كل أمر يستر العقل كالخمر  
والخشيش ونحوهما مما يفسد العقول ويمنعها من الإدراك السليم .

وخامسها « المحافظة على المال » : وهذا النوع من المحافظة يعم رعايا  
المسلمين ورعايا غيرهم ، فإتلافه لا يجوز في الأرض الإسلامية وغيرها ، لأن  
إفساد خيرات الأرض يتجافى عن خلافة الإنسان في هذه الأرض ، وإن  
الله تعالى قد سخرها له بما في جوفها وما في سماءها ، وقد أشرنا إلى النصوص  
القرآنية الكثيرة التي تفيد تسخير الكون للإنسان ليكشف نوااميسه ، ويستغل  
قواه ، وإن الخلافة لا تتحقق إلا إذا كان يستغل هذه القوى للنفع لا للضرر  
ولمصلحة الإنسانية وعمارة الأرض لا لخرابها .

ولقد حث الإسلام على العمل لنفع الإنسانية ، بل لنفع الأحياء في الأرض ،  
ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما من مسلم يزرع زرعاً ، أو يغرس  
غرساً ، أفياكل منه إنسان أو دابة إلا كتب له به صدقة »

١٧ - وإن هذا المبدأ الجليل ، وهو الحث على الإصلاح في الأرض ،  
والعمل على نفع الأحياء جميعاً بها - مبدأ مقرر في السلم والحرب معاً ،  
فلا يجوز التخريب في الحروب الإسلامية ، أى أنه لا يسوغ لقائد المسلمين  
أن يقوم بتخريب في ديار الأعداء إلا إذا كانت توجب ضرورة حرية  
اقتضاها القتال في الميدان ، ولتنقل لك في هذا المقام وصية خليفة رسول الله  
أبي بكر الصديق التي جمعها من وصايا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد قال  
رضي الله عنه :

« إني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ولا صبياً ، ولا كيزاً هرماً ،  
ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا نخلاً ، ولا تحرقها ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن  
شاة إلا لما أكلت ، ولا تبجن ولا تغلل » ، أى لا تخنن في الغنائم ، وإن هذه  
الوصايا بلا شك فيها دعوة صريحة إلى منع الفساد والتخريب ، ذلك لأن هذه  
الأشجار حق للإنسان أن يطعم منها ، ولأن الحرب ليست ضد الشعوب التي  
تنفع بهذه الأشجار ، وإنما هي ضد الحكام الظالمين المفسدين ، فليس الغرض  
إرهاق الشعوب ، أو إكراهها على مذهب معين ، إنما الغرض منها دفع  
الاعتداء ، والتخلى بين الدعوة الحرة والشعوب ، ولا يحاجز دون ذلك  
إلا الحكام وجنودهم فهم وحدهم الذين يحاربون ولا يحارب من وراءهم ؟

وللفقهاء تفصيل وخلاف في هذا وسنذكره في موضعه عند الكلام في  
حال الحروب .

١٨ - وبعد فهذه قواعد العلاقات الدولية في الإسلام ، وكل عمل في  
حال السلم أو حال الحرب لابد أن يكون تطبيقاً لهذه القواعد. ويلاحظ في هذه  
القواعد أنها تتفق مع السلوك الإنساني العام في معاملة الآحاد . ولا تختلف  
الجماعات والدول عن معاملة الآحاد فيما هو فضيلة ، فكل أمر مقبول في معاملة  
الآحاد في داخل الأمة هو أيضاً معاملة معقولة مقبولة في علاقات الدول ،  
ولا يقال إن لسلوك الأمم بعضها مع البعض نظاماً أو قانوناً يخالف ما يجري  
في داخل الدولة الإسلامية ، بل إن النظام واحد ينبعث من مبادئ دينية واحدة ،  
وإذا كانت العقوبة تصل إلى القتل في جرائم الآحاد فكذلك تصل العقوبة  
إلى القتال في جرائم الدول ، والمنطق واحد في الحالين .

ولقد قرأنا منذ أكثر من أربعين سنة لرئيس الدولة الأمريكية في رسائل  
نشرها ذكر فيها أنه يريد أن تكون العلاقات بين الدول على أساس من  
الصداقات التي لا تتبع تجارة أو غاية من نوعها ، فإنه في هذه الحال تطمئن  
البشرية إلى مصيرها ، ونقول له إن الإسلام دعا إلى هذا وإلى أبلغ منه ، وإذا  
أراد أن تكون العلاقات بين الدول على أساس السلوك العادل الفاضل المستقيم .  
فلأنه قد تكون الصداقة غير ممتيزة بين الأسود والأبيض ، أو الأصفر  
والأحمر ، ولكن يجب أن تكون مبادئ العدالة والسلوك الفاضل أمراً متيسراً ،  
فإنه لا يصعب القيام بالعدالة والفضيلة إلا على الفكر السقيم والعقل المنحرف :



## العلاقات الدولية في حال السلم

### ١ - الأصل في العلاقات هو السلم

١٩ - دعا الإسلام إلى السلم في كافة أحواله ، واعتبر الحرب من إغراء الشيطان ، ومن يسير فيها إنما يسير في خطوات الشيطان ، وصرح بأن من يلتقى السلام لابد من الامتناع عن قتاله ، ولقد صرح فوق ذلك بأن من يلتقى السلام لا يصح أن يقاتل بدعوى أنه غير مؤمن ، وهذا صريح في نصوص القرآن الكريم الذي هو سجل الشريعة الإسلامية الخالد الذي يخاطب الأجيال كلها ، لا فرق بين عصر وعصر ولا جيل وجيل .

وإن الإسلام إذ يقرر السلم على أنه أصل من أصول العلاقات الإنسانية بين الدول لا يسمح للمؤمنين أن يتدخلوا في شئون الدول إلا لحماية الحريات العامة ، وعندما يستغيث به المظلومون ، أو يعتدى على المعتقدين له ، فإنه يتدخل حيثئذ لمنع الفتنة في الدين . فهو يحترم حق كل دولة في الوجود ، وحقها في أن تكون سيادة نفسها وحقها في الدفاع عن أراضيها وسيادتها ، ولا فرق في ذلك بين دولة راقية متحضرة ، وأخرى متبدية أو غير راقية ؛ وإن تدخل في شأن الثانية فللإرشاد والتوجيه ، لا للتحكم والسيادة فإن السيادة حق طبيعي تتمتع به كل جماعة من الناس كما يتمتع به الأحاد على سواء .

ولا شك في أن الحرب في الإسلام ليست هي الأصل في العلاقات ، لأن المبادئ التي قررناها في قواعد العلاقات لا تسمح بابتداء المسلمين بالحرب من غير باعث من هذه القواعد نفسها يبعث عليها : إما الاعتداء على العدالة أو الكرامة الإنسانية ؛ فلا تكون حرب إلا إذا كان من هذه القواعد ما يبررها ، فإن قامت فهذه القواعد تحكمها وتقيدها .

٢٠ - وقبل أن نوضح أصل العلاقات الدولية في الإسلام ، أمي الحرب أم السلم نشير بكلمة موجزة إلى ما كانت تسير عليه الدول عندما نزل القرآن وبعث النبي محمد صلى الله عليه وسلم رسولا للعالمين :

إن العالم كان يسير على قانون الغابة في علاقات الدول والقبائل بعضها مع البعض ، فكل دولة تبغى على الأخرى ولا مانع يمنعها إلا أن تكون ضعيفة لا تقوى على الاعتداء أو يكون ثمة ميثاق يحترم . مابقيت القوتان متعادلتين ، فإن أحست إحداهما بضعف الأخرى انتهزتها فرصة سانحة وانقضت عليها ، لا ترقب فيها إلا ولا ذمة . ولعل هذا هو الأمر اليوم ، فإن العرف الدولي القائم يسير على أنه لا يكون سلم ثابت بين دولة وأخرى إلا بميثاق عدم اعتداء ، وإن الميثاق يبقى مابقيت القوتان متعادلتين ، ومهما تكن قوة المنظمات الدولية فإنها لم تغير هذه الحقيقة الثابتة ، وإن المجاملة بين الأقوياء فيها قد تجعلها تغضي العين عن ظلم الضعفاء من الدول ، وإذا وجدت دولة قوية تناصر ضعيفة فللكيد التي تنافسها في القوة ، وإذا كانت بعض المنظمات تجلس الضعيف بجوار القوى ، فالكلمة العليا فيها للأقوياء .

الإسلام جاء هاديا للعالم كله ، فأرشد من عاصروا التنزيل ، وأضاء النور لمن جاءوا بعده ، فقرر أن الأصل في العلاقة بين الدول كما لأصل في العلاقة بين الآحاد - هو السلام بصريح القرآن الكريم وبفعل النبي صلى الله عليه وسلم وعمله في حروبه .

فالأصل في العلاقات الدولية في الإسلام هو السلم ، حتى يكون الاعتداء بالاعتداء على الدولة الإسلامية فعلا أو بفتنة المسلمين عن دينهم . فالحرب حينئذ تكون ضرورة أوجبها قانون الدفاع عن النفس وعن العقيدة وعن الحرية الدينية .

ولكون الأمل في العلاقات هو السلم الدائمة دعا القرآن الكريم إلى السلم عامة (١) كما أشرنا .

وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو المشركين بدعاية الله تعالى ، وينبئهم برسالاته التي نزلت عليه من ربه ، فكان يدعوهم إلى التوحيد في العبادة ، ويأمرهم بالفضائل وينهاهم عن الرذائل . واعتز السلام

---

(١) وردت في هذا المعنى آيات كثيرة من ذلك قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين» (سورة البقرة الآية ٢٠٨) وقوله تعالى : «فإن اعتزلوكم ، فلم يقاتلوكم ، وألقوا إليكم السلم ، فما جعل الله لكم عليهم سبيلا» (الآية ٩٠ من سورة النساء) .

شعاره (١) ولكن المشركين ناعوه وآذوه هو وأصحابه ، وأخرجوه من ديارهم ، فلم يبق إلا أن يمكن لدعوته ، ويمنع الاضطهاد عن أتباعه ، وأن يحمي حرية العقيدة ، لأن الإسلام يدعو إلى السلام ولا يقبل الاستسلام للباطل ، ولا سلام في الخضوع للباطل ، فكان لابد من القتال لحماية السلام ، ولذلك جاء الإذن من السماء به ، فأذن الله سبحانه وتعالى للذين أخرجوا من ديارهم لأنهم يقولون « آمناً بالله أن يقاتلوا ، وذلك ليدفع الباطل ولولا دفع الباطل بالقتال لهدمت صوامع العباد ، وخربت مساجد المسلمين ، وكنائس المسيحيين ، ومعابد اليهود ، وما قام مصلح بدعوة إصلاح ، فإذا كان الباطل له قوة ، فلا بد أن يكون للحق شوكة تصيب الباطل (٢) .

٢٠ - وقد فرض القتال على المؤمنين ، وصرح الكتاب الكريم بأنه أمر مكروه لهم ولكنه ضرورة ملزمة ، وأن المستقرئ لقتال النبي صلى الله عليه وسلم يجده كان لأحد أمرين :

أولهما اعتداء بالفعل ، كما رأينا من المشركين من اعتدائهم على النبي صلى الله عليه وسلم في مكة حتى خرج منها ، وفي اعتدائهم على أتباعه فيها بعد أن خرج من مكة ، وتضاfer المشركين في كافة الجزيرة العريضة وذهابهم إليه في المدينة ليقتلوا الدعوة من جنورها ويحشوها من فوق الأرض ، فكان عليه أن يقاتلهم في كل نواحي الجزيرة .

وليس من اللازم لشرعية قتال طائفة أن يعتلوا بالفعل ، بل قد يكون المبرر هو الحماية من الاعتداء إذا كان متوقعا وقامت الأدلة على إرادته ،

(١) ولذا قال الله : « ولا تقولوا لمن أتى إليكم السلام لست مؤمنا ، تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتيبوا ، إن الله كان بما تعملون خبيرا » (سورة النساء الآية ٩٤) .

(٢) وقد قال سبحانه في ذلك ، « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره . إن الله لقوى عزيز » (سورة الحج الآيتان ٤٠، ٣٩)

(٣) وقال تعالى في ذلك : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ، واعلموا أن الله مع المتقين » (سورة التوبة الآية ٣٦) .



كما فعل كسرى عندما أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم يدعوه إلى الإسلام ، فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يقتله ، ويأتيه برأسه الكريم ، وبذلك قام الدليل على الشر المتوقع كبرهان واضح ، فما كان لأصحاب محمد أن ينتظروا حتى ينقض عليهم كسرى من الشرق وهرقل من الغرب ، كما بدا من أفعال هرقل أيضاً ، بل لابد من دفع الاعتداء قبل أن يستحيل الدفع ، وقد يتعين الهجوم سبيلاً للدفاع وكذلك كان الأمر :

الأمر الثاني الذى يسوغ قتال النبي صلى الله عليه وسلم — ولا يكون قتاله إلا فاضلاً — هو أن يعتدى الملوك على عقيدة من تحت سلطانهم ممن اختاروا الإسلام ديناً فبرهقوهم فى عقيدتهم الدينية .

وإن الدعوة الإسلامية نور لا يحجب ، فلا بد أن تفتح الأبواب له ، وقد وقف الحكام له بالمرصاد بمنعون أن يصل إلى رعاياهم ، فكان لابد من القتال لإزالة الحجزات التى تمنع النور أن يصل ولا تمنع الاضطهاد أن يقع حتى لا تكون فتنة فى الدين .

وإنه قد وجد فى عصر النبي صلى الله عليه وسلم الأمران ، فقد كان الاعتداء بالفعل عليه وعلى أصحابه ، ووقف الملوك محازرين دون الدعوة الإسلامية ومنعوا أن يكون المسلمون أحراراً يعتنقون ما شاءوا من الأديان . « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » .

وإذا كان كسرى قد حاول قتل النبي صلى الله عليه وسلم ، فهرقل ملك الرومان أمر بقتل من أسلم من أهل الشام ، ولذلك أرسل النبي جيوشه لقتال الروم فى الشام ، وجهاز وهو فى مرض الموت جيشاً فيه وزيراه أبو بكر وعمر .

٢١ — هذه حقائق ثابتة تنتهى لامحالة إلى بيان أن العلاقة بين المسلمين وغيرهم هى السلم ، حتى يوجد داعى القتال ، ولكن ما إن علت صيحة الحق ، وكان له جيش قوى يرد كيد المعتدين حتى تألبت القوى ضد المسلمين ، فزعماء القتال الذين لا يريدون أن تذهب زعامتهم ، والملوك الذين خشوا من دين محمد أن يذهب بسطوتهم ، أرادوا أن يطفئوا نور الإسلام قبل أن يعم ويضيء بين رعاياهم ، فتكاثفت كل القوى ضد المسلمين ،

وكان عليهم أن يخضعوا للواقع ، فيستعملوا للقتال دائماً ، وما كان لهم أن يتركوا أعداءهم يستعدون ويعتدون ، وهم ساكنون ينتظرون من يغزون على ديارهم ، وما غزى قوم في عقدرهم إلا ذلوا ، كما قال فارس الإسلام على بن أبي طالب ، ولقد كانت حربهم للاطمئنان على أمرين : ديارهم من أن تغزى ، ودينهم من أن يطمس .

وللاحتياط للدماء تقدموا لمن يحاورونهم بخيرونهم بين أمور ثلاثة : العهد حتى يأمنوا الاعتداء ، أو الإسلام حتى يكونوا جميعاً إخواناً في ظله ، فإن رفضوا العهد على أن يكون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم ، ورفضوا الإسلام ، لم يبق إلا القتال ، لأن نية الاعتداء تكون هي البارزة حيثئذ ؛ ويكون من الحق ترك أعدائهم حتى يغيروا عليهم .

لم يرتض الملوك العهد ، ولم يؤمنوا بالدعوة الإسلامية ، ولم يرتضوا الإسلام دينا فكانت الحرب :

ثارت الحروب بين المسلمين وغيرهم ، ولمت السيوف بدل أن تلمع الحقائق الدينية ، ومضى عهد الراشدين وجاء عهد ملوك الأمويين ، ثم ملوك العباسيين والحرب مشتعلة .

٢٢- وفي هذا الوقت ، والنيران مشتعلة كان الاجتهاد الفقهي ، ونبت فكرة الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم : أمى الحرب ، أم هى السلم ؟ ففكر الفقهاء في ذلك ، ومنهم من قال : إن الأصل في العلاقة هى الحرب ، وأخذوا قولهم من الواقع ، لا من أصل النصوص ، وليس أولئك هم الأكثرين . ومنهم من لم يأخذ بالحكم من الواقع ، بل أخذه من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية والحروب المحمدية ، واعتبر العلاقة هى السلم حتى تكون دواعى الحرب .

وتكاد كلمات الفقهاء أجمعين تجمع على أن دار المخالفين تسمى دار حرب ، لأنها فعلاً كانت في عصر الاجتهاد الفقهي دار حرب بسبب تلك الاعتداءات المتكررة من الأعداء والمدافعة المستمرة من المسلمين .

وقد يقول قائل : إن العلاقة الدولية في الإسلام قد خضعت للأمر

الواقع ولم تخضع للمثل الدينية العليا والخضوع للواقع في العلاقات الدولية هو الأمر الذي يبرر الساسة به اليوم اعتدائهم .

ونقول في الإجابة عن هذا السؤال ، إن الذي أخذ الفقهاء هو التسمية وليس الحكم ، فهم لم يتخلوا عن المثل العليا التي قررها الإسلام من حماية الفضيلة والحريات والعدالة ، وما كان للفقهاء أن يسموا الأشياء بغير أسمائها ، فإن الحرب كانت مستعرة فعلاً وواقعاً .

وإن هذه التسمية لم تمنع تنظيم العلاقات بين المسلمين وغيرهم على أساس قانون العدل والفضيلة لا على أساس من الفتح ، كما كان يفعل الملوك والحكام ، وما عرف الإسلام وفقهاؤه ونصوصه أن الفتح يعطى المسلمين سلطاناً غير مبني على العدل والفضيلة أو التقوى كما عبر القرآن الكريم ، فلا سيادة ولا مسود ، ولا غالب ولا مغلوب ، بل عدل وإنصاف .

وإن الأحكام المقررة للمعاهدين أياً كان نوع عهدهم وللمخالفين في ديارهم ولرعايا الدولة الإسلامية من غير المسلمين لثبت أن هذه الأحكام مبنية على العدل والفضيلة والحرية ، وليست مبنية على الانتقام أو الغلب أو مجرد المخالفة في الجنس .

وننتهي من هذا إلى أن الأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو السلم ، وأن ذلك هو رأى الجمهرة العظمى من الفقهاء ، والقلّة التي خالفت بما كان نظرها إلى الأصل بل نظرها إلى الواقع ، وكان ما قرره حكماً زمنياً ، وليس أصلاً دينياً ، وإن تسمية دار المخالفين دار حرب لا يمنع من أن الأصل هو السلم .

وإن الفقهاء قد حددوا معنى دار الحرب تحديداً دقيقاً ، لا بد من بيانه .  
وبيان الآثار المترتبة على اختلاف الدارين دار الحرب ودار الإسلام ، وإن بعض الفقهاء — مستمدين من الكتاب والسنة تقريرهم — قرروا أن بين دار الحرب ودار الإسلام داراً وسطاً تسمى دار العهد ، وعلى ذلك تكون الديار ثلاثة أقسام: دار حرب ، ودار إسلام ، ودار عهد ، وستكلم في تعريف كل واحدة منها وحكمها :



## ٢- دار الحرب ودار الإسلام ودار العهد

٢٣ - دار الإسلام هي الدولة التي تحكم بسلطان المسلمين ، وتكون المنعة والقوة فيها للمسلمين ، وهذه الدار يجب على المسلمين القيام بالندود عنها ، والجهاد دونها فرض كفاية إذا لم يدخل العدو الديار ، فإن دخل العدو الديار كان الجهاد فرض عين عليهم ، فعليهم جميعاً مقاومتها ما أمكنتهم الفرصة واستطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

هذه هي دار الإسلام ، بيانها لا يحتاج إلى تعريف ، أما تعريف دار الحرب ودار العهد فهو الذي يحتاج إلى تمييز وتبيين .

وقد اختلف الفقهاء في تعريف دار الحرب على رأيين :

أحدهما أن دار الحرب هي الدار التي لا يكون فيها السلطان والمنعة للحاكم المسلم ، ولا يكون عهد بينهم وبين المسلمين يرتبط به المسلمون ويقيدهم ، فالعبرة عند أصحاب هذا الرأي إلى المنعة والسلطان ، فما دامت الدار خارجة عن منعة المسلمين من غير عهد فهي دار حرب ، يتوقع الاعتداء منها دائماً ، والله سبحانه وتعالى أمر المؤمنين بأن يأخذوا الحذر دائماً ، وأن يكونوا على أهبة القتال لدفع الاعتداء ، وذلك رأى كثير من الفقهاء .

والرأى الثانى رأى أبى حنيفة والزيديّة ، وبعض الفقهاء ، وهو أن كون السلطان والمنعة لغير المسلمين لا يجعل الدار دار حرب ، بل لابد من تحقق شروط ثلاثة لتصير الدار دار حرب .

أول هذه الشروط : ألا تكون المنعة والسلطان للحاكم المسلم ، بحيث لا يستطيع تنفيذ الأحكام الشرعية .

وثانيها : أن يكون الإقليم متاخماً للديار الإسلامية بحيث يتوقع منه الاعتداء على دار الإسلام ، ويتزب على هذا الشرط أن تكون الصحارى المتاخمة للبلاد الإسلامية ليست دار حرب ، مالم تكن ممتنعة على المسلمين بقوة أخرى لا يمكن للحاكم المسلم أن يفرض سلطان الإسلام عليها . وكذلك البحار

المحيطة التي تتصل بالدار الإسلامية لاتعد في قبضة غير المسلمين ما لم تكن ممتعة على الحاكم المسلم

وثالث الشروط : ألا يبقى المسلم أو الذمي ( أى غير المسلم الذى يعد من الرعاية الإسلامية ) مقيماً في هذه الديار بالأمان الإسلامى الأول الذى مكن رعية المسلمين من الإقامة فيها ، وبتطبيق هذا الشرط تكون البلاد التي استولى عليها المسلمون وأمنوا أهلها ، ثم اضطروا إلى الجلاء عنها تحت تأثير حرب أو عامل آخر ليست دار حرب ، إذا كان الذين سيطروا عليها أبقوا المسلمين ورعايا الدولة الإسلامية مقيمين فيها بمقتضى الأمان الأول ، وذلك بلا ريب لا يكون إلا إذا سالت هذه الدولة المسلمين وكان معهم سلام لاتعكره حرب ، وأما إذا نقضوا الأمان وحاربوا المسلمين فإن الدار دار حرب ، ولو أعطوا أولئك أماناً جديداً ؛

ولاشك أن هذا الرأى هو الذى يتفق مع اعتبار أن الأصل في العلاقة هو السلم ، لأنه لم يعتبر الدار دار حرب إلا إذا كان الاعتداء بالفعل بزوال أمان المسلمين أو بتوقع الاعتداء بالمتاخمة ، إذ المتاخمة من غير عهد ملزم أو من غير ميثاق عدم اعتداء يجعل الحرب متوقعة في كل وقت ، وإذا كان ذلك الرأى هو الذى يتلاقى مع النصوص الداعية للسلام ، فإننا نعتقد أنه مستمد من روح القرآن ونصوصه .

ولكن اشتراط المتاخمة لتوقع الاعتداء أصبح غير ذى موضوع ، لأن ابن الأرض أخذ يتحكم في الأجواء بل يتحكم في الفضاء ، ولم يعد القتال يحتاج إلى المتاخمة ، بل إن القنابل الفتاكة المخربة تصل من أقصى الأرض إلى أقصاها ، ولذلك نرى أن هذا الشرط لاموضع له الآن ، ولو كان أبو حنيفة حياً ورأى ما نرى لتزك الشرط ، فإذا تركناه فبفكرته نأخذ ، والاختلاف بيننا وبينه ليس باختلاف حجة وبرهان ، بل باختلاف حال وزمان .

٢٤ - وإننا إذا أخذنا برأى أبي حنيفة يكون بين أيدينا نوعان من الأرض لا يدخلان في تعريف دار الإسلام ولا في تعريف دار الحرب ، وهما الديار التي لا يتحقق فيها السلطان الإسلامى ، والديار التي لاتتأخم المسلمين .

أما التي لاتتأخم المسلمين ولايتوقع منها الاعتداء ، فهي دارسلم ، ينطبق عليها معنى اعتزال المسلمين ، الذين لم يثيروا حرباً ، ولم يعقلوا عهداً :  
لبعد الديار.

والأمر فيها موقوف حتى تكون المتأخمة ، وليس للمسلمين أن يرسلوا جنداً إليها - بمقتضى رأى أبى حنيفة - ولأن يثيروا حرباً عليها ، ولكن ذلك لا يمنع المرشدين من أن يذهبوا إليها دعاء إلى الحق هادين إليه ، فإن كان الاعتداء عليهم ، فإن للمسلمين حيث أن يحاربوهم لأجل الاعتداء ولتأمين الدعوة إلى الدين الحق ، وتأمين حربه الاعتقاد ، ومنع الفتنة في الدين .

وقلنا إن هذا النوع من الأراضى لاوجود له الآن ، لأن المتأخمة إن لم تتحقق بالحس في الجوار ، فقد تحققت بالقدرة على الاعتداء من غير جوار ، وإن وجد فالأصل هو السلم .

دار العهد :

٢٥- وان دار العهد حقيقة اقتضاها الفرض العلمى ، وحققها الواقع ، فقد كان هناك قبائل ودول لاتخضع خضوعاً تاماً للمسلمين ، وليس للمسلمين فيها حكم ، ولكن لها عهد محترم ، وبميادة في أرضها ، ولو لم تكن كاملة في بعض الأحوال .

وهذه البلاد هي التي كان بينها وبين المسلمين عهد عقد ابتداء ، أو عقد عند ابتداء القتال معها عندما يخبرهم المسلمون بين العهد أو الإسلام أو القتال ، فأهلها يعقلون صلحاً مع الحاكم الإسلامى على شروط تشرط من الفريقين ، وهذه الشروط تختلف قوة وضعفاً على حسب ما يتراضى عليه الطرفان ، وعلى حسب هذه القبائل وتلك الدولة قوة وضعفاً ، وعلى مقدار حاجتها إلى مناصرة الدولة الإسلامية .

ومن هذه القبائل ما كان الصلح فيها على أساس جعل من المال يدفعه أهلها في نظير حماية المسلمين لهم ، والنود عنهم ، كما حصل في صلح النبي صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران ، فقد أمتهم النبي صلى الله



عليه وسلم على أنفسهم وأموالهم من أى اعتداء يكون عليهم ، سواء  
أكان من المسلمين أم من غيرهم .

وكذلك فعل القائد الصحابي أبو عبيدة عامر بن الجراح مع أهالي حمص  
فقد أمنهم ، وتعهد بأن يدفع الرومان عنهم في نظير مال دفعوه إليه ،  
ولكن حدث أن أصاب الجيش الإسلامي ضعف بسبب طاعون سرى فيه ،  
فأرسل القائد الوفي - الذي سماه محمد صلى الله عليه وسلم أمين هذه  
الأمة - أموالهم ، وبين عجزه عن مدافعة الرومان عنهم ، فنشطوا هم  
لمعاونة القائد العادل الأمين .

وفي عهد عثمان رضى الله عنه عقد عبد الله بن سعد بن أبي السرح  
صلحاً مع أهل النوبة كان أساسه تأمينهم على أنفسهم ، ورعاية استقلالهم ،  
ومبادلة التجارة معهم ، ولم يأخذ منهم فريضة مالية يودونها .  
وكذلك فعل معاوية مع أهل أرمينية ، فقد عقد معهم صلحاً يقرر  
سيادتهم الداخلية المطلقة .

٢٦ - ونرى من هذا أن هذا النوع مع القبائل أو الدول لا يمكن أن يعد  
دار حرب ولا دار إسلام ، ولكن يعد دار مودة أو دار عهد ، وقد  
قال بعض الفقهاء ان هذه الديار تدخل في عموم دار الإسلام ، لأن المسلمين  
لم يعقلوا هذه العهود ، إلا وهم أهل المنعة والقوة .

ولكن الفقهاء الذين حرروا القول في القانون الدولي الإسلامي كالشافعي  
في الأم ، ومحمد بن الحسن الشيباني قرروا أن دار العهد نوع آخر ، فقد  
جاء في كتاب السير الكبير لمحمد ما هذا نصه :

«المعتبر في حكم الدار هو السلطان والمنعة في ظهور الحكم ، فإن كان  
الحكم حكم المودعين فبظهورهم على الأخرى كانت الدار دار مودة ،  
وإن كان الحكم حكم سلطان آخر في الدار الأخرى فليس لواحد من أهل  
الدار حكم المودة » .

ونرى محمد بن الحسن الشيباني يؤكد فرض دار أخرى هي دار المودة  
أو العهد وبينها على السلطان والمنعة ، ولكنه يأتي بأمر جديد لم تذكره  
من قبل ، وهو أنه يفرض أن أهل العهد قد يكونون خاضعين في نظامهم للدولة

أخرى لا تلخل في حكم العهد ، فيقرر أنه إن كان السلطان والمنعة لأهل الجماعة التي عقد معها عقد المودعة فإنها دار عهد ، وإن كان السلطان والمنعة للدولة أخرى فإنه لا يقرر العهد لإحدهما إلا أن تكون لها ومن معها معاهدة .

وإنه يجب أن يلاحظ أن العالم الآن تجمعه منظمة واحدة قد التزم كل أعضائها بقانونها ونظمها ، وحكم الإسلام في هذه أنه يجب الوفاء بكل العهود والالتزامات التي تلزمها الدول الإسلامية عملاً بقانون الوفاء بالعهد الذي قرره القرآن الكريم ، وعلى ذلك لاتعد ديار المخالفين التي تنتمي لهذه المؤسسة العالمية دار حرب ابتداء بل تعتبر دار عهد .

### ٣ - السيادة

٢٧ - كلمة السيادة تعبير يجري في كتب القانون الدولي في العصر الحاضر وموثرى هذا التعبير أن يكون سلطان الدولة أصيلاً غير مستمد من دولة أخرى ، وأن يكون ذلك السلطان مبسوطاً في كل أجزاء الدولة مهما تعدد فيها القوميات أو تتسع الأراضي وتباين أجزاؤها ، وأن تكون علاقتها بغيرها قائمة على أساس سلطانها ، ولا يكون مستمداً من سلطان آخر ، إلا أن يكون تنفيذاً لعهد لا يمس الاستقلال ، بل يكون منبعثاً منه لامن شيء سوى الوفاء بالعهد الذي تقوم عليه العلاقات الدولية الحرة .

وعلى ذلك يكون لسيادة الدولة مظهران :  
أحدهما خارجي ، يكون بتنظيم العلاقات البولية على أساس من الاستقلال ، الذي لا تبعية فيه للدولة أخرى .

وثانيهما بسط السلطان في داخلها ، بحيث يكون جميع الرعايا خاضعين لقوانين هذه الدولة ، إلا ما تمنحه هي من بعض المعاملات الخاصة لبعض الطوائف ، على أن يكون ذلك على أساس أنه منحة قابلة للاسترداد في أي وقت من الأوقات ، لا على أساس أنه امتياز يوجد حقاً مكتسباً ، فإن الدولة إذا أعطت بعض الطوائف امتيازاً في نظم الأسرة مثلاً ، فهذا على أساس مراعاة الحرية الدينية ، لا على أنه قيد دولي تقيد الدولة الإسلامية به نفسها ، فإن تحول إلى قيد يمس السيادة ، فإن على الدولة التي تنفذ أحكام

الإسلام أن تلغيه فوراً ، لأنه حيثئذ يمس سلطان السيادة ، كما حدث في الامتيازات التي أعطتها الدولة العثمانية للطوائف التي كانت تعيش في ظلها ، فإنها تحولت إلى حقوق دولية تمس السيادة ، حتى ألغيت وانتهت من غير رجعة .

والدول الحاضرة لا تجعل لأي طائفة من طوائفها ميزة خاصة في تعاملها ، وخصوصاً في نظام الأسرة ، لأن نظم الأسرة فيها تتعلق بالنظام العام ، لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

ولكن الدول الإسلامية لا تزال تعطي رعاياها حق التقاضي على مقتضى دينهم بالنسبة للأسرة فيما عدا الوصايا والميراث والأوقاف ، وتوضع لهم قوانين تتعلق بالزواج والطلاق تتفق مع المعروف عندهم من شئون دينهم ، ونرجو ألا يشحول ذلك إلى امتياز خاص تتدخل فيه الدول ، فإنه في هذه الحال يجب إلغاؤه ، لأنه حيثئذ يكون تقييداً لحرية الدولة ونقصاً من سيادتها ، ولو ترددنا بين احترام حرية الآباد وحرية الدولة لاخترنا الثانية وخصوصاً أن الدول عامة تسير على هذه القاعدة ، وهي تعميم أحكام قوانينها ، وقد صدر أخيراً قانون في إنجلترا يمنع الاعتراف بأي عقد زواج يعقد على نظام الشريعة الإسلامية فلا يعتبر العقد قد وجد بحكم القانون ، فإذا تزوجت المرأة بعده على النظام الإنجليزي من غير طلاق فإنه يعتبر الزواج الثاني دون الأول .

ولا نوصي الدول الإسلامية بمعاملة هذه الدولة وأشباهها بالمثل ، فإن نظامنا الإسلامي في منحه الحرية الدينية لرعايا الدولة الإسلامية من غير المسلمين هو من قبيل السماحة الدينية لرعايانا ، وهم أقرب إلينا من إنجلترا ، ولا يصح أن نجاري غيرنا في التضييق على حرية رعايانا ، على أننا نكرر أنه لو اعتبر امتيازاً يجب إلغاؤه فوراً ، وفي الفقه الإسلامي ما يبرر الإلغاء ، لأن الشافعي لا يرى ذلك التسامح ، فليؤخذ برأيه .

٢٨- وإن سيادة الدولة الإسلامية ثابتة في كل أراضيها ، وإذا كان للإسلام دولة واحدة وتحققت الوحدة الإسلامية ، فإنها تكون شاملة ، وقد تبين من التعريف الذي اخترناه أن الصحاري والبحار لا تكون خاضعة لأحد ، إلا أن يتحقق سلطان عليه ، كالمياه الإقليمية التي تحيط بها البلاد الإسلامية



مثل الخليج العربي ، فإنه بلا شك داخل في نطاق السيادة الإسلامية إذا تحققت وحدة الدول التي تحيط به ، وعلى أى حال ليس لأية دولة غير إسلامية أن تجعل لها سلطاناً عليه ، وإلا كان اعتداء يجب دفعه .

وإنه يلاحظ أمران :

أولهما : أن سلطة الدولة الإسلامية في التقنين ليست مطلقة ، بل هي مقيدة بالقرآن والسنة ، فهل بمس ذلك سيادتها ، والجواب عن ذلك ان هذا لا يمس السيادة في شيء ، لأن القرآن وإن كان المرجع هو السنة — فالاستنباط في ظلها ، والأخذ من أحكامهما ، وهما القانون المسيطر ، لا يمنع السيادة ، لأن التقيد بالقرآن والسنة كالتقيد بالفضيلة والمصلحة لا ينقص من السيادة في شيء .

ثانيهما : اختلاف حوزات الملوك والرؤساء يجعل الإسلام محكوماً بعدة دول ، وكل واحدة ذات سيادة قائمة بذاتها — ونقول في الإجابة : إن المسألة لها وجهان : أحدهما اعتبار كل واحدة منها خلافة دينية ، وثانيهما أن يكون منشأ هذا اختلاف الأقاليم ، وتباعد الأقاليم مع وحدة الخلافة .

وبالنسبة للأمر الأول نقول : إن جمهور العلماء في الإسلام يقرر أن الخلافة الدينية لا تكون إلا لخليفة واحد ، وذلك لأن هذا كان المتبع في خلافة الراشدين جميعاً وبهم يقتدى ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من جاءكم ، وأمركم على رجل واحد فاقتلوه » .

ولكن الإمام زيد بن علي زين العابدين قرر جواز إقامة خليفتين إذا كان كل واحد منهما مستوفياً للشروط وتباعدت أقاليم كل واحد منهما ، كان يكون أحدهما بالمغرب والثاني بالشرق .

ولاشك أن رأى الجمهور أولى بالأخذ ، لأن المسلمين جميعاً أمة واحدة وقد صرح بذلك القرآن الكريم ، فلا بد من جامعة تجمعهم ، وتلم شملهم ، وذلك لا يكون إذا تعددت الخلافة الدينية ، بل ربما أدى ذلك إلى التناحر ، وذلك أبلغ الحرام فما يؤدي إليه يكون حراماً .

وبالنسبة للأمر الثاني ، فإن ذلك اختلاف قوميات ، ولا يصح أن يؤدي إلى العصية الجاهلية ، ويجب مع اختلاف الأقاليم أن يكون للمسلمين جامعة واحدة .

## المسلم رعية إسلامية :

٢٩ - المسلم رعية إسلامية أين كان موطنه ، فالسيادة الإسلامية على المسلم في كل مكان ، وذلك لأن ولاية المسلم لا تكون لغير المسلم ، وإذا كان المسلم متتمياً للدولة غير الإسلامية ، فذلك لا ينفي سيادة الدولة الإسلامية أياً كان موطنه ، وقد بدت سيادة الدولة الإسلامية على المسلم مهما تكن رعيته في ثلاثة أمور :

أولها أنه يجب على المؤمن أن يهاجر إلى الدولة الإسلامية الجامعة إذا وجد ضيماً في أرضه ، فقد صرح القرآن الكريم بأن المؤمن لا يجوز له أن يعيش مستضعفاً في الأرض ، وفيه قدرة على الانتقال إلى أرض إسلامية يكون قوة عاملة فيها وتؤويه وتحمي حريته وتحميه ، وذكر سبحانه وتعالى أنه محاسب على بقاءه في الذل - وحسايه يوم القيامة (١) وأن مأواه جهنم ، وساءت مصيراً .

ثانيها أن المسلم يرث المسلم أياً كان موطنه ، فإذا مات مسلم في القاهرة وله قريب إنجليزي مسلم ، فإنه يرثه ، لأن أساس الميراث القرابة والنصرة ، وهما متحققان ، أو أحدهما متحقق والآخر ينبغي أن يتحقق .

ثالثها أن المسلم إذا ارتكب جريمة في غير دار الإسلام ، وجاء إلى الدولة الإسلامية عوقب فيها بعقاب الإسلام . فإن ارتكب جريمة توجب حداً من حدود الله تعالى كالزنى ، فإنه يوجب حداً هو الجلد . ثم إذا لم يقم عليه الحد حتى جاء إلى الديار الإسلامية فإن الحد يقام عليه ، إذا ثبتت الجريمة بطرق الإثبات الشرعية في مثلها ، وخالف في ذلك أبو حنيفة ، وليس سبب الخلاف أنه لا يقر امتداد سلطان الدولة الإسلامية على المسلمين في غير أرضها ، بل لأنه يشترط في إقامة الحدود أن يكون المسلم وقت ارتكابه ما يوجب الحد خاضعاً بالفعل لسلطان الدولة الإسلامية ،

---

(١) ويقول الله تعالى في هؤلاء: «إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم . قالوا فيم كتم ، قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فأرثك مأواهم جهنم وساءت مصيراً» (سورة النساء الآية ٩٧)

للإسلامية ، بحيث يمكن إقامة الحد وقت الارتكاب ، ولا يكتفى في هذا بالسيادة الحكمية أو الولاية الحكمية .

وأما إذا ارتكب ما يوجب القصاص ، كأن يكون قد قتل في دار حرب مسلماً ، أو رجلاً من الرعية الإسلامية ، ولو كان غير مسلم ، فإن الجمهور غلب أنه يقتصر منه ، إذا كان نوع الفعل يوجب القصاص ، وذلك لثبوت الولاية الإسلامية حيث يكون المسلم .

وقال أبو حنيفة لا يقتصر من القاتل ولكن تجب الدية ، أما عدم القصاص ، فلأن شرط إقامة العقوبة البدنية القدرة على إقامتها وقت ارتكاب الجريمة ، ولم يكن ذلك ثابتاً . وأما الدية ، فلأنه لا يذهب دم مصون هدراً ، وحيث تعذرت العقوبة البدنية ، فإنه يحل محلها العقوبة المالية ، ولا يمنع ذلك من التعزير في كل الأحوال .

سيادة الدولة على غير المسلمين :

٣٠- ثبت سيادة الدولة على غير المسلمين الذين يستظلون برايتها ، وهم قسمان : ذمي ، ومستأمن .

الذمي :

والذمي هو الذي يقيم مع المسلمين على أن يكون له ما لهم وعليه ما عليهم ، وهو يقيم بين المسلمين بعقد يسمى عقد النعمة ، ويتولاه ولي الأمر ، لأنه يفرض واجبات للدولة يتولى ولي الأمر تنفيذها ، ويفرض حقوقاً للشخص يجب على الدولة رعايتها .

وعقد النعمة عقد أبدي ، لأنه لا تتم الرعية الإسلامية له إلا إذا كان الرضا بالإقامة مع المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم أبدياً غير محدود بوقت . وهذا العقد ينفذ على الشخص الذي عقده مادام حياً ، وعلى ورثته من بعده .

ولأنه كان يحدث في الفتح الإسلامي أن يعلن ولي الأمر أن من يرضون بالإقامة مع المسلمين ويلتزمون ما على المسلمين ، ماعدا ما يتعلق بالدين ، يكونون ذميين فلا يعترض أحد منهم على ذلك ، ويكون هذا بمثابة عقد النعمة



الفردى ، وإن على الذين لا يرضون ذلك أن يرحلوا أو يعقدوا عقد أمان محدود المدة .

وقد قرر الفقهاء أن عقد النمة يشترط فيه شرطان :  
أولهما أن يلتزم الذميون إعطاء التكاليفات المالية على القادرين ، لكى يسهموا فى بناء الدولة ، ويشتركوا فى تكوين ميزانها المالى .  
ثانيهما أن يلتزموا أحكام الإسلام فى المعاملات المالية ، وفى الخضوع للعقوبات الإسلامية ليكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين .

أما نظام الأسرة من زواج وطلاق ، فإن أولياء الأمر المسلمين كانوا يتركونهم فى هذا يتبعون ما يعتقدونه ديناً لهم ، وذلك لصلة أحكام الأسرة بأصل الدين ، فكان من المحافظة على حرمتهم الدينية أن يتركوا فى عباداتهم وأحكام الأسرة إلى دينهم ؛ ولذلك جاءت قاعدة فقهية تقول « أمرنا بتركهم وما يدينون » أى فى الأسرة والشعائر الدينية ، وفيما عدا ذلك يلتزمون بالأحكام الإسلامية .

على أنه يكفى فى الالتزام بهذين الشرطين السابقين بإعلان الإمام ذلك وعدم اعتراضهم على ما جاء فيه .

٣١- وقد قرر فقهاء الحنفية أن لهم أن يشربوا الخمر ويأكلوا الخنزير إذا كانوا يعتقدون أن ذلك حلال لهم ، حتى لا يكون تحريمهما عليهم تدخلاً فى الحرية الشخصية ، ولذلك لا يعاقبون على الشرب ، إلا إذا كان فى عملهم تحريض لشباب المسلمين على الشرب ، فإنهم يعاقبون لذلك ، لا لأصل الشرب .

وإن هذا المذهب الحنفى أوجب حماية حرمتهم الشخصية فى هذا المقام ، فلو أراق مسلم خمرًا لذمى ، أو قتل خنزيراً له ، وجب عليه أن قيمة ما أتلف ، ولو فعل ذلك لمسلم لا يجب عليه دفع قيمة ما أتلف ، لأنهما مال محترم عند الذمى ، غير محترم ولا مقوم عند المسلم .

وقد خالف جمهور الفقهاء المذهب الحنفى فى ذلك ، وقرروا أن الخمر

والخزير غير مباحين عند اليهود والنصارى ، وإذا كانوا قد استباحوها  
فعلى غير سند ديني ، على أن تحريمهما في الإسلام من قبيل حماية المجتمع ،  
وما يكون فيه حماية للمجتمع عليهم أن يلتزموا به وعلى فرض أن تناولهما  
مباح عند المسيحيين ، فليس منع كل مباح تدخلا في الحرية الشخصية ،  
إنما يكون تدخلا في الحرية الشخصية الدينية إذا كان دينهم يأمر بهما ،  
ونمنعهم من تنفيذ أمر ديني واجب التنفيذ .

ولقد قرر كثيرون من الفقهاء أنه لو تزوج المجوسى ابته لانتعرض له ،  
ولكن إذا رفعت هى أو هو أمرهما إلى القاضى المسلم فى أمر يتعلق بتنفيذ  
أحكام العقد أينظر القاضى أم لا ينظر ، قال جمهور الفقهاء يطبق حيث  
أحكام الإسلام ، فلا ينفذ أحكام عقد جاء على غير الأحكام الإسلامية ،  
ولكن قال أبو حنيفة : إننا ننفذ أحكام هذا العقد فيما يتعلق بالنفقة ، وعلى  
أى حال لانتعرض لهم ما داموا لم يرفعوا الأمر إلى القضاء .

٣٢ - وقد يسأل سائل : لماذا فرق فى عقد الذمة بين المعاملات :  
والعقوبات ، وبين أحكام الأسرة ؟ وقد أشرنا إلى الجواب عن ذلك ،  
ونوضحه بعض التوضيح فنقول : إن المعاملات من شأنها أن تجرى بين  
المسلمين والذميين ، فيكون التبادل قائما بين كل الرعايا . وإن المعاملات المالية  
أساس للنظام الاقتصادى فى الأمة ، ويتبادل المنافع بين الرعايا ، وليس  
من المعقول أن ينحاز الذميون فى معلة يتعاملون فيها دون سائر الناس الذين  
يجاورونهم ، وإلا كانوا دولة فى داخل دولة ، وإن ذلك لا يتفق مع  
الاندماج الذى قبلته الدولة بالنسبة لهم ، فإنه إذا قبل الذمى أن يكون  
جزءا من الدولة وجب أن يعتبر نفسه جزءا من كيانها فيما يتعلق بالنظام  
المالى والاقتصادى والاجتماعى ، ولذلك كانت العقوبات الإسلامية واجبة  
التطبيق عليه .

أما الأحوال الشخصية التى لا تتجاوز الشخص ، أولات تتجاوز أسرته ،  
فإنها لا تتصل ذلك الاتصال بالمجتمع الإسلامى ، فشخص الذمى فيما يتعلق  
بعقيدته وشعائره الدينية وأسرته اللتين يصح أن تكونا منقطعتين عن هذا المجتمع  
إذا كانت أحوالهما لا تعلق الشخص أو الأسرة ولا تتجاوزهما ، فكان  
من حماية حرية الدين أن يترك أمرهما له ، أى أننا أمرنا بتركهم وما يدينون .

على أنه يلاحظ أن فلك أمر التزمه ولى الأمر المسلم حماية لحرية  
التدين ما أمكن وليس امتيازاً يعطى ، وإنه لاولاىة على الحاكم المسلم فى إعطاء  
رعيتة ذلك الالتزام من جانبہ ، وليس للدولة أخرى أن تتدخل باسم أنه  
امتياز يجب رعایتہ ، فإن اتجه النمی ذلك الاتجاه واستعان بدولة أخرى  
كما حدث عند ضعف الدولة العثمانية فإنه يكون قد نقض عقد الذمة ،  
وجعل انتماءه للدولة أخرى ، فينبذ إليه عقده ، ولا يكون ذمياً .

٣٣- هذه حقوق للنمی وواجبات عليه استلزمها الاندماج فى الدولة  
الإسلامية . وهناك واجب آخر عليه . وهو أوضح الواجبات عليه ،  
وهو الجزية . وقد حسب بعض الكتاب أنها مفروضة لإذلالهم أو أنها مظهر  
للسيطرة الإسلامية عليه ، والحق أن إعطاءها مظهر الطاعة ، ولكن العدالة  
أوجبتها ، وهى مظهر للعدالة الاجتماعية فى الدولة الإسلامية ، ذلك لأنها  
فريضة اجتماعية فرضت على النمی فى نظير ما يفرض على المسلم ، من  
زكوات تجب عليه بمقتضى دينه ، وما يؤدى من كفارات ونذور وفدية  
لترك عبادات .

فالنظر إلى هذه الضريبة التى سماها القرآن الجزية يجدها ثقل عما يؤديه  
المسلم من واجبات مالية بمقتضى دينه ، فإنه يؤدى عما يملك من أموال  
منقولة ما مقبضه ربع العشر من رأس المال ، ويؤدى نحو العشر من غلات  
الأموال الثابتة ، ثم إن الدولة تشاركه فيما يغنمه من حروب ، فتأخذ منه  
الخمس ، وعلى المسلم بمقتضى أحكام دينه كفارات ونذور ، فكفارة  
اليمن إطعام عشرة مساكين كل مسكين يطعم وجبتين ، أو كسوتهم  
إذا حلف وحنث فى يمينه ، وإذا أفطر فى رمضان متعمداً كان عليه صيام  
شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، وهكذا غيرها  
من الكفارات ، وهذا نوع من التكافل الاجتماعى ، وبعضه يدخل فيه  
المسلم وغير المسلم ، وإن كان لا يلزم به غير المسلم .

وإنه لا يمكن تكليف النمی بهذه التكاليف المالية حتى لا يتدخل ولى الأمر  
فى الحرية الدينية ، ولا بد أن يسهم فى بناء الدولة التى يعيش فى ظلها ،  
ولا يمكن أن يكون ذلك بتكليفه ما يكلفه المسلم لما أشرنا ، فكانت الجزية  
وهى تنفق على المصالح العامة للدولة الإسلامية ، وتصرف فى معونة من يحتاج



من أهل الذمة ، ولا يأخذ المحتاجون من المسلمين منها شيئاً ، بل يأخذون من أموال الزكاة ، ونما يكون من الكفارات والنذور .

وبهذا يتبين أن الدولة عليها معونة المحتاجين من أهل الذمة مما يؤخذ منهم من جزية وخراج للأرض ، وقد كان لما يمنع من أهل الذمة حصيلة قائمة بذاتها يتفق منها على الدولة ، وعلى المحتاجين منهم ، وذلك بجوار حصيلة الزكاة التي يتفق منها على بعض المرافق العامة وعلى المحتاجين من المسلمين .

٣٤- وإن حماية الشخص واجبة على الدولة بالنسبة للذمي ، فلمه مصون محترم ، لا يصح الاعتداء عليه ، وحرية الشخصية مصونة محترمة ، ليس لأحد أن يمسها ، وكرامته محترمة لأنه إنسان مصون الكرامة كالمسلم على سواء .

ولاشك أن تنفيذ هذه المبادئ مع اختلاف الدين قد يكون صعباً على النفوس ، ولذلك كانت المبالغة في الدعوة إلى احترام حقوق الذمي ، حتى لا يذهب فرط الحماسة الدينية إلى علم العناية بها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم يشدد في الدعوة إلى احترام حقوق الذمي ، فيقول عليه السلام : من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة ومن خاصمته خصمته .

وعمر بن الخطاب كان يث العيون على ولايته ليعرف مقدار إقامتهم للعدل في رعاياهم ، وأول ما يهتم بالسؤال عنه معاملتهم لأهل الذمة وإذا جاءت الوفود من الأقاليم يسألهم عن حكاهم ، وأول ما يسأل عنه معاملتهم لأهل الذمة ، فحسن معاملتهم لهم دليل على القيام بحق العدل بالنسبة لجميع الرعايا .

وكان لا يمتنع عن القصاص ممن يظلمهم ، ولو كان الوالي نفسه ، ويروى في هذا أن ابن عمرو بن العاص والى مصر تسابق مع شاب مصري فسبقه الشاب ، فعلاه ابن عمرو بالسوط وقال له : « أتسبق ابن الأكرمين ؟ » فلذهب الشاب القبطي إلى عمر في المدينة ، فأحضر الحاكم للعدل عمرا وابنه ، وأمر الشاب القبطي أن يضرب حتى يشتت لنفسه فضربه ، وعمر يطلب منه الزيادة كلما سكت ، ويقول : « زد ابن الأكرمين » فلما اشتت الشاب لنفسه أزاح

عمر عمامة عمرو عن رأسه ، وقال للشاب القبطي : « اضرب على صلعة عمرو ، فباسمه ضربك » ، فامتنع القتي ، وقال عمرو : « ما علمت بهذا » ، ثم قال الحاكم الخرحقا وصدقاً : « مذكم يا عمرو تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » .

وهذه كلمة يتحدث بها الأحرار في كل مكان ، لأنها شعار الحرية ، إذ الحر هو الذي لا يستعبد غيره ، ولا يرضى بالضميم أبداً ، لأن الحر يقدر الحرية لغيره ، كما يقدرها لنفسه .

وقد كان ذلك شأن الخلفاء المهديين والحكام العادلين .

وكان الفقهاء في كل أدوار الاجتهاد الفقهي حريصين كل الحرص على أن يوصوا حكام المسلمين بالعدل مع أهل الذمة ، ومن ذلك ما جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف موجهها القول إلى هارون الرشيد - خامس الخلفاء من بني العباس - ، فقيه :

« وقد ينبغي يا أمير المؤمنين أترك الله أن تتقدم بالرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم والتفقد لأحوالهم حتى لا يظلموا ، ولا يؤذوا ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم ، فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ظلم معاهداً ، أو كلفه فوق طاقته ، فأنا حجيجه يوم القيامة » . وكان فيما تتكلم به عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند وفاته : « أوصى الخليفة من بعدي بلعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوفى لهم بعهدهم وأن يقاتل من وراءهم ولا يكلفهم فوق طاقتهم » (١) .  
ونجاء في الخراج أيضاً ما نصه :

« يروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ بباب قوم ، وعليه سائل يسأل ، وهو شيخ ضريب البصر فقال له عمر : من أي أهل الكتاب أنت ؟ قال : يهودي ، فقال : ما الذي أهلك إلى ما أرى فقال الرجل : أسأل الجزية والحاجة ، والسن ، فأخذ عمر بيده ، وذهب إلى منزله فوضع له بشيء من المال ( أي أعطاه ما يسد حاجته ) ثم أرسل إلى خازن بيت المال وطلب إليه أن يجرى عليه رزقاً مستمراً من بيت مال المسلمين ، وقال له انظر إلى هذا وضربائه ،

(١) الخراج لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة ص ١٤٦

فوالله ما أنصفنا أن أكلنا شيبته ، ثم نخذه عند الحرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، ، والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع عنه الجزية وعن ضرباته ، (١) .

عهود ذمة لا توجب الاندماج :

٣٥ - ومن عهود الذمة ما يحتفظ فيه أهل الذمة بإقامة في مكان معين منفردين فيه ليس معهم أحد من المسلمين ، وهؤلاء يحتفظون بحريتهم الدينية ، ويلتزمون تنفيذ الأحكام الإسلامية في المعاملات ، وعلى المسلمين تمكينهم وحماية حريتهم الدينية ، وقد عقد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك العهد مع نصارى نجران ، وهذا نص العهد :

« لنجران وحاشيتها جوار الله ، وذمة محمد النبي رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ، لا يغير أسقف من أسقفية ، ولا راهب من رهبانية ، ولا كاهن عن كهنته ، وليس عليه دنية ( أى لا يعامل معاملة الضعيف ) ولا دم جاهلية ، ولا يخسرون ولا يعسرون ، ولا يبطأ أرضهم جيش ، ومن سأل منهم حقا ، فينبهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن أكل ربا من ذى قبل ( أى فى المستقبل ) فلنمى منه بريئة ، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر ، وعلى ما فى هذا الكتاب جوار الله وذمة محمد النبي الأمى رسول الله أبدا ، حتى يأتى الله بأمره . »

ولأنه واضح أن ذلك العهد يقوم على حماية الحرية الشخصية والدينية والانتصاف من الظالم وألا يؤخذ البرىء بظلم الظالم ، ويقوم فوق ذلك على أن يكون هؤلاء فى محلتهم كيأنهم ، وقد نفذ ذلك العهد الحلفاء الراشدون الأربعة ، أبو بكر وعمر وعثمان وعلى ، ثم نقضه من بعدهم الحكام الأمويون ، وأراد الرشيد أن ينقضه ، فوقف له الإمام محمد بن الحسن الشيبانى الذى كان قاضى القضاة ومنعه من ذلك .

## المستأمن :

٣٦ - المستأمن شخص دخل الديار الإسلامية على غير نية الإقامة المستمرة فيها ، بل إقامته فيها تكون محدودة بمدة معلومة يدخل فيها بعقد يسمى «عقد الأمان» أو بمجرد منح الأمان ، وذلك يكون بقصد الاتجار عادة ، وإقامته لا بد أن تكون مؤقتة ، وقد تتجدد وقتاً بعد آخر ، ولكن لا تكون لإقامته صفة اللوام ، فإن أخذت صفة اللوام يتحول إلى ذمي وبصير رعية للدولة الإسلامية ، ولا شك أن ذلك يكون بقبوله تلك الرعية .

وان الإسلام لسماحته ولاعتباره الحرب أمراً عرضياً ، وأنها تكون بين الجنود ، ومعسكر الحكام ولا تكون بين الشعوب ، أمن المستأمنين على أنفسهم وأموالهم ، ولو كانوا متمين للدولة نشبت الحرب بينها وبين المسلمين فإن أموالهم مصونة وأرواحهم لا يعتدى عليها ، ما داموا متمسكين بعقد الأمان لم ينحرفوا ، ولهم أن يباشروا كل نشاطهم من غير أى قيد يقيدون به ، إلا في دائرة ما أخذ عليهم من شروط ، وقال السرخسي في كتابه (المبسوط) : «أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان ، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة» .

وإن ماله الذى اكتسبه في دار الإسلام يبقى على ملكه ، ولا تزول عنه ملكيته ولو عاد إلى دار الحرب ، بل لا تزول ولو حمل السلاح فعلا مقاتلاً المسلمين .

وعلى ذلك اتفقت كلمة جمهور الفقهاء . وقد جاء في كتاب المغنى الحنبلى ما نصه :

« إذا دخل حربى دار الإسلام بأمان ، فأودع ماله مسلماً أو ذمياً ، أو أقرضهما إياه ، ثم عاد إلى دار الحرب ، نظرنا ، فإن دخل تاجراً أو رسولا أو متزهاً أو لحاجة يقضيها ثم يعود إلى دار الإسلام فهو على أمانه في نفسه وماله ، لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة في دار الإسلام ، فأشبه الذمي لذلك ، وإن دخل ( أى مدار الحرب ) مستوطناً بطل الأمان في نفسه ، وبقي في ماله ، لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان ثبت الأمان لماله ، فإذا بطل الأمان في نفسه



بدخوله دار الحرب بقى فى ماله ، لاختصاص المبتل بنفسه ، فيختص  
البطلان به .

وإذا الفقهاء ساروا فى تطبيق نظرية بقاء الأمان فى ماله إلى أقصى مداها ،  
وقرروا أنه لو مات المستأمن فى دار الإسلام وجب أن يرسل ماله لورثته ،  
ولو كانت دولته تحارب المسلمين ، بل لو مات فى دار الحرب أو قتل فى  
المعركة بين دولته والمسلمين لا تذهب عنه ملكية ماله وتنقل إلى ورثته ،  
ويجب على الدولة الإسلامية أن ترسلها إليهم مصونة غير منقوصة ، ولم  
يخالف فى ذلك إلا الإمام الشافعى ، وحجة الشافعى : أن الأمان كان  
للمستأمن لنفسه لا لورثته المقيمين بدار الحرب الذين لم يعقلوا عقداً ما .  
وحجة جمهور الفقهاء فى ذلك : أن الأمان حق لازم متعلق بالمال ،  
فإذا انتقل إلى الوارث صار ملكاً له كسائر الحقوق ، ولأن المال ملك  
للمستأمن فينتقل إلى وارثه .

وإذا لم يكن له وارث ولو دار الحرب كان ذلك المال فيثا  
للمسلمين .

بل أكثر من كل هذا أن الإسلام يقدم حق المستأمن فى ماله على حق  
المسلم ، فقد قرروا أنه إذا جاء عبد مبعوثاً من حربى للاتجار فى مال الحربى ،  
فأسلم فى دار الإسلام بيع العبد وكان ثمنه للحربى الذى أرسله ، لأن الأمان  
بشئت فى نفس العبد ، وبشئت فى مال الحربى ، والعبد من ضمن ملكه ، ولا  
يستطيع أن يملكه بعد إسلامه ، لأن غير المسلم لا يصح أن يملك المسلم ، ولكن  
لا تذهب المالة التى يملكها بالنسبة للعبد ، فيباع ويحفظ له ثمنه مع بقية  
أمواله وتجرى فيه الأحكام التى بينها .

وإن هذا الحكم فيه بلا ريب تسامح من وجهين :

الوجه الاول إعطاء الأمان للعبد وإن جاء من غير مصاحبة ماله ، لأن  
العبد آدمى له كل حقوق آدمى ، فيعقد معه عقد الأمان من غير تحيف على  
ملكه المالك .

الوجه الثانى أن إسلامه يجعله قوة المسلمين ، ولكن ما تعلق به من  
حق لمالك الرقبة لا يضيعه الإسلام بل ينصفه .

والفقهاء لا يصادرون مال المستأمن إلا في حال واحدة ، وهي ما إذا حارب المسلمين فأسر واسترق وصار عبداً ، فإنه في هذه الحال تزول عنه ملكية ماله ، لأنه صار غير أهل للملكية ، إذ من المقررات الفقهية أن العبد لا يملك ، خلافاً لابن حزم الظاهري ولا يستحق الورثة ولو كانوا في دار الإسلام شيئاً ، لأن استحقاقهم يكون بالجلالة عنه ، وهي لا تكون إلا بعد موته ، وهو لم يموت . وما له في هذه الحال يثول إلى بيت ما المسلمين على أنه من الغنائم ، وما يملكه من عبيد يكونون أحراراً ، وإذا كان له دين على بعض المسلمين أو الذميين يسقط عن المدين لعدم وجود من يطالب به (١) .

### تطبيق القانون الإسلامى على المستأمن :

٣٧ - تطبق القوانين الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية بالاتفاق ، فإنه يمنع من التعامل بالربا ، لأن ذلك محرم في القوانين الإسلامية ، وكل بيوعه ومعاملاته يطبق عليها النظام الإسلامى ، لأنه يتعامل مع المسلمين ، فلا يطبق عليه إلا قانون المسلمين وذلك أمر بدى ، ولو كان التعامل بينه وبين ذمى أو مستأمن فإنه خاضع للأحكام الإسلامية ، لا يحكم بغيرها ، لأن السيادة للدولة الإسلامية مفروضة على كل رعاياها .

وبالنسبة للعقوبات : فقد قرر الفقهاء أنه إن ارتكب أمراً فيه اعتداء على حق مسلم نزل به العقاب المقرر في الشريعة الإسلامية وطبقه الحاكم المسلم وهو خاضع له ، وكذلك إذا كان الاعتداء على ذمى أو مستأمن مثله ، لأنه يجب إقامة العدل وإنصاف المظلوم من الظالم ما دام مقيماً في دار الإسلام ، فليس للدولة مهما يكن تسامحها أن تتخلى عن إقامة العدل في دارها ، على ذلك اتفقت كلمة الفقهاء ، وإذا كان الاعتداء على حق من حقوق الله تعالى ، كارتكاب الزنى ، فإن جمهور الفقهاء قرروا أنه ينزل به العقاب الذى ينزل بالمسلم ، لأن هذه الجريمة وأشباهاها تفسد المجتمع الإسلامى ، وما جاء إلى ديار المسلمين ليسعى فيها بالفساد ، وإن الإسلام يعد احترام الفضيلة أساساً لكل العلاقات الإنسانية ، ولا شك أن في الاعتداء على الفضيلة تحريضاً على

(١) راجع ذلك في المبسوط ج ١٠ ص ٨٩ .

الرديلة ، فينزل به العقاب الذي ينزل بالمسلم ، وكان عليه أن يعرف ذلك عند دخوله الديار الإسلامية ويلتزم به .

ونخالف جمهور الفقهاء في ذلك أبو حنيفة وقال : إن العقوبات التي تكون حقاً لله وهي ما تكون حماية خالصة للفضيلة ، أو يكون حق الله غالباً ، كالسرقة ، لا يقام فيها الحد على المستأمن عند ما يدخل إلى الديار الإسلامية ، وحيثه في ذلك أن المستأمن مقيد في التزامه الإقامة في دار الإسلام بقانون العدالة والإنصاف ، وهذه لا تكون إلا في حقوق العباد فهو محاسب بما التزمه ولم يلتزم إلا بذلك ، ولأن العقوبات الدينية التي تكون على انتهاك الفضيلة أساسها الولاية الكاملة ، وليس للحاكم المسلم ولاية كاملة على المستأمن ، إذ أن إقامته لمدة معلومة .

وفي الحق إن النظر الذي اتجه إليه جمهور الفقهاء أسلم وأكثر اتساقاً مع المبادئ الدينية ، لأنه يتفق مع ما ينبغي أن تكون عليه أمور الدولة الإسلامية من منع الفساد ، وكمال السيادة على كل من يقيم في ربوعها . وإن إقامة الحدود التي تسمى في عرف فقهاء المسلمين حقوقاً لله تعالى هي للدفع الفساد ، وإنه بالبداية من يدخل ديار الإسلام يلتزم بترك الفساد ، وإنه لغريب أشد الغرابة أن يدخل ويسرق ويرزق ، ولا يعاقب بعقوبة هذه الجرائم ، والإنصاف يوجب علينا أن نقول : إن أبا حنيفة سار وراء الحرية الدينية إلى أقصى المدى ولكن رأيه لا يتفق مع النظام العام للدولة ولا مع السيادة الكاملة .

٣٨ - وإننا لا نرى من هذا الاستقراء والتبع أن أحداً من فقهاء المسلمين رأى أن يعنى المستأمنون ، وهم الذين يعبر عنهم في عصرنا الحاضر بالأجانب ، من التقاضي أمام القاضي المسلم بقانون الإسلام ، ويحاكون أمام قاض من دولتهم ويمقتضى قانونهم ، فإن ذلك لم يقله أحد ، وإذا كان أبو حنيفة قد ترخص لهم في بعض الأحكام في حدود ضيقة لا تتسع إلا لعقوبتين أو ثلاث ، وما ترك الأمر لهم في القصاص ، يقتلون أو يعتلون ، ولا يحاكمهم القاضي المسلم بقانون الإسلام .

وعلى ذلك تكون الامتيازات الأجنبية التي أعطاه سليمان القانوني أحد

ملوك العثمانيين للأوروبيين باطلة كل البطلان ، ليس لها أى أساس شرعى وقد صارت من بعد غلا فى أعناق المسلمين حتى أزالوها من غير رجعة .

### الممثلون السياسيون :

٣٩ - الممثلون السياسيون هم الذين يقومون بتمثيل دولهم ورعاية حقوق رعاياهم التى تقيم فى دولة غير دولتهم ، وقد يعبر عنهم فى لغة الإسلام الأولى بأنهم رسل دولة عند المسلمين وإن هؤلاء يعطون منذ القدم مزايا ليعتبروا رسالتهم التى بعثوا بها ، سواء أكانت رسائل مستمرة أم رسائل محدودة .

وقد أعطاهم القانون الدولى فى العصر الحاضر حصانة فى أمور ثلاثة :

أولها : الحصانة الشخصية لشخص الممثل فلا يتعرض له ولا يعتدى عليه ، حتى يستطيع أداء عمله السياسى من غير حرج ، ولا يتعرض لسكنه أو أمتعه الشخصية .

ثانيها : حصانة تتعلق بالمال ، فيعفى من الضرائب والرسوم فى حدود معينة .

ثالثها : الحصانة القضائية ومن شأنها حماية البعث السياسية من الملاحقات الجنائية ، ومن الملاحقات المدنية الخاصة بعمله الرسمى (١) .

ولاشك أن الأمور الثلاثة ليست سواء بالنسبة للشريعة ، فالأمران الأولان لا يوجد من أحكام الشريعة ما يعارضهما ما دام الأساس هو المعاملة بالمثل .

أما الأمر الثالث - وهو الحصانة القضائية - فإنه موضع نظر ، ونريد أن نبين هنا ما تدل عليه النصوص الشرعية غير مقيدتين بالعرف الدولى القائم فإن النصوص الدينية فى الإسلام جاكمة على الأعراف وليست خاضعة لكل الأعراف .

ونقول فى ذلك : إن المعاملات المالية إذا تعاقدت الدولة على ترك

---

(١) راجع كتاب الأستاذ الدكتور حامد سلطان ص ١٧٦ .



مداينات الممثلين السياسيين ، فإن على الدولة أن تعوض رعاياها الذين قتلوا أموالهم في معاملة أحد الممثلين السياسيين ، حتى لا يضيع حق لرعاياها ، لأنها إذا كانت قد منعتهم من مقاضاة هؤلاء مراعاة لعرف دولي فهي ضامنة للحقوق التي تضيع بسبب ذلك :

أما بالنسبة للعقوبات فنقول : إن هناك عقوبات غير مقدرة في الكتاب والسنة ، إذ لم يرد بها نص شرعي ، بل يتولى ولي الأمر تقدير العقاب فيه أو يترك تقديرها للقاضي المختص ، وتسمى هذه العقوبات عقوبات تعزيرية وهذه يصح أن تدخل في ضمن حصانة الممثلين السياسيين ، لأن تقديرها من حق ولي الأمر ، ولكن يجب أن يكون عقاب تطبقه دولة الممثل . أما العقوبات المقدرة بنص قرآني وهي الحدود والقصاص فقد علمت رأى أبي حنيفة فيها ، وأنه على أساس ذلك المذهب يصح الترخيص في الحدود التي ليس للعباد حق فيها أو حق الله فيها غالب ، أما القصاص فلم يترخص فيه أبو حنيفة ولا غيره ، وإن أرى أن مصادر الشريعة ومواردها لا تسوغ الاتفاق على ترك المجرم الذي ارتكب ما يوجبها ليحاكم على أساس قانون آخر وبقاض آخر ، لأن ذلك يؤدي إلى تعطيل أحكام الله تعالى في أرض الإسلام .

وإذا تعاقد ولي الأمر على ذلك فعقده باطل ، لأنه تضمن شرطاً يخالف ما في كتاب الله تعالى ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط » وقال أيضاً : « المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » وقال : « كل صلح جائز إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » .

وقد يقول قائل : كيف يمكن أن تقيم العلاقات الدولية بالنسبة للتمثيل السياسي وإن الحصانة أمر متفق عليه ؟ ونجيب عن ذلك : إن العرف الدولي قام على أساس أنه لا تصور مخالفة صارخة من هذا النوع الذي وردت بعقوبته النصوص القرآنية ، وإن الدول إذا لاحظت في بعض المبعوثين السياسيين تجاوزاً لإثم من هذا النوع أو ما دونه ، فإن الدولة التي بها المبعوث السياسي توصي بسحبه قبل أن يقع منه ذلك الأمر الخطير ، وبذلك يتلاقى العمل مع الفكر الإسلامي .

## ميراث المستأمن :

٤٠ - إذا مات المستأمن وكان له مال فقد قررنا أن يذهب إلى ورثته في دولته ، ولكن إذا كان بينه وبين أحد النعمين قرابة توجب ميراثاً ، أيرث منه أم لا يرث ذلك النمي ؟ وكذلك العكس إذا كان المستأمن ذا قرابة موروثة أيرث منه أم لا يرث ؟

إذا كان غير المسلم مقيماً في الديار غير الإسلامية ومات هناك فلا يرث منه النمي الذي يرثه هنا ، لأن اختلاف الدار مانع من الإرث ، وكذلك إذا مات ذمي في الديار الإسلامية ، لا يرثه غير المسلم الذي يكون مقيماً هناك لاختلاف الدار حقيقة وحكماً ، وهذا رأى جمهور الفقهاء .

ولكن إذا مات النمي والمستأمن مقم بالديار الإسلامية ، أو مات المستأمن وهو مقيم بهذه الديار ، أيحرم بينهما التوارث ؟ قال أبو حنيفة : لا يحرم بينهما التوارث ، لأن أبا حنيفة ينظر إلى الاختلاف الحكمي ، ويعتبره الأساس . وكثيرون من الفقهاء قرروا أنه يحرم التوارث بينهما .

وإن الدولة المصرية في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ قد أدخلت في هذه المسألة بقاعدة المعاملة بالمثل ، فقررت أنه إذا كان الأجنبي الذي يكون وارثاً للتمي يمتى للدولة تورث الأجانب من رعاياها ، فإنه يرث الأجنبي من غير المسلم الذي يمتى لرعايا الدولة ، وإذا كانت الدولة تمنع ميراث الأجنبي عنها فإنه لا يرث من غير المسلم الذي يموت في الدولة المصرية . وكذلك كان الحكم في الوصية ، فهي تسير على هذه القاعدة .

## ٤ - المعاهدات والصلح

٤١ - يستمد القانون الدولي أحكامه من العرف الجاري بين الدول في المعاملات ومن المعاهدات التي تعقد ، وقوة سلطانها ، والمعاهدات التي تعقد لها قيمتها في تكوين ذلك القانون . وإن القانون الدولي الإسلامي يستمد قوته من القواعد الإنسانية العامة التي قررناها آنفاً ، ومنها الوفاء بالعهود ، ولذلك كان للمعاهدات العادلة قيمتها في تكوين ذلك القانون في الإسلام ، ولكن على أساس من العدالة ؛

وإن المعاهدات قبل الإسلام كان يتخذها القوى لفرض سلطانه على الضعيف أو المغلوب ، حتى إذا قوى الضعيف نبذها ، وقاتل لإخراج نفسه من نير القوى ، وإنها إلى عهد قريب كانت لا تخرج عن ذلك كثيراً ، فهي أيضاً كانت صورة لقوة الأقوياء وليست عملاً لتنظيم السلم العادل ، وإذا كانت لتنظيم السلم في بعض الأحوال العصر فإنما هو السلم الظالم الذي يفرض على الضعيف أحكام القوى ، ولذلك لا تلبث هذه المعاهدات أن تنقض إن قوى الضعيف أو وجد من خصوم القوى من يعاونه .

والقرآن الكريم لا ينظر إلى المعاهدات التي يسوغ إبرامها ذلك النظر ، فإنه يأمر بالوفاء بالعهد وفاء مطلقاً غير مقيد بضعف أو قوة ، ولكنه مقيد فقط بوفاء من تعاقد معهم ، فالوفاء بالعهد ليس علاجاً لحال وقتية ، ولكنه لإنشاء حال السلم وثابته .

وإذا كان الأصل في العلاقة هو السلم ، فالمعاهدات تكون إما لإنهاء حرب عارضة والعود إلى حال السلم الدائمة ، أو أنها تقرير للسلم وتثبيت لدعائمه ، لكيلا يكون من بعد ذلك العهد احتمال اعتداء ، إلا أن يكون نقضاً للعهد .

ولقد كان عمل النبي صلى الله عليه وسلم منبثاً عن مقاصده في العهود ، فما كانت للتحكم ، ولكن كانت لتقرير السلم وتنظيم الجوار ، وإنهاء حال الحرب أحياناً أخرى .

ولندكر بعض معاهدات النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها يستبين مقدار ما فيها من تقرير للسلم ، أو تنظيم للجوار ، ومن الأخيرة : معاهدته مع اليهود الذين كانوا بالمدينة فإنه عليه السلام لما جاء إليها كان بها من القبائل العربية الأوس والخزرج ، واليهود ، وقد أسلم من أسلم من القبيلتين ، وبقي منهما مشركون ويهود . فعقد معاهدة قوامها حسن الجوار ، واشترط عليهم شروطاً والترم لهم بحقوق ، والأساس فيها تنظيم السلم فيما بينهم وبينه ، وقد جاء في هذا الميثاق :

« إن اليهود يتفقون مع المؤمنين ، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم ،

فإنه لا يوتغ إلا نفسه (١) وأهل بيته ، وإن لليهود بنى النجار ، وبنى الحارث ، وبنى ساعلة ، وبنى جشم . وبنى الأوس ، وبنى الشطنة مثل ما لليهود بنى عوف ، وإن بطانة يهود كأنفسهم . وإن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وإن بينهم النصر على من حارب هذه الصحيفة ، وإن بينهم النصح والنصيحة على البر دون الأثم ، وإنه لم يأثم أمرؤ بحليفه . وإن النصر للمظلوم ، وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم ، وإن نصر الله لمن اتقى بين أهل هذه الصحيفة وأبر . وإن بينهم النصر على من دهم يثرب ، وإذا دعوا إلى صلح فإنهم يصلحون ، وإذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين ، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم ، وإنه لا يحول دون هذا الكتاب ظلم أو إثم آثم ، وإنه من خرج آمن وإن من قعد بالمدينة آمن إلا من ظلم أو آثم ، وإن الله جار لمن بر واتقى . (٢) .

ونرى من هذا أن المعاهدة كانت لحسن الجوار ولتثيت دعائم العدل . ويلاحظ أن فيها نصا صريحا على نصر المظلوم ، فهو عهد عادل لإقامة السلم وتثيته بالعدل ونصر الضعيف .

وكل معاهداته عليه السلام كانت من هذه الصنف . ويروى أنه كتب كتابا لليهود يثبت فيه عهده وجاء فيه : « لكم ذمة الله وذمة رسوله على أنفسكم ودينكم وأموالكم ورقيقكم وكل ماملكت أيمانكم لا يظأ أرضكم جيش ولا تحشرون ولا تحشرون ... ومن سافر منكم فهو في أمان الله وأمان رسوله ، « لا إكراه في الدين » .

ونرى من هذا الكتاب تثيت الحرية الدينية ممن كانت معه القوة الغالبة . ولقد عاهد النبي صلى الله عليه وسلم بنى ضمرة من قبائل العرب ، وهذا نص ذلك العهد : « هذا كتاب محمد رسول الله لبنى ضمرة بأنهم

(١) معنى يوتغ يهلك ويوتق .

(٢) رويت هذه الصحيفة في مستد الإمام أحمد . البدايت والنهية لابن كثير . ٣ ص ٢٢٦ ، ٢١٥



آمنون على أموالهم وأنفسهم وأن لهم النصر على من رامهم ، إلا أن يحاربوا في دين الله ، ما بل يجر صوفة ، وإن النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا دعاهم إلى النصرة أجابوه ، عليهم بذلك ذمة رسوله ، ولهم النصر من بر منهم واتقى .  
وترى من هذا أن هذه معاهدات كانت حرة لتنظيم علاقات سلمية حرة ، مع التحالف على النصرة ، وترى منها جميعاً أنها لم يكن فيها إكراه على دين ، بل كانت دعوة إلى سلم بين المتعاقدين ، ونصر حر لا إثم فيه .

٤٢ — جاء بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم عصر الصحابة ، فلم تكن المعاهدات لتنظيم السلم ، لأن الحرب قد نشبت بين المسلمين وبين أكبر دولتين في العلم في ذلك الإبان ، وهما دولة الروم ودولة الفرس ، فما كانت لتنظيم السلم أو المناصرة بل كانت نتيجة لواحد من أمرين :

أولهما أن يكون العهد نتيجة تخيير الذين يحاربونهم بين العهد والإسلام والقتال ، فيختارون العهد ، ويعقد المسلمون مع أهلها عقوداً يلتزم فيها المسلمون بتركهم وما يدينون في ظل الأحكام الإسلامية ، ويكونون ذميين ، وإما أن يعاهدوهم وتكون ديارهم ديار عهد ، يوفون فيها للمسلمين بما يلتزمون ، ويوفى المسلمون لهم بما يلتزمون ، وقد ذكرنا الكلام في دار للعهد وهي ثلاثة الديار .

ثانيهما أن يعاهد المسلمون الذين يحاربونهم على أن يتركوهم مهادين ، موادعين لهم ويكون ذلك لحال وقتية لأن الحروب مستمرة ، وهذه عهود لها احترامها ، ولكنها في أغلب أحوالها كانت وقتية .

ومن عقود النوع الأول معاهدة عمر بن الخطاب مع أهل إيلياء (بيت المقدس) وهذا بعض ما جاء فيها :

« هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان ، أعطاهم أماناً لأنفسهم ولأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئتها ، وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ، ولا تهدم ، ولا ينقص منها ، ولا من حيزها ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء أحد من اليهود » .

٤٣ - ولقد جاء بعد عهد الخلفاء الراشدين عهد ملوك بني أمية ، وملوك بني العباس ، ولم تبق الخلافة نبوية ، بل صارت ملكية . وكان الاجتهاد المذهبي والحروب ناشئة بين المسلمين وغيرهم ، وهو العصر الذي دون فيه الإمام محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة آراءه وآراء فقهاء العراق في العلاقات الدولية ، ودون الأوزاعي وأبو يوسف جزءا منها ، ثم دون من بعدهم الشافعي وأحمد بن حنبل ومن جاء بعدهم .

وما كان لهم وهم يدونون آراءهم في هذه الحال إلا أن يخضعوا في كثير من أقوالهم إلى حكم الواقع ، لا مجرد الحكم القرآني والنبوي .

ولقد تأثروا بهذه الحال في المعاهدات التي تزم كما تأثروا بها في اعتبار دار المخالف دار حرب كما قررنا من قبل .

ولقد أثاروا تحت تأثير حكم الواقع الكلام في جواز إيجاد معاهدات لصلح دائم وأن المعاهدات لا تكون إلا بصلح مؤقت لوجود مقتضيات هذا الصلح ، إذ أنهم لم يجدوا إلا حروبا مستمرة مشوبة موصولة غير مقطوعة إلا بصلح مؤقت . وقد قرر الكثيرون منهم أن الصلح لا يقع إلا مؤقتا ، إذ ما كان يرى إلا ما أبدته الوقائع المستمرة ، وأنه من السياسة الحكيمة التوقيت ، حتى يكون الحذر الذي أوجبه الإسلام ، فقد أمر الله تعالى في القرآن الكريم بأن يكون المؤمنين في حذر دائم مستمر .

وقد برروا كلامهم بأن الصلح الدائم المستمر لم يقع في عهد النبي والصحابة إلا في حال الذمة والدخول في عهد المسلمين ، فصلح الحديبية لم يكن دائما ، وإذا كان عهد النجرانيين دائما فلأنه دخول في عهد المسلمين ودمتهم .

٤٤ - وإن هذا بلا شك يبرر توقيت الصلح ، وإنه بلحادث بلا ريب ، وقد تكون معاهدات الصلح المؤقتة جائزة ، ولكن أيمنع ذلك وجود معاهدات بصلح دائم ؟ لقد قال بعض الفقهاء : إنه لا يجوز عقد صلح دائم ، وما جاء من النصوص مما يسوغ الصلح الدائم بإطلاق منسوخ ، وفي شرح السير الكبير للسرخسي ، عند الكلام في النص الذي يفهم منه أن السلام الدائم جائز بل

واجب أنه منسوخ ، واعتبر الذين قالوا إنها منسوخة هم الأكثر عدداً (١) .

ولكننا نخالقه في أن هؤلاء هم الكثرة ، والحق أن الخلاف في هذه القضية مبني على أن أصل العلاقات أهو السلم أم أصل العلاقات هو الحرب ؟ فالذين قالوا إن أصل العلاقات هو السلم قالوا : إن الصلح الدائم جائز بل مطلوب إن وجدت النية الحسنة عند المخالفين ، وهؤلاء الفقهاء هم الذين استمسكوا بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الداعية إلى السلم الدائمة . والذين قالوا : إن الصلح الدائم غير جائز - فوق أنهم تأثروا بالواقع في المعاهدات - تأثروا بالواقع أيضاً في الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم .

والحق أن أقوال الفقهاء لا تعتبر وحدها حجة في الإسلام ، ولا حجة عليه إلا بمقدار قربها من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، والوقائع الزمنية لا تحكم على القرآن ، بل القرآن هو الحاكم عليها ، ولكن قد تعلق الذين منعوا الصلح الدائم بأنه نوع من الوهن ، والله تعالى نهي عن الوهن (٢) .

وإننا نحن نقرر أن الأحكام العامة الخالدة التي جاء فيها بها القرآن وبلغها النبي صلى الله عليه وسلم لا تخضع لأحوال وقتية ، ولا لأقوال قررها بعض الفقهاء لأحوال ووقائع زمنية ، بل تخضع فقط للنصوص الخالدة ، وواجبنا نحو العالم أن نبين لهم الأحكام غير الزمنية .

ولقد أدرك هذا بعض الفقهاء الذين جاءوا من بعد ، فقرأوا الأحكام الخاصة بالعلاقات الدولية معتمدين في تقريرها على ما وجدوه في الكتاب والسنة ، وقد وجدوا أقوالاً منسوبة لأئمة الفقه الإسلامي رضوان الله عليهم توافق ما وجدوه ، في الكتاب والسنة ، وهم يخالفون ما قرروه الفقهاء الذين جاءوا من بعد الأئمة ، وقيدوا أنفسهم بالوقائع وما عليه ، ومن هؤلاء ابن تيمية .

---

(١) الآية التي تقرر جواز الصلح هي قوله تعالى «فإن اعتزلوكم ، فلم يقاتلوكم ، وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سيلاً» الآية ٩٠ من سورة النساء ، ومن ادعى نسخها فليهد دليل .  
(٢) الآية التي استجروا بها قوله تعالى «ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين» الآية ١٣٩ من سورة آل عمران ، والحقيقة أنه لا وهن في الصلح الدائم إن كان من علولا عن استسلام منا ، إنما هو العزة الإسلامية الحقيقية .



## الوفاء بالمعاهدات :

٤٥ - المعاهدات واجبة الوفاء سواء أكانت بصلح دائم أو مؤقت ، أم كانت تنظيما للعلاقات في دائرة السلم المستمرة ، كالمعاهدات التي تؤمن طرق الاتصال ، وكالمعاهدات التي تنظم الاتجار ونحو هذا .

وقد قررنا أن الوفاء بالعهد أصل من أصول العلاقات الإنسانية دولا وآحادا ، وإذا كانت واجبة الوفاء فهي لا تنقض إلا إذا نقض المعاهد من جانبه ، أو استعد لنقضها وبدأت البوادر التي تدل على ذلك ، كاتفاقه مع أعداء المسلمين وعقده حلفا يوالى من يعادى الإسلام ويعادى من يواليه ، فإنه في هذه الحال يكون نبذ معاهدته واجبا ، لأنه خانها ، وما يكون لولى أمر المؤمنين أن ينتظر حتى يهاجموه هم وأعداؤه .

وقد قال بعض الفقهاء الحنفية : إن المعاهدات تكون لمصلحة المسلمين وقت انعقادها فاللدافع إليها مصلحة المسلمين ، فإذا تغيرت الحال وصار الاستمرار في المعاهدة وأحكامها ضد مصلحة المسلمين يجوز نبذها ورد من عاهدوه ، ولكن يجب إعلانه بذلك . وإن هذا الحكم قد استمد من الواقع كما قررنا من قبل ، وقام على أصل فقهي عند من قالوه وهو ما يسمى في عرف القوانين اليوم : « الفسخ للظروف الطارئة » فالمعاهدات كانت الالتزامات فيها مبنية على حال قائمة ، فإذا تغيرت هذه الحال فقد أصبحت لا موضوع لها ، ويذهب الالتزام .

هذا رأى بعض فقهاء الحنفية وحجته . ولكننا نعتقد أنه مناهض للأحكام المستمدة من القرآن والسنة ، فإن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي سقناها تدل على وجوب الوفاء بالعهد وجوبا غير معطل بحال ، ولا بوقت ، وإن الميل إلى السلم وحده من قبل العدو كاف للترام السلم الدائمة كما بينا ، والوفاء في ذاته قوة ومصلحة ، كما استبطننا من النصوص القرآنية وذلك لا يمنع الحذر وأخذ الأمانة دائما ، ولذلك رد النبي على الذين قالوا له « إن للمشركين الذين عاهدوا وهموا بنقض العهد » بقوله « وفوا لهم واستعملوا » .

وفي الحق إن جمهور الفقهاء المسلمين أوجبوا الوفاء بالعهد من غير نظر إلى مجرد المصلحة ، بل اعتبروا المصلحة في الوفاء أكبر من المصلحة الوقتية في النقض ، ودين الفضيلة يمنع الاعتداء . ونبذ العهد في ذاته اعتداء .



## توقيت المعاهدات وإطلاقها وتأيدها :

٤٦ - المعاهدات قسماً : معاهدات مؤقتة ، ومعاهدات مطلقة .

فالمعاهدات المؤقتة بمدة معلومة يجب الوفاء بها طول هذه المدة ، ولا يصح نقضها إلا إذا لم يوف العلو بالتزامه فيها ، أو ثبت لدى المسلمين قصده إلى نقضها ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم قد التزم الوفاء بصلح الحديبية ، ولم يفكر في النكث في عهده بها حتى تقض المشركون من جانبهم فلم يوفوا بالتزامهم .

والقسم الثاني معاهدات مطلقة عن الزمان وهنا يجيء بحث : هل الإطلاق مؤداه أن تكون عامة لكل الأزمان كما لو كانت مؤبدة ولا يختلف في ذلك عما إذا نص على التأيد أو نص على عموم الأزمته ؟ لم ينسر جمهور الفقهاء الإطلاق بالتأيد ، بل فسروه مقيداً بالأسباب التي في ظلها عقدت المعاهدات ، فما دامت هذه الأسباب قائمة فالمعاهدة قائمة ، فإذا تغيرت الأسباب يكون للمسلمين نقضها ، ولكن هل يردونها مع أنها غير لازمة ؟ قرروا أنه لا قتال مع تغير الأسباب إلا عند الاعتداء أو مظنة الاعتداء ، لأن النص القرآني يوجب أن يستقيم المسلمون للمعاهدين معهم ما استقاموا لهم . (١)

ومع أننا نجد دقة عند تحرير الفقهاء القول في المعاهدات التي لا تقيد بزمن ولا تنص على التأيد نقرر أن العهود المطلقة عن الزمان واجبة الوفاء من غير نظر إلى الأسباب التي أوجبتها ، لأن العبرة في العقود والمعاهدات بنصوصها لا ببواعثها .

ولذلك نقرر أن العهود المطلقة عن الزمان كالعهود التي نص فيها على التأيد واجبة الوفاء ، ولا تنقض إلا عند الخيانة ، أو توقعها بأمارات لا تقبل الشك بل تفيد الظن الراجح ، وإن ذلك هو نص القرآن والسنة .

## معاهدات النعمة والعهد :

٤٧ - يلاحظ أن العهود التي يدخل بها غير المسلمين في النعمة أو

---

(١) اقرأ في ذلك قوله تعالى : **وَالَّذِينَ عَاهَدُوا مَعَكَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، فَإِذَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ** : الآية ٧ من سورة العنكبوت

العهد على أن يتولى المسلمون حمايتهم والقيام بحق الدفاع عنهم لها صفة الدوام بطبيعتها ، وهي لازمة غير مؤقتة ، بل هي دائمة سواء أكان النص فيها على التأييد أم كانت مطلقة عن الزمان ، لأنها معاهدة لا تقبل طبيعتها التقيد بزمن . وأهل العهد هم أهل البلاد التي يكون عليها حكام يدبرون أمرها ، ويتركهم المسلمون أحرارا في ديارهم ، على أن يكون لهم على المسلمين أن يحموهم من كل عدو يغير عليهم ، في نظير مال يدفعونه ، مساهمة منهم في إمداد الجيش المدافع بقوة المال إذ كانوا لا يقدمون قوة بالرجال ، وقد فعل ذلك أبو عبيدة مع أهل حمص كما أشرنا من قبل .

وإن المعاهدين الذين يعلنون أهل عهد قد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم الوفاء لهم والقيام بحمايتهم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك : « لعلكم تقاتلون فتظهروا عليهم ، ليتقوكم بأموالهم دون أنفسهم وأبنائهم وتصلحوهم على ذلك فلا تصيبوا منهم بعد ذلك شيئا » (١) . وإن الفقهاء قد نظروا في المعاهدات التي تعقد مع الملوك أو الحكام على هذا الأساس إلى مصلحة الرعايا قبل مصلحة الملوك والحكام ، ولذلك يجب أن يكون العقد قائما على أساس أن يسدوا مع الرعايا وألا يرهقوهم ، ولذلك جاء في مبسوط السرخسي ما نصه :

« وإذا طلب ملك الذمة أن يترك يحكم في أهل مملكته بما شاء من قتل أو صلب أو غيره مما لا يصح في دار الإسلام لم يجب إلى ذلك ، لأن التقرير على الظلم مع إمكان المنع حرام ، ولأن الذمي ممن يلتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات ، فشرطه بخلاف موجب عقد الذمة باطل ، فإن أعطى الصلح والذمة على هذا بطل من شروطه مالا يصح في الإسلام لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله باطل » .

وهكذا نرى أن فقهاء المسلمين عند إقرارهم العهود التي تقتضي بقاء الملوك على عروشهم يحكمون في رعاياهم مع بقائهم تحت ظل المسلمين في الدفاع عنهم — يشترطون العدل — لأن الشروط التي تقبل في المعاهدات هي الشروط العادلة ، وكل شرط فيه ظلم على الرعايا يكون باطلا ، وفي موضع اللغو ، ويبيج للمسلمين التدخل لمنعه .

(١) الخراج ليعقوب بن آدم ص ٧٤ طبع السلفية .

هذه لفظة عادلة من الفقهاء ، ويجب أن تقرر أن كل شرط فيه ظلم  
للعرايا لا يجوز للمسلمين أن يقبلوه في أى صلح ، إلا أن يكون ذلك لغاية  
تؤدى إلى عدل كامل مسيطر .

وفي الحقيقة إن الإسلام ينظر إلى الرعايا الذين يحكمون بالظلم ويقيدون  
في حرياتهم نظرة رحيمة عاطفة ، ينصرهم إذا استنصروه ، ويرفع عنهم  
نير الطغيان إن هم استعانوا به .

وإن فتح العرب لمصر كان من هذا القبيل ، فإن حاكم مصر وآها تثن  
تحت طغيان الرومان واستغلاهم أراضيتهم وضغطهم على حرياتهم ، فرحب  
بالجند الإسلامى ليرفع ذلك النير عن رقاب المصريين .

### الحياة

٤٨ — يفرض الحيات عند وجود قوتين متنازعتين في السلطان والنفوذ  
ورغبة السيطرة على شطر من العالم ، وعند وقوع حرب بين دولتين أو أكثر ،  
ولعل هذا الاصطلاح لم يكن موجودا بين كتاب الفقه الإسلامى ، حتى ادعى  
بعض كتاب العصر — الذين تصدوا للكتابة في فقه العلاقات الدولية من غير  
أهل الفقه — أن الحيات لم يعرفه الإسلام ، لأنه قسم الدار إلى دار حرب ودار  
إسلام ، ولا وسط بينهما ، وما دام لا وسط فلا حيات ، لأنه الوسط المفروض .  
وقد بينا عند الكلام في دار الإسلام ودار الحرب أن الوسط موجود وهو دار  
العهد ، والآن نقول : إن هنا وسطا آخر وهو دار الحيات ، فقد فرض القرآن  
الكريم أن حربا نشبت بين المسلمين وغيرهم من الأقسام ، وأن من هذه  
الأقسام من لا يريد أن يقاتل مع المسلمين ولا مع خصومهم ، وهؤلاء  
يريدون أن يكونوا محايدين في هذه الحرب ولا يتدخلون فيها ، فهؤلاء  
أوجب القرآن احترام حياتهم وألا يمسوا . وإليك النص القرآنى الدال على  
ذلك : « إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاءوكم حصرت  
صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم ، ولو شاء الله لسلطهم عليكم فلقاتلوكم ،  
فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم  
سيلا (١) » .

(١) الآية ٩٠ من سورة النساء .

فهذا النص صريح قاطع في أن من يريد الحياد يعطاه وهو يتفق مع المبادئ الإسلامية العامة من أن الأصل هو السلم ، وأن الحرب عارضة ، فمن أراد السلم أعطى هذا الحق من غير أى نظر آخر إلا الاستيثاق من أنه لا يريد حرباً ولا ينويها ، أو يتخذ من ذلك وقتاً للاستعداد القريب مع نية الاعتداء ، وفي هذه الحال يجب الحذر الدائم ولا يسوغ الاعتداء في أى صورة من الصور كما بينا من قبل .

وإن بعض الكتاب من المسلمين توهموا - كما أشرنا - أن الحياد غير ممكن بمقتضى الأحكام الإسلامية ، لأنهم لم يعتمدوا في ققه هذه القضية إلا الفروع الجزئية ، ولم يعتمدوا على أصل المصادر الإسلامية ، والفروع الجزئية كان يفتى بها والحروب قائمة بالفعل ولم يوجد طالب حياد فلم يفتوا به ، ونحن في مراسلتنا كما أسلفنا اعتمدنا أولاً على ما جاء بكتاب الله تعالى وسنة رسوله .

٤٩ - هذا هو حكم الحياد إذا طلبه غير المسلمين وهم في حروب مع بعض الأعداء ، ولنتقل إلى حكم الحياد إذا كانت الحرب مستعرة بين دولتين ، فهل يقف المسلمون على الحياد إن طلب إليهم ذلك ؟

للإجابة عن هذا السؤال نذكر للحياد ثلاث صور :

الصورة الأولى أن يكون التراع بين المؤمنين بعضهم مع البعض ، وهذه صورة أوجدها الزمان ، إذ تفرق المسلمون دولاً ، ولم تكن بينهم جامعة قوية تجعل وحدتهم بارزة تمنع أى حرب بينهم ، وتقطع السيل على من يريد الاعتداء من الطوائف الإسلامية . وقد وضع الإسلام حكم هذه الصورة فأمر المؤمنين أن ينظروا في أى الطائفتين تكون هى المعتدية ، وتبتدى محاولة الصلح بينهما ، فإن لم يمكن الصلح ، فإنه من الواجب نصر المعتدى عليه ولا يصح الوقوف على الحياد في هذه الحال ، إذ فيه إقرار للظلم ، والظلم لا يجوز ، ولا يقر الظالم على ظلمه ، وقد ورد النص القرآني بذلك (١) .

---

(١) النص هو قوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اتسلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بفت إحداهما على الأخرى ، فقاتلوا التى تبغى حتى توفى إل أمر الله فإن فاءت ، فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين » . (الاية ٩ من سورة الحجرات )



وقال صلى الله عليه وسلم : « لتأخذُن على يدى الظلم ، ولتأطرنه على الحق أطرا ( أى لتحملنه حملا عليه ) أو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ، ثم تدعون فلا يستجاب لكم » .

وإنه لا يكفى معاونه المظلوم عند وقوع الظلم ، بل يجب أن تعمل الدولة الإسلامية القوية على تقوية دعائم الأمن بين الدول الإسلامية المتفرقة ، بحيث يحسم الشر قبل وقوعه وتقطع بنور الداء ، فإن ذلك مما توجبه الوحدة الإسلامية ، وإذا تعمس اجتماع المسلمين تحت سلطان دولة واحدة فإن الواجب هو العمل على منع الظلم بين الدول الإسلامية وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والتعاون على دفع الاعتداء ، فإن ذلك من التعاون على البر والتقوى ، وقد أمر به القرآن الكريم فى هامة نصوصه .

الصورة الثانية أن تكون الحرب بين دولة إسلامية وأخرى غير إسلامية ، وفى هذه الحال لا يكون للحياة موضع ، فإنه يكفى الاعتداء على مسلم لكى تتضافر القوى على دفع الاعتداء ، والاعتداء على أى مسلم فى الأرض اعتداء على عامة المسلمين ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يخذله » والنبى صلى الله عليه وسلم يقول أيضا : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » وغير ذلك من الأحاديث الدالة على التعاون الإسلامى عامة من غير قيد ولا شرط .

وقد يفرض أن الدولة الإسلامية تكون معتدية ، وفى هذا الحال يتقدم المسلمون لإصلاح الحال ومنع الاعتداء .

الصورة الثالثة أن يكون القتال بين دولتين غير إسلاميتين ، وهذه الصورة لها عدة شعب :

الشعبة الأولى أن تكون إحدى هاتين الدولتين علاقتها بالمسلمين ليست علاقة سلم ، وبينها وبين المسلمين حرب ولكن سكنت السيوف لهدنة أو مهادنة موقوته ، أو ليستمد كل واحد من الفريقين ، فإن كان ثمة اتفاق على مهادنة فإنها واجبة الوفاء فى المدة ، إلا إذا تبين أن هذه المهادنة ما كانت إلا لتفريغ الحسم أمرها مع مخالفيها ، ثم تعود للانتفاض على المسلمين إذا

خرجت مظفرة ، فإنه في هذه الحال يتبين أن العهد ما كان تقياً خالصاً ، وأن الدخول قد دخله ، ولا يكون ما يدل على الاستقامة في الوفاء ، وفي هذه الحال يصح أن يقال : إن المصلحة الإسلامية يجب رعايتها ، وينبذ العهد لخوف الحياة .

الشعبة الثانية أن يكون بين المسلمين وإحدى الدولتين المتحاربتين حلف يوجب النصرة ، وفي هذه الحال لا يمكن أن يقف المسلمون على الحياد ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم أعلن الحرب على قريش لما نقضوا العهد وأغاروا على خزاعة الذين انضموا إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم لغزو قريش وفتح مكة ، وقال ثلاث مرات : « والله لأغزون قريشاً » ولذلك كان واجب الوفاء بالعهد يتقاضى النبي أن يتقدم بالنصرة ، وكذلك الشأن لمن جاءوا بعده من أصحابه والذين اتبعوهم بإحسان .

وإن السكوت في هذه الحال يعد نقضاً للعهد ، فيكون الحياد ممنوعاً ، بل لا يكون له موضع ، لأن الحياد حيث يكون الموقف متساوياً بالنسبة للطرفين المتنازعين .

الشعبة الثالثة أن تكون كلتا الدولتين المتحاربتين لا يربطهما بالمسلمين عهد ولا ذمة توجب الوفاء ، وفي هذه نرى أن الأحكام الإسلامية توجب تجنب الدخول في هذه الحرب لثلاثة أسباب :

أولها : أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلم ، فما دام لا داعي للحرب فيتعين السلم ، والحياد في هذه الحال هو السلم ، وتقرير الحياد لهذا نتيجة مقررة لأصل القاعدة الإسلامية .

الثاني : أن الحروب في هذه الحال تكون لما ب دنيوية لا لغايات تتعلق بالأخلاق والفضيلة ، وكلاهما ظالم . ولقد قال في قريب من هذا الإمام مالك : « دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما »

الثالث : أن دخول المسلمين في هذه الحرب تأييد لأحسد الفريقين الظالمين على الآخر ، وتأيد الظلم لا يجوز ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « من سعى مع ظالم دخل النار » .

وقد يفرض في هذه الحال أحد قرضين . قد يتخيلهما العقل وإن كان الواقع لا يؤيدهما :

الفرض الأول : أن تكون إحدى الدولتين المتحاربتين تدافع عن عدالة أو هي في الواقع معتدى عليها . وهي تدفع الظالم عن نفسها ، فهل يكون للدولة الإسلامية أن تتقدم لنصرتها وتخرج عن حيادها ؟ فنقول : إنه على هذا الفرض قد يجوز أن تعاون المظلوم ، بشرط النظر إلى المصلحة الإسلامية في ذلك ، فإنه قد يدفع ذلك إلى أن يتقوى المظلوم وقد ينقلب ظالما ، ما دامت الحروب لا تقوم على أساس من الأخلاق الدينية الرشيدة ، وقد تكون النتيجة لهذا الدخول أن تعتدى الدولة الأخرى على الديار الإسلامية مدفوعة بالدفاع عن النفس .

وولى الأمر العادل المصلح يدرس الموضوع من كل نواحيه . والأحوط بلا ريب التزام الحياد .

الفرض الثانى : أن يكون أحد الفريقين ضعيفا يريد الآخر القوى أن يلتهمه وفي قدرة الدولة الإسلامية أن تدفع عنه الاعتداء الغاشم ، وفي هذه الحال نرى أن المبادئ الإسلامية توجب التقدم لنصرة الضعيف ، فقد دعا الإسلام إلى إعانة الملهوف ودفع العدوان ونصر الضعيف ، ما بل بحر صوفة ، وإن دفع الظلم من المبادئ الإسلامية ولا شك ، وإن هذا يكون إذا طلب الضعيف هذه النصرة ويكون من الواجب الاستجابة لطلبه ، لأن دولة القرآن هي دولة الحق فيجب أن تكون نصيرة لكل حق مؤيدة له .

٥٠ — هذا هو نظر الإسلام إلى الحياد أوجبه عندما يطلبه أحد الأقوام كما بينا في صدر الكلام عليه ، ومنعه إذا كان القتال بين الدول الإسلامية تحقيقا لمعنى الوحدة الإسلامية ، ورجحه عندما يكون غير رافع لباطل ، ومنعه عندما يكون اعتداء على ضعيف .

## الخلاصة

٥١ - هذا وتقرر أن كل أحكام السلم مبنية على ثلاثة أمور :

أولها إقامة العدالة بين المسلمين وغيرهم ، وتوثيق العلاقات الأدبية وتحقيق التعارف والتعاون الإنساني تطبيقاً للنصوص القرآنية ، فالمسلمون الذين يجاورون غير المسلمين ويسالمونهم ترتبط العلاقة بينهم بالمودة .

ثانيها منع المسلمين من أن يعتدوا على غيرهم ، لأن الإسلام يمنع الاعتداء أياً كانت صورته . وإذا كان المسلمون ذوي الغلب فإنه يفرض عليهم مراعاة الحقوق والالتزام بالواجبات نحو الفضيلة والأخلاق والرفق بالضعفاء ، وخصوصاً الذين يستظلون بالراية الإسلامية .

ثالثها حماية الحريات لغير المسلمين ، وخصوصاً حرية العقيدة ، فإن الإسلام - كما قررنا - منع الفتنة في الدين ، وأطلق الإسلام للذين يستظلون برأيته الحرية في مزاولة شعائر دينهم ، بل إن بعض المذاهب الفقهية ترى أن لهم الحق في تناول المباحات التي أباحها لهم دينهم ، ولو كانت في نظر الإسلام رجساً لا يقبل الحل ، والله تعالى في عون الجميع .



## العلاقات الدولية في وقت الحروب

٥٢ - الحرب أبغض الأشياء إلى النفس المؤمنة ، ذلك أن قوام الحرب قتل النفس البشرية ، والمؤمن لا تسوغ له نفسه أن يهدم ما بناه الله تعالى ؛ ولذلك ذكر القرآن الكريم أن الحرب أمرٌ مبغض للمؤمنين ، لا يحبونه ولا يرتضونه لذاته ، ولكن قد يقبلونه إذا أمر الله تعالى به وكتبه عليهم لأنه خير لهم .

وإن هذا الأمر المبغض قد تقتضيه الرحمة الإنسانية ذاتها ، فإن ترك الطغيان يتحكم في الضعفاء لا يعد ذلك من الرحمة في شيء ، والرحمة الحقيقية توجب دفع الطغيان .

وإن الرحمة الإنسانية العامة التي دعا إليها النبيون - وخصوصا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم - لتوجب ألا تترك الرذيلة تعتدى على الفضيلة ، ولا الشر يعطى على الخير ، بل إن الرحمة توجب نصر الحق والفضيلة ورد الشر .  
فالْحَرْبُ فِي الْإِسْلَامِ ضَرُورَةٌ أَوْجِبَهَا قَانُونُ الرَّحْمَةِ الْعَادِلِ وَقَانُونُ الْأَخْلَاقِ وَالسُّلُوكِ الْإِنْسَانِيِّ الْمُسْتَقِيمِ .

### ١ - الباعث على الحرب في الإسلام

٥٣ - إن الباعث على القتال نأخذه من نصوص القرآن والسنة ومن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن معاملة الدين وجه دعوته إليهم .  
وعندما نتجه بضميرنا هذا الاتجاه نجد كل نصوص القرآن تمنع الاعتداء ابتداء وتمنع الاعتداء في أثناء القتال وقبل القتال ، ثم نجد نصوص القرآن كلها تتجه إلى بيان أن القتال المطلوب هو دفع قتال المشركين (١) ، ونجد

---

(١) قال تعالى : «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَمُوتُونَ بَعْدَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» وقال تعالى : «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ، وَيَكُونَ لِلدِّينِ قَدْرٌ ، فَإِنْ أَتَاهَا فَمَا عَلَى الْقَوْمِ»

الآية التي تبيح قتال العرب كافة تنص على أن ذلك في مقابل اعتدائهم كافة على المسلمين (١) .

والنصوص القرآنية أيضاً تمنع الاعتداء وتنهى عنه ، بل إنها تأمر بالصبر إذا أمكن رد الاعتداء من غير قتال ، وهو ذلك الأمر المبغض في الإسلام الذي لا يباح إلا لضرورة ملجئة إليه لا تقبل التأخير .

وإن الذي نراه من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ومن سيرة الراشدين الذين خلفوه في حمل مصباح هذا الدين إلى البلاد يثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم مكث ثلاث عشرة سنة يدعو إلى عقيدة الوحدانية ألا يعبدوا إلا الله تعالى وحده لا يشركون به شخصاً مهما سمت منزلة ، ولا وثناً مهما توارثوا تقديسه ، ويدعو إلى مكارم الإخلاق ، فتبعه ضعفاء مكة وعبيدها وبعض كبرائها ، كأبي بكر وعثمان وعمر ، فأنزل المشركون الأذى الشديد بالمؤمنين وخصوصاً بالضعفاء ، ولم يسلم من الأذى حتى النبي صلى الله عليه وسلم إلا من كان ذا بطش شديد كعمر بن الخطاب وحزرة بن عبد المطلب ، فأمثلهما سلموا نسياً من الأذى ، لأنهم بقوة أبدانهم وفروسياتهم يستطيعون أن يثاروا لأنفسهم .

والنبي صلى الله عليه وسلم يصبر ويصابر ويدأوى النفوس المكلومة بالموعظة الحسنة والتسرية المواسية ، ولكن أذى المشركين موصول غير مقطوع ، حتى بلغ بهم الطغيان واللجاجة في الباطل أن هموا بقتل النبي صلى الله عليه وسلم ودبروا الأمر ولم يترددوا في تنفيذ ما دبروا ، وأحاطوا ببيته يريدون الهجوم برجال جمعهم من القبائل ليضربوه ضربة رجل واحد فيذهب دمه الكريم هدرًا ، ولكنهم يدبرون والله تعالى يدبر لنيه ، فأنجاه منهم ، ومر النبي على المتربصين الذين يتظرونه وعيونهم مفتوحة ، ولكن الله

---

= الظالمين » وقال تعالى : « الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين »

(سورة البقرة الآيات ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤)

(١) قال الله تعالى : « فقاتلوا المشركين كافة ، كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين »

(سورة التوبة الآية ٣٦)

تعالى ألقى عليهم غشاوة فلم يبصروه ولم يعرفوا أن الله تعالى أنجاه منهم  
إلا في ضحا الغد .

٥٤ - هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وقد ترك وراءه  
طائفة من المؤمنين يفتنون في دينهم ويلبسون عذاب الهون في سبيل اعتقادهم .  
فهل يتركهم وهل يترك قريشا تسير في غيها ، وتقف محاذرة دون دعوته  
فكان لابد إذن من القتال وإعلان العداوة ورد العدوان بمثله .

لقد صادروا أموال المؤمنين الذين هاجروا واعتلوا على الذين لم يهاجروا  
في أموالهم وأنفسهم ، فكان الإذن بالقتال لهذا أيضا (١) وسار القتال في  
مجره وكانت غزوات النبي للمعتدين ، وغزوات المشركين لإزعاج الأمنين ،  
والنبي لا يني عن دعوة الحق ، فهو يدعو إلى الدين ، ويدعو إلى حرية  
الاعتقاد .

ولما رأى أن الجزيرة العربية علمت بالدعوة الإسلامية - بوفود أرسلوها  
وبرسل بعث بهم النبي صلى الله عليه وسلم - اتجه بنظره الحر إلى ما وراء  
بلاد العرب ، فأرسل إلى هرقل ملك الروم ، وأرسل إلى كسرى ملك الفرس ،  
وإلى المقوقس حاكم مصر ، وإلى النجاشي ملك الحبشة ، وكان من قبل  
قد نظر هذا الأخير نظرة عاطفة إلى الإسلام والمسلمين .

والصيغة التي أرسلها إلى الملوك والحكام واحدة تقريبا ، وإذا اختلفت  
الصيغة ففي بعض العبارات التي لا تغير المعنى ، والتي تناسب من يخاطبه ،  
وإليك رسالته إلى هرقل :

« أَسْلِمَ تَسْلَمَ » ، وإلا فعليك إثم اليريسين ( أي الرعية من الزراع  
والعمال ) ، يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ،  
ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله .

وبعض هؤلاء الملوك ردوا ردًا كريما يفتح باب الود ومع الود باب

---

(١) أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم  
غير حق ، إلا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع وبيع  
وصلوات ، ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرون الله من ينصره إن الله لقوى عزيزه  
(سورة الحج الآيتان رقم ٤٠ ، ٤١)

الدعوة الى الإسلام ، كالمقوقس حاكم مصر الذى كان يثنى هو والشعب من مظالم الرومان ، وإن خفت اليد الباطشة فلوهم فيها :

والأكثر لم يردوا بالقول الكريم أو غير الكريم ، بل ردوا بالعمل اللئيم ، فكسرى أرسل من يأتى برأس الرسول الأمين ، ولكن الله تعالى جعل بموته هو ، وهرقل اضطهد من أسلم من عرب الشام فقتلهم ، فكان لا بد من القتال ، قتال حكام فارس وحكام الرومان الذين يحكمون بعض العرب ، فأرسل محمد صلى الله عليه وسلم الجيوش لقتال الرومان فى حياته :

٥٥ - وننتهى من هذه النصوص ومن هذا السياق التاريخى إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم قاتل لأمرين :

الأمر الأول دفع الاعتداء ، وقد وقع الاعتداء على الأنفس والأموال بالفعل ، وما كان - وهو الذى يدعو إلى الحق الذى لا ريب فيه - أن يترك الباطل يستغلظ ويقوى ، ويستخذى هو ويستسلم ، فلا بد أن يضرب الباطل فيصيب من الشر دماغه ، وهو الحكام المستبدون الظالمون . وإن فضائل الإسلام إيجابية تقاوم ، وليست سلبية تستسلم ، ولذلك كان القتال وكان ماضياً إلى يوم القيامة ، ما بين الشر ينازع الخير ، ولذا قال عليه السلام : « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » لأن اعتداء الخير على الشر ماض إلى يوم القيامة .

الأمر الثانى تأمين الدعوة الإسلامية ، لأنها دعوة الحق ، وكل مبدأ سام يتجه إلى الدفاع عن الحرية الشخصية ، يهم الداعى إليه أن تخلو له وجوه الناس ، وأن يكون كل امرئ حراً فيما يعتقد ، يختار من المذاهب ما يراه بحرية كاملة ، ويختار ما يراه أصليح وأقرب إلى عقله . فإذا وقف طاغية أو ملك قد أرهق شعبه من أمره عسراً وحال بينه وبين الاستماع إلى الدعوات الصالحة فإن حق صاحب الدعوة إذا كانت فى يده قوة أن يزيل تلك الحجز بينه وبين دعوته ، ليصل إلى أولئك المستضعفين كى يروا نور الحقائق ليعلموا اعتناقها إن رأوا ذلك وآمنوا به وإن لم يؤمنوا ، فمن اهتدى فليتقى نفسه ومن كفر فعليها .

ولكن محمداً النبى الأمين الرحيم لم يلبجأ إلى ذلك ابتداء حتى لا يظن الجهلاء أنه فعل ذلك ابتداء ليفرض دينه ، بل إنه دعا أولئك الطغاة أولاً ، ثم تركهم ليرى ماذا يفعلون ، فاضطهدوا الذين آمنوا ، فكان لابد من القتال



لثأمين دعوته ممن اعتدوا عليها فعلا ومنعوها ، ولم يكن المنع احتمالا يحتمل ولكنه أمر واقع .

لقد قرر الإسلام أنه لا إكراه في الدين ، وإن ذلك المبدأ يجب أن يتقرر لأتباع محمد صلى الله عليه كما تقرر لغير أتباعه ، وإذا كانت معه قوة فذلك يلزمه بأن يتخذ الأسباب لحماية من يختارون دينه ، ولا يكون ذلك إلا بإزالة حكم الطغاة .

إن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى كل الملوك الذين يحيطون به قد تحركوا ليفتنوا أتباعه في اعتقادهم ، وما كان لينتظر حتى يراهم قد هاجموا بالفعل أو أخذوا يفتنون الجماعات بالفعل ، بل لابد أن يحتاط للدعوة وأن يتخذ الأسباب لمنع هذه الفتنة ، استجابة للنص القرآني الذي يدعو إلى القتال حتى لا تكون فتنة .

٥٦ - ومن المؤكد أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن قد أكره أحدا على الإيمان به ، وإذا كان قد أظهر الإسلام بعض الأعراب لما رأوا من قوة المسلمين وجيوشهم فمحمد لم يرحب بذلك ، وإن كان قد رجا أن يكونوا مؤمنين باختيارهم . (١)

وإن قتال محمد صلى الله عليه وسلم كما يدل السياق السابق لم يكن للإكراه بل كان لدفعه .

وإن الدليل المادي قائم ثابت وهو بقاء تلك الأقليات غير الإسلامية التي عاشت في ظل المسلمين من عهد الفتح الإسلامية إلى اليوم ، وإنه لو كان الإكراه على الإسلام جائزا لحملوهم على إعلان الإسلام ، ولم يتركوهم آمنين في دينهم مرعية حقوقهم ، ولما قرروا تلك القاعدة الفقهية التي تقول : « أمرنا بتركهم وما يدينون » ولأخلوا يفتشون عن خصائهم وقلوبهم ، كما فعل نبيرون ، ودقديانوس مع النصاري ، وكما فعل بعد ذلك القساة

---

(١) وقد نص القرآن الكريم بانه لا اعتبار لمن يسلم غير متنع فقال: « قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ، وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا ، إن الله غفور رحيم » ( الآية ١٤ من سورة الحجرات )

الغلاظ المتوحشون من أهل أسبانيا وغيرها ، وإن القرآن وسيرة الرسول وأقوال الفقهاء وبقاء الأقليات غير الإسلامية مصونة الحرية ، حقوقها محترمة مع إخلالها بالتزاماتها - أحيانا - فيها الحجة ، فهي سماحة الإسلام ، تقطع على المحرفين للوقائع والتاريخ كل قول ، وإذا كان ثمة مظلوم من أقوالهم فهو التاريخ ، ولاهم لا يستطيعون الاستمرار على ظلمهم هذا لأنه حتى ناطق .

## ٢ - قبل !! ركة

٥٧ - إن حرب الإسلام لدفع الاعتداء وتأمين الدعوة ومنع إرهاب الناس في دينهم ، وما كان ليقا تل إلا بعد أن تظهر بوادر الفتنة أو يكون الاعتداء بالفعل .

ومع ذلك : ما كان يأمر المسلمين بالاندفاع في القتال حتى لا يكون منهم رغبة في القتال لذاته . بل إنه كان يدعوهم إلى التآني فيقول الرسول الكريم : « لا تمنوا لقاء العدو ، وإذا لقيتموهم فاصبروا » .

ومع ذلك إذا كان القتال أمرا لا بد منه ، فلا بد من قبله أن يغيرهم القائد بين أمور ثلاثة ؛ إما الإسلام ليكونوا مع المسلمين بقلوبهم ، وإما العهد ليأمن المسلمون جانبهم وليؤمن الإسلام دعوته ، وإما القتال .

وإن ذلك التخير لكيلا يأخذهم على غرة ، ويعلن أنه لا يريد أرضا يستعمرها ، ولا أنفسا يستعبدوها ، ولكن ليكون كل إنسان له حرية فيما يعتقد .

وإننا ونحن نسير على مقتضى ما سلكناه في بحثنا نتجه إلى الهدى النبوى في القتال لنستخلص منه المعنى والمقصد والهداية فيما نكتب .

وإننا إذ نتجه إلى ذلك الوادى المقدس يسترعى انتباهنا دعاء النبى صلى الله عليه وسلم عند القتال الذى يدل على الوحدة الإنسانية ، ووحدة الاتصال بالخالق ، فهو يقول في دعائه : « اللهم إنا عبادك ، وهم عبادك ، نواصينا ونواصيتهم بيدك ، اللهم اهزمهم وانصرنا عليهم » وما كان الجزء الأخير إلا لبيان اعتدائهم على الحق وعلى الحرية الدينية بفتنهم الناس في دينهم .

وقد صدر عليه السلام الدعاء بإثبات الوحدة الإنسانية ووحدة الخالق ،

وذلك لكي يكون على حذر عند قتل عباد الله تعالى ، فلا تقتل الأنفس إلا بحق ، ولا يمسه إلا من يحمل السيف أو يكون له رأى في الحرب ، أما من لا رأى له ولا يقاتل فهو مصون الدم محترم الحرية .

ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حريصا على منع القتال حتى عند أخذ الأهبة ، فهو يقول لمعاذ بن جبل - وقد أرسله قائدا مع طائفة من المؤمنين لفتح اليمن - :

« لا تقاتلوهم حتى تدعوهم ، فإن أبوا فلا تقاتلوهم حتى يبدؤكم ، فإن بدؤكم فلا تقاتلوهم حتى يقتلوا منكم قتيلا ، ثم أروهم ذلك وقولوا لهم : « هل إلى خير من هذا سبيل فلأن يهدي الله على يدك رجلا واحدا خير مما طلعت عليه الشمس وغربت » .

وهنا نجد أن نية السلم قائمة حتى عندما يتلاقى الجيشان ، فهو لا يقاتلهم إلا بعد أن يدعوهم إلى العهد الذي يكون فيه تأمين خرية الدعوة ، ثم مع ذلك لا يبدأ بالقتال بل يتركهم يلدعون بالقتال ، وحتى بعد هذا البدء لا يقاتلهم حتى يقتلوا فعلا ، ثم يبين لهم العبرة في ذلك الدم الذي أراقوه ظلما وعدوانا ، فإن لم يتخلوا منه عبرة لم يبق إلا السيف ليحكم بأمر الله بينه وبينهم ، والله خير الفاصلين .

### ٣ - في المعركة

٥٨ - كان الرفق الذي كان قبل المعركة هو الذي يلازمها ، ولقد قال عليه السلام في وصف دعوته : « أنا نبي الرحمة وأنا نبي الملحمة » وفي الحق إن الرحمة والملحمة متلاقيتان ، فما كانت الملحمة إلا لأجل الرحمة ، إذ الرحمة الحقيقية في هذا العالم هي في قطع الفساد ومنع الشر ، وإن كان سبيل ذلك الملحمة فقد تعينت سبيلا للرحمة .

ولأنه يصاحبه - وقد ابتدأت المعركة - العمل لتأليف الناس لا لتفجيرهم بالقتل والقتال . ولذلك يقول بلخنده وقد أرسلهم ، « تألقوا الناس وتألقوا بهم ، ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم ، فما على الأرض من أهل مدر ووبر إلا أن تأتونى بهم مسلمين أحب إلى من أن تأتونى بأبتائهم ونسائهم وتقتلوا رجائهم » .

إذا هي حرب رفيقة تسم بالآليف لا بالتقتيل ، وبالمحافظة على الأنفس لا باستباحتها من غير ضرورة . وهي تمنع الإتلاف في الأنفس أو الأموال إلا لضرورة تلجئ . وبين أيدينا وصيتان : إحداهما لمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأخرى لخليفته أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

أما الوصية الأولى : فهي قوله صلى الله عليه وسلم : « انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى بركة رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) ، لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا امرأة ، ولا تغلوا ، وضموا غنائمكم ، وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين » وفي معنى هذه الوصية قوله عليه السلام : « سيروا باسم الله في سبيل الله وقاتلوا أعداء الله ولا تغلوا ( أى لا تخونوا ) ولا تغلروا ، ولا تنفروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا » ويقول عليه السلام لخالد بن الوليد : « لا تقتل ذرية ولا عسيفا ( أى حاملا ) » .

وهذه هي الوصية النبوية التي تكرر معناها في عدة مناسبات .

أما وصية الصديق خليفة رسول الله : فقد رواها الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ، وهذا نص ما جاء فيه :

« عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر بعث الجيوش إلى الشام ، وبعث يزيد ابن أبي سفيان أميرا ، فقال وهو يمشي ويزيد راكب ، فقال يزيد : إما أن تركب وإما أن أنزل . فقال الصديق : « ما أنا براكب وما أنت بنازل ، إني احتسب خطاي في سبيل الله ، إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعهم وما زعموا ، وستجد قوما قد فحصوا أوساط رموسهم من الشعر ، وتركوا منها أمثال العصائب ، فاضربوا ما فحصوا بالسيف ، وإني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا كبيرا حرما ولا تقطعن شجرا مشمرا ولا نخلا ، ولا تحرقنها ، ولا تحرقن عامرا ، ولا تعقرن شاة ولا بقرة إلا لما كلة ولا تبجن ولا تغلل » .

وقد نقلنا بعض هذه الوصية من قبل في الجزء الخاص بمنع الفساد والتخريب في الأرض ، ولا مانع من تكرار ذكرها هنا لنبين موضع تطبيقها في حال الحرب ، ولتبين أن الحرب ليست في نظر الإسلام إتلافا وفسادا . وتحللا



من كل القيود الإنسانية . وسنجد - من بيان ما يحل في القتال وما لا يحل - أن القواعد التي ذكرناها مطبقة تطبيقاً دقيقاً وقت اشتجار السيوف .

### ما يحل في القتال وما لا يحل :

٥٩ - في ضوء وصايا النبي صلى الله عليه وسلم ووصايا خليفته التي اقتبسها من نوره نستطيع أن نعرف ما يحل في القتال وما لا يحل ، ونرى من هذه الوصايا أن الباعث على القتال يحدد خطوط القتال في ميدانه ، فإن الباعث كما أشرنا رد الاعتداء ، وتأمين المؤمنين من أن يفتنوا في دينهم ، ونرى هذا الباعث يحكم الحرب ، فلا يبيح قتل من لا يقاتل ولا يشترك في الحرب بأي نوع من أنواع الاشتراك ، وقصرها على الميدان لا تتجاوزه إلى غيره ، ولا يكون فيها اعتداء على الحرية الدينية بأية صورة من صور الاعتداء ، ولعل أوضح مظهر للمحافظة على الحرية الدينية معاملة رجال الدين .

### معاملة رجال الدين :

٦٠ - أول ما نهى عنه أبو بكر هو قتل رجال الدين أو التدخل في حريتهم ، ذلك أنه أرسل جنده إلى الشام التي بها الأرض المقدسة في الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والنصرانية والإسلام : وبها هياكل لليهود وصوامع للربان ، والمعابد التي عكف على العبادة فيها العاكفون ، فكان حريصاً على التنبيه على قواده ألا يمدوا أيديهم بسوء إلى هؤلاء .

ولكن الصديق رضي الله عنه كان حريصاً على أن يحمي رجال الدين الذين لا يقاتلون ، أما الذين يزيون برداء الدين ولكنهم في الواقع مقاتلون من الرومان فما فرض حمايتهم : لأنهم مقاتلون يشتركون في الاعتداء ، ويشتركون في فتنة المؤمنين ، ولذا قسم رجال الدين إلى قسمين :

القسم الأول أولئك الذين التزموا دور العبادة لا يقتلون ولا يفتنون الناس في دينهم ، وهؤلاء يحمون وتحمى عبادتهم ولا يتعرض لهم . ويقول السرخسي في تعليل منع قتل هؤلاء : « إن المبيح للقتل شرهم من حيث المحاربة ، فإذا أغلقوا الباب على أنفسهم اندفع شرهم مباشرة وتسبباً » .

وأما القسم الثاني فهم أولئك الذين وصفهم الصديق بأنهم حلقوا أوساط رموسهم ، وتركوا من شعورهم ما يشبه العصائب ، وهؤلاء قرر أنهم يقتلون ، وروى أنه قال فيهم : « فاضربوا منهم مقاعد الشيطان » ولماذا خص الصديق هؤلاء بالقتل ؟ لقد أجمع كتاب السير وأجمع الفقهاء على أن هؤلاء كانوا يشتغلون فعلا بالقتال ، وهم الذين كانوا يحرصون على المؤمنين ، ويظهر من وصفهم كما أشرنا أنهم كانوا من الرومان المتحكمين في رقاب أهل الشام باسم الدين ، والذين كانوا يحاولون فرض المذهب الروماني المسيحي على الشرق .

ولانه يبين من هذا أن المؤمنين في ميدان القتال يؤمنون بحق كل متدين في القيام بعبادته ، وإنهم ليحمونه .

#### منع قتل الصبيان والشيوخ والنساء :

٦١ - نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والشيوخ الذين لا يشتركون في القتال برأيهم ، وعن قتل الأطفال لأن هؤلاء ضعفاء لا يقتلون ولا يشتركون في القتال ، ولأن القتال ليس إلا لدفع الاعتداء ، وهؤلاء لا اعتداء منهم ، وقتلهم هو الاعتداء وقد نهينا عنه ، ولقد مر النبي صلى الله عليه وسلم على القتلى فرأى امرأة مقتولة فقال عليه السلام : « ما كانت هذه لتقاتل » وأرسل وراء خالد بن الوليد يأمره ألا يقتل عسيفا ولا ذرية .

ولقد كان يغضب أشد الغضب إذا بلغه أن جنده قتلوا صبيانا ، ولقد بلغه قتل بعض الأطفال ، فوقف يقول لجنده : « ما بال أقوام تجاوز بهم القتل حتى قتلوا الذرية ألا لاتقتلوا الذرية ، ألا لاتقتلوا الذرية ، ألا لاتقتلوا الذرية » إن الصغار والنساء لا يتصور منهم اعتداء كما كان يجري في هذه الأزمان فكيف يحملون وزر اعتداء غيرهم ؟ والقرآن يصرح بأنه لا تحمل نفس غير آئمة إثم غيرها ، وليست حرب الإسلام للإفناء إنما هي لتأمين الدعوة ومنع الاعتداء ، والشيوخ كما أشرنا قسمان : قسم يدبر الحرب بالرأى والتخطيط ، وهذا يباح قتله في الميدان ، لأنه مقاتل برأيه وتديره ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل دريد بن الصمة في غزوة حنين ،

وقد بلغ من الكبر عتيا ، ولكن كان له رأى وفيه وعى ، وأشار على ثقيف  
الذين كانوا يقاتلون بما يقويهم . والقسم الثانى لارأى له فى الحرب فلا يقتل .

#### منع قتل العمال :

٦٢ - تكرر نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قتل العسقاء، وهم العمال  
الذين يستأجرون للعمل الذين لا يحاربون وليس لهم فى الحرب عمل ، وذلك  
النهى المتكرر لأنهم لا يقاتلون ، والحرب محصورة فى دائرة من يقاتل ،  
والقتال من الجانب الإسلامى لدفع قوى الشر والفساد ، وهذه القوى محصورة  
فى الذين يعملون بسيوفهم فى الميدان أو يرسمون ويدبرون الخطط، والعمال  
الزراعيون واليدويون الذين لا يقاتلون هم بناء العمران ، والحرب الإسلامية  
ليست لإزالة العمران أو تقويض دعائمه ، وإن هؤلاء العمال كانوا مستضعفين  
تحت سلطان الغاشمين ، وهم فريسة الظلم ، فلا يصح أن يكونوا  
وقود الحرب ، يكتون بنارها وليسوا من جناتها .

#### منع التخريب :

٦٣ - جاء النهى عن التخريب وقطع الشجر وقطع النخل صريحا فى  
وصية خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبى بكر الصديق ، وما كان  
لأبى بكر أن ينهى عن ذلك إلا عن هدى أخذه من النبى صلى الله عليه وسلم ،  
وخصوصا أن الصحابة أجمعين أقروه على ذلك ، ولم يوجد منهم من استنكر  
ذلك ، ولو أنكر ذلك أحد على الصديق لعلم من سيرة الصحابة ما يدل عليه .  
ولكن مع ذلك اختلف فقهاء المسلمين فى جواز قطع الأشجار ، ولندكر  
ذلك الخلاف فى إيجاز .

قال الأوزاعى فقيه الشام الذى كان معاصرا لأبى حنيفة رضى الله  
إنه يمنع قطع الشجر والشر وأى تخريب اتباعا لكلام الصديق ، والصديق  
حجة ، وخصوصا أن كلامه وافق عليه بقية الصحابة وما يمكن ذلك من غير  
اعتماد على قول للنبى صلى الله عليه وسلم أو عمل . ولأنه لا ضرورة  
حرية تسوغ التخريب ، فإذا كانت هناك ضرورة حرية كأن يستتر به  
الأعداء ويتخذوه كينا أو حصونا تستخدم ضد المسلمين فإنه يصح قطع

الأشجار وتهديم البناء . ومع الأوزاعي في هذا الرأي عدد كبير من فقهاء  
الأمصار من غير أصحاب المذاهب .

وقال كثيرون من الفقهاء يصح هدم البناء وقطع الأشجار واحتجوا  
بما يأتي :

أولاً : قوله تعالى في سورة الحشر : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها  
قائمة على أصولها فيأذن الله » واللينه النخلة ، فهذا يسوغ على سبيل الجواز  
قطع النخل .

ثانياً : أن المؤمنين خربوا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بيوت بني  
النضير ، وذكر القرآن فيهم أنهم « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » .  
ثالثاً : أنه عليه السلام أمر - فيما يروى بتحريق قصر مالك بن عوف  
وكان أمير الجيوش بالطائف ، وأمر برمي حصن ثقيف بالمنجنيق .

رابعاً : أنه عليه السلام أمر بقطع كروم ثقيف ، وقد ذكر في السيرة  
أنهم عجبوا عند إرادة قطعها ، وقالوا : كيف نعيش بعد قطعها ؟ .

هذه أدلة الكثيرين من الفقهاء ، وهي مأخوذة من السيرة ، والمسوغ في  
نظرهم أنه إذا كانت نفوسهم قد استبيحت فما قيمة الأموال بعد الأنفس ؟  
ولأن الغرض هو شفاء غيظ المؤمنين وإغاظة المحاريين عساهم يكفون عن  
اعتدائهم ، وإغاظة المحاريين أمر مقصود في ذاته ، وقد أشارت بعض  
النصوص القرآنية إلى ذلك .

٦٤ - ومن حق العلم أن تلقى نظرة فاحصة على هذه الأدلة ، وخصوصاً  
ما يعتمد على ظواهر أوامر صدرت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وإن النظرة الأولى لهذه الروايات ترينا أنها لا تبيح التخريب إباحة مطلقة ،  
وذلك لأن اللينة التي استشهد بها في النص القرآني التي ذكرت في الدليل الأول  
ليس المراد بها النخلة ، إنما المراد بها الشجرة ، والنص القرآني يفيد ذلك إذ  
يقول : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فيأذن الله » ،  
ولا يمكن فرض قيامها على أصولها إلا إذا كانت هي الشجرة لا أصل  
النخلة ، وقطع الشجرة لا يعد تخريباً .



وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل أبا ليلى المازنى وعبد الله بن سلام ، وكان أبو ليلى يقطع العجوة وهى ثمر طيب ، وابن سلام يقطع اللون ( جمع لينة ) وهو ثمر ردىء وقيل لابن سلام : لم قطعت اللون ؟ أى الردىء فقال : لأنى علمت أن الله تعالى مظهر نبيه ومغتنمه أموالهم ، فأحييت إبقاء العجوة . وبالاتفاق قطع الثمر جائز ، لأنه أكل لا تخريب فيه ، ما دام الأصل باقيا .

وبذلك يسقط الدليل الأول ، ويتبين أنه لاحجة فيه ، فلنتقل إلى الدليل الثانى وهو تخريب المؤمنين بيوت بنى النضير فنقول : إن ذلك كان لأنهم اتخذوها حصونا ، واعتصموا بها وأنزلوا الأذى بالمسلمين منها ، فكان لابد لزوال أذاهم من تخريبها أو محاولة تخريبها ، وكان ما فعله الصحابة على قدر الضرورة ، ولكنهم أى اليهود لما علموا أنهم مسلموها وتاركوها أتوا عليها هدمًا وتخريبًا .

هذا هو الدليل الثانى ونراه لا يؤدى إلى إباحة التخريب .  
أما الدليل الثالث - وهو رمى حصون بنى ثقيف بالمنجنق - فلأنها حصون اعتصموا بها ، ولا بد من إنزالهم منها ، وقد كانوا قوماً غلاظا أشداء ، فيهم قسوة ، فكان لا بد أن يصل الجيش إلى حصونهم ليصل إليهم ، وليس تخريب الحصون لذات التخريب إنما هو لإضعاف قوة العدو .

هذا بطلان الدليل الثالث .

أما بطلان الدليل الرابع وهو التهديد بقطع كروم الطائف ، فلأنهم كانوا يتخذون منها الخمر ، وإن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بالقطع ولم يقطع ، وذلك ليحملهم على التسليم ، فتحقق الدماء بدل الاستمرار على القتل والقتال ، ولذلك ساموا بمجرد أن رأوا النبى صلى الله عليه وسلم قد أمر ، وظنوا أن المسلمين منقلبون .

والخلاصة التى انتهينا إليها - من بعد مراجعة أوجه النظر المختلفة ومراجعة مصادر الشريعة ومواردها - ما يأتى :

أولا : أن الأصل هو عدم قطع الشجر وهدم البناء ، لأن الغرض من الحرب دفع أذى الحاكم الظالم لا إيذاء الرعية .

ثانيا : أنه إذا تبين أن قطع الشجر وهدم البناء ضرورة حرية لامناص منها حين يستتر العدو بها ويتخذ منه وسيلة لإيذاء الجيش الإسلامى فإنه لامناص من قطع الشجر وهدم البناء ، وليست فى ذاتها أعز من الأنفس التى ترهق فى الميدان ، وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم .

ثالثا : أنه يخرج كلام الفقهاء الذين أجازوا قطع الشجر وتخريب العمران على أنه مقصود على هذه الضرورة ، ولا يتصور أنهم قصدوا التخريب لذات التخريب ، وخصوصا أنه كان الغالب أن الأرض تعود إلى المسلمين .

٦٥ - هذه نظرات إلى ما يحل فى القتال ومالا يحل ، ونرى المسلمين يسرون على مبدأ تقييد القتل ومنع الانطلاق فيه ، وقصره على الذين يشتركون فعلا فى القتال ، ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحث على التأنى وتأليف القلوب ، ويروى فى هذا أن عمر بن الخطاب عزل خالد بن الوليد لكثرة قتله من الأعداء ، وقال : إن فى سيف خالد لرهقا ، وكانت تعجبه حرب عمرو بن العاص لقله القتل فيها ، ويقول إنها حرب رفيقة .

وإن التخريب والافساد لا يجوز إلا لضرورة حرية ، وهذا موضع اتفاق لا خلاف فيه ، ألا فلينظر الناس إلى حرب اليوم التى لا تبقى ولا تذر ، وتلقى أدوات الفتك على المقاتل والآمن فى سربه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . وإذا كان التخريب ومنع الإفساد فى الأرض أمرا محرما فى الإسلام ، فإنه بلا ريب يمنع استعمال القنابل النووية منعا باتا .

أولا : لأنه تخريب ، وثانيا : لأنه يتعدى إلى شعب الدولة المقاتلة ، والإسلام لا يعتبر القتال مع الشعب ، بل يعتبره مع الحكام المعتدين - وثالثا : لأنه يتناول من يحرم قتلهم من النساء والنرية ، فلا يحل للمسلم إذا أن يقاتل بهذه الأسلحة إلا إذا اعتدى العدو بالفعل بها ، فإنه يقاتل بها فى دائرة محدودة ، وهى منعه من الاستمرار فى جريمته .

#### ٤ - الفضيلة فى أثناء الحرب

٦٦ - من المقرر أن المعاملة بالمثل تتخذ مبدأ أساسيا فى العلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم فى الحرب والسلام على السواء ، ولكن اتخاذ ذلك المبدأ

مقيد بالفضيلة ، فإذا تعارض مع الفضيلة ، أهمل واتبعت الفضيلة ، لأنها المبدأ الثابت المقرر الذي لا يقبل التخلف كيفما كانت الحال .

وقد يعجب بعض الناس من أن الفضيلة تحكم في وسط السيوف وحيث يستباح الإنسان ، فإنه حيث استبيح لا يبقى من القيود شيء يحترم ، ولكننا نقول إنها حرب مقيدة بقانون السماء ، وهي حرب الفضيلة المقاومة للردية المعتدية ، وليس من المعقول أن يكون باعث الحرب الدفاع عن الفضيلة وتنتهك حرمتها في الميدان من أهلها مجاراة للمعتدين .

ولذلك كانت الحرب من جانب المسلمين مقيدة بالفضيلة لا تعلوها ، ولو جاوز حدودها المعتدون .

فإذا كان العدو منطلقاً من كل القيود الخلقية فجيش الفضيلة مقيد بها ، فإذا كان الأعداء يقتلون الصبيان والعمال والشيخ والنساء أو يتهكون الأعراض ، فإننا لا نجاريهم في هذه الرذائل ، لأننا مقيدون بالخلق الكريم . وإذا كان الأعداء يمثلون يبحث القتل من المسلمين ويشوهونها لا تفعل مثل ذلك في قتلاهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إياكم والمثلة » ولقد قتل المشركون في غزوة أحد حمزة بن عبد المطلب ومثلوا بجثته أشنع تمثيل فحز ذلك في نفس النبي عليه السلام ، لأنه عمه وأحب قرابته إليه ومع ذلك لم يفكر في أن يمثل بأحد من قتلاهم فيما جد بعد ذلك من حروب ، وإذا كان الأعداء يجمعون الأسرى ويقتلونهم بالعطش فإن جيش الفضيلة لا يجاريهم في ذلك ، لأن الله تعالى أمر بإكرام الأسرى ، والنبي صلى الله عليه وسلم نهي عن أن يقتل أحد الآخر بالتعطيش .

٦٧ - ولقد كان قواد المسلمين الذين يأخذون بالهدى المسمى في القتال يفعلون ذلك ، ولعل أبرز القواد المتأخرين بعد عصر الراشدين الذين أخذوا بهدى الإسلام - يوسف صلاح الدين الأيوبي . فإنه قد أسر عدداً ضخماً من الجيوش الصليبية ، ولكن لم يجد عنده طعاماً يكفيهم فكان بين أن يميتهم جوعاً أو يطلق سراحهم ، فأوحت إليه فضيلة الإسلام أن يطلق سراحهم فخرجوا وتكاثفوا وكونوا من أنفسهم جيشاً يقاومه فلم يندم القائد الفاضل البطل ، ورأى أن يقتلهم في الميدان محاريين بدل أن يقتلهم في الأسر

جائعين وكانت المفارقة كبيرة بين صلاح الدين وقائد الفرنجة الانجليزى .  
عند ما استسلم له جماعة من المسلمين بشرط ألا يقتلهم ، فقبل الشرط ثم  
قتلهم جميعا .

ولنترك الكلمة للفيلسوف الفرنسى جوستاف لوبون يوازن بين العاملين  
فهو يقول :

« كان أول ما بدأ به ريكارد أنه قتل صبورا أمام معسكر المسلمين ثلاثة  
آلاف أسير مسلم سلموا أنفسهم إليه بعد أن أعطاهم عهدا بحقق دماهم ثم  
أطلق لنفسه العنان باقتراف هذا القتل والسلب ، وليس من السهل أن يتمثل  
المرء درجة تأثير هذه الكبائر فى صلاح الدين النبيل الذى رحم نصارى  
القدس ، فلم يمسه بأذى ، والذى أمد فيليب وقلب الأسد بالمرطبات  
والأزواد فى أثناء مرضهما ، فقد أبصر الهوة السحيقة بين تفكير الرجل  
المتمدن وعواطفه وتفكير الرجل المتوحش ونزواته . »

ولسنا نوازن بين عمل القائد المسلم صلاح الدين وعمل نابليون بونابرت  
عندما كان فى موقف يشبه موقف صلاح الدين ، إذ أنه عند إرادته فتح عكا  
أسر عددا كبيرا من أهل الشام ولم يكن عنده من الطعام ما يكفيهم فأعمل  
السيف فيهم ، وحصدهم حصدا ، لا نوازن بين عمل القائدين ، لأن  
الموازنة تقتضى قلدا مشتركا من الاتفاق فى كل من العاملين يرجح فيه  
أحدهما على الآخر ، ولم يوجد فلا يوازن بين النور والظلمة ، ولا بين  
الفضيلة والرذيلة ، ولا بين البطولة والنذالة ، ولا بين الإنسانية الكريمة  
والوحشية غير المحكومة بدين أو خلق .

٦٨ — وقد يقول قائل : هذه صورة سامية للحروب ، وهى بلا شك  
حروب نبوة ، وليست حروبا تستمد نظمها من الطبائع البشرية الأرضية ،  
ولا شك أن القواد المسلمين الأولين الترموها والترمها بعض من الذين جاءوا  
بعدهم ، فهل الترمها كلهم ؟ إن التاريخ يحكى لبعض قواد المسلمين مثل  
ما يحكى عن القواد الآخرين .

ونحن نقول : إن ما نقوله مشتق من الأوامر الدينية الخالدة والأحكام  
القطعية التى سجلها القرآن وسجلتها السنة ، وهى باقية ما بقى هذان فى



الوجود ، وإتباعا لباقيان . ولا شك أن كثيرين من قواد المسلمين يخالفوها ، ولا بغض من قيمتها ولا من قيمة تلك الأوامر الدينية الإنسانية أن تخالف ، لأن مخالفة قانون الأخلاق لا تغض من قيمة مبادئه ، فإن المبادئ لا تطاع إلا من أناس ربانيين لهم سمو في أخلاقهم وتفكيرهم وأرواحهم ، ولا يضرها ولا ينقص من علوها مخالفة الناقصين في إنسانيتهم منها .

وإننا نقول إن كثيرين من قواد المسلمين عندما نقصت روح الدين وتحركت العنصرية قد انخرفوا عن هذه التعاليم العالية لأسباب ليست من الإسلام في شيء ، بل هي على نقيض التعاليم الإسلامية .

وأول هذه الأسباب انحرافهم عن مبادئ الدين ، ولقد كانت الروح المسيطرة على الناس في القرون ، التي يسميها الأوربيون القرون الوسطى ، روح تعصب عنيف عندهم جعلت قواد الصليبيين لا يتمسكون بأي مبدأ خلقى أو إنسانى مع مخالفتهم في الدين أو الجنس أو اللون ، فكان لابد أن يحاكمهم بعض المحاكاة مخالفهم من المسلمين ، إلا من عصم الله كالناصر يوسف صلاح الدين ، إذ رأوا الغدر . وكان حقا على قواد المسلمين مع ذلك أن يبينوا فضائل دينهم وأخلاق الإسلام ، وكان عليهم أن يقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الراشدين والذين اتبعوهم ، ولا يسايروا القساة الغلاظ فيما يصنعون ، فإذا ذكرنا ذلك سببا لانحراف قواد من المسلمين فإننا مع ذكره لا نبرره ، لأننا نريد لجيش الفضيلة أن يتمسك بالفضيلة .

وثانى الأسباب ما قام به قادة الأعداء من انتهاك الحرمات والغلبة في معاملة المسلمين الذين كانوا يقعون تحت سلطانهم ، وما كان يفعله الملوك والرعايا غير المسلمين من إرهاب المسلمين الذين وقعوا تحت سلطانهم والتفتيش على قلوبهم ، ثم العمل على إبادةهم بعد تعذيبهم ، ليخرجوا عن دينهم ، فإن لم يخرجوا قتلهم ، وإن أظهروا الخروج نسبوا عن سرائرهم ، فكانت أخبار هؤلاء المنكوبين تشقق مرائر المسلمين ، وربما حملت بعض قوادهم على أن ينكلوا في الميدان غير متخرجين في اتخاذ بعض ما يراه الإسلام مأثما ، ومع ذكرنا لهذا السبب نقول أيضا : إننا لا نبرره . فجيش الفضيلة لا يليق أن ينغمس في الرذيلة لأى سبب ، ولا مبرر لمخالفة قانون الأخلاق ولو كان

الخصم لا يقيد نفسه به ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يمثل يبحث أحد من القتلى ، مع أن أعداءه مثلوا يبحث المسلمون واختصوا عمه وحبيبه حمزة بأشنع تمثيل ، فبكى عليه ولم يجار الأشرار في شرهم .

وثالث الأسباب - أن بعض هؤلاء القواد المسلمين الذين انحرفوا عن مبادئ الإسلام في الحروب - كانوا يتمنون إلى أمم اشتهرت بالغلظة كالغول والتركمان ، فلما حاربوا في ظل الإسلام غلبت عليهم طبائعهم ولم يشربوا مبادئ الإسلام ولم يتعرفوا سماحته ، ودفعهم طبائعهم لمجاراة خصومهم .

## ٥ - احترام الكرامة الإنسانية في الميدان

٦٩ - ذكرنا أن الكرامة الإنسانية يجب أن تلاحظ في كل العلاقات الدولية : وليس غريبا أن تلاحظ في حال السلم ، وإن كنا نرى بعض الأوربيين يجعلون احترام الكرامة الإنسانية حتى في السلم أمرا غريبا ، فلا يسمحون للملوك أن تكون لهم كرامة كإخوانهم البيض حتى في المدارس والمعابد .

ولكن الغريب حقا أن تحترم الكرامة الإنسانية في أثناء الحرب والسيوف متشابكة فينبى النبي الأسمى محمد عن المثلة وتشويه أجسام القتلى ويوجب دفنهم ولا يتركهم نهبا لوحوش الأرض ووحوش الطير . فقد أمر بوضع جثث القتلى من أهل بدر في القليب وهو بثر جافة ، ولقد نهى عليه السلام عن أن يتجه القاتل إلى ضرب الوجه ليشوه جسمه إلا إذا لم يكن من ذلك بد .

ولقد نهى عليه السلام عن تعذيب الجرحى ، وإن قعدت قوة الجرح عن القدرة على المقاومة لا يسوغ قتله ، بل يبقى ويداوى حتى يوشى أو يفدى أو يمن عليه ، وذلك لاحترام الإنسانية ، ولأن القتال ليس القصد منه إلا إضعاف قوة الملوك وجيوشهم ، وليس الغرض منه الانتقام .

وإن المعاملة بالمثل التى تفرضها قوانين الحروب والمعاملات الدولية لايسير بها المسلم إلى أقصى مداها ، ولو انتهكت الكرامة الإنسانية ، بل إن المعاملة بالمثل كما أشرنا من قبل مقيدة بالفضيلة ومقيدة باحترام الإنسانية .

## ٦ - انتهاء الحرب

٧٠ - تنتهى الحرب بواحد من أمور ثلاثة :

إما باستنقاد أغراضها بأن يسلم الذين أرسلت الجيوش لقتالهم ، أو يعقدوا عقد اللمة ، أو يستسلموا ويطلبوا الأمان فرادى أو جماعات .

ولما بأن تكون مودعة ينتهى بها القتال مؤقتا لأمد معلوم .

ولما يصلح دائم مستمر ، وقد ذكرنا أن النصوص القرآنية لا تمنعه والأحاديث النبوية لم يوجد منها ما يدل على أنه غير جائز ، وإن طلبه الأعداء أجيبوا حقنا للدماء مع وجوب الحذر .

وانتهاء الحرب باستنقاد أغراضها ، منعقد له فصلا خاصا نين فيه حكم الإسلام في معاملة الأسرى ومعاملة المغلوبيين ، ولنبتدئ بالكلام في المودعة والصلح .

المودعة :

٧١ - إن المودعة هدنة في فترة القتال قد تنتهى إلى صلح ، حيث تقر النفوس ويكون التدبير للموقف ، وربما تعود النفوس إلى رشدها ، وربما استؤنف القتال بعدها .

إذ أن الاسلام أمر بالاستجابة إلى السلم إذا دعى المسلمون إليها ، فقرر القرآن الكريم أن الأعداء إذا مالوا إلى السلم وجب أن يتجه إليه وأوجب على نبيه مع ذلك الحذر منهم والاحتياط ، والله سبحانه وتعالى سيحميه من غدرهم إذا أرادوا أن يخدعوه (١)

٧٢ - وإن المودعة واجبة في حالين :

احدهما - حال الوجوب بنص القرآن ، ذلك أن في الإسلام أربعة أشهر يجب فيها الامتناع عن القتال إلا إذا اضطروا إليه ، وتلك الأشهر هي

---

(١) من ذلك قوله تعالى : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ، إنه هو السميع العليم . وإن يريدوا أن يخدعوك ، فإن حسبك الله هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين »

الآيتان : ٦١ ، ٦٢ من سورة الأنفال

ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب الذي بين جمادى وشعبان ، وذلك لأن الأشهر الثلاثة الأولى يكون فيها الذهاب إلى الحج ، والحج ذاته جهاد ؛ لأنه يتعرف المسلمون بعضهم أحوال بعض فيه ، والشهر الرابع كان الناس يعتمرون فيه ، أي يذهبون لزيارة البيت الحرام . فهي أشهر فيها مناسك إسلامية .

ولذلك لا يحل للمسلمين أن يبدأوا القتال فيها إلا إذا كان دفعا لاعتداء داهم لا قبل لهم بالسكوت عنه ، وكذلك إذا كانت الحرب قائمة في هذه الأشهر ولا يستجيب العدو للمواعدة فيها ، لأن المواعدة عمل من الخائنين فيجب أن تتوافر فيه إرادة الخائنين . وقد صرح القرآن الكريم بوجوب الامتناع عن القتال فيها إلا في حال الضرورة ، وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال فيها ، (١) وأكد ذلك النهي في حجة الوداع فقد قال عليه السلام في خطبة الوداع التي كان يسرد فيها الأحكام الإسلامية :

« أيها الناس : إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يخلونه عاما ويحرمونهم عاما ، ليحاطثوا عدة محرم الله ، وإن الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السموات والأرض ، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر في كتاب الله ، يوم خلق الله السموات والأرض ، منها أربعة حرم ، ثلاث متواليات ، وواحد فرد ، ذو القعدة ، وذو الحجة والمحرم ، ورجب فهو الذي بين جمادى وشعبان ، ألا هل بلغت اللهم اشهد » .

ولكن لوحظ في الحروب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان من جانبه لا يبتدئ القتال في هذه الأشهر ، وما كان يهاجم فيها ، وجاء الذين من بعده فقامت الحروب بينهم وبين الفرس والرومان وهم لا يؤمنون بهذه الأشهر ، وليس لها قدسية عندهم ، فكان من العبث أن يتمسك المسلمون بها أمامهم إلا

---

(١) الآيات القرآنية الواردة في تحريم القتال في الأشهر منها :

قوله تعالى : « فإذا انسلخ الأشهر الحرم ، فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وغلوم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد » (سورة التوبة الآية الخامسة)

ومنها قوله تعالى : « وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ، فلك الدين القيم ، فلا تظلموا فيهن أنفسكم وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » (سورة التوبة الآية ٣٦)



في أضيق دائرة ، وهي ألا يبدعوا القتال فيها ، فإن كان قائما لم يتمكنوا من المواجهة ، لأن العدو لا يؤمن بها ، وقد كان ذلك في عهد الصحابة .

وإن تلك الناحية العملية جعلت كثيرين من الفقهاء يظنون أن حكمها قد نسخ ، ولكن بالفحص الدقيق تبين أن المواجهة في هذه الأشهر في الحدود التي بينها شريعة باقية : أولا - لأنه لم يوجد ما يدل على نسخها ، وثانيا لأن أحكامها جاءت في أواخر سور القرآن نزولا وهي التوبة . وثالثا لأن النبي صلى الله عليه وسلم أكدها في خطبة الوداع .

وإن قيام هدنة دينية في وسط أتون الحرب فوق أنه يصرف المسلمين إلى تعرف أنفسهم وإقامة شعائر دينهم والنزول في ضيافة ربهم في مكة وعرفات وسائر الأماكن المقدسة هو هدنة للنفوس يجعلها تفكر في طريق سلمى مستقيم ، وإذا تعاون العدو مع المسلمين في ذلك فلا بد أن تعود القصب إلى أجفانها نهائيا ، وتكون السلم العادلة إن خلصت النيات واستقامت العقول..

٧٣ - والمواجهة الثانية التي يجب بحكم الإسلام تكون عند ما يطلبها العدو فإنه يجب إلى طلبه ، ولو كان المسلمون يعلمون أنهم يتخلون من المهادنة سبيلا للاستعداد . ولكن يجب مع ذلك الحذر في هذه الحال ، (١) وإن النبي صلى الله عليه وسلم قد هادن قريشاً عشر سنين ولكنهم نقضوا هذه الهدنة .

وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الهدنة مالا يمكن أن يقبله إلا نبي وكان ذلك حقنا للدماء من الجانبين ، ولتسير الرسالة المحمدية في طريقها ، بعد أن زالت بعض المحاجزات التي كانت تقام في سبيلها . وإنا نروى هذه الهدنة كما جاءت في صحاح السنة فإنها بالإقدام عليها وبشروطها تكشف عن الرغبة في السلام من جانبه ، وقد كان معه جيش قوى يستطيع أن ينفذ به كما ما يريد .

---

(١) من ذلك قوله تعالى « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » ، إنه هو السمع للعلم ، وإن يريدوا أن يخدعوك ، فإن حسبك الله ، هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين » ( الآيات ٦١ ، ٦٢ من سورة الأنفال )

يروى البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يجمع من المسلمين في ذي القعدة من العام السادس ليحج إلى بيت الله الحرام بمكة وما حولها ، على ألا يقاتل إلا إذا منع . فلما بلغ قريشا عزم النبي صلى الله عليه وسلم ومجيئه مع أصحابه جمعوا له الجموع ليصلوه ومن معه ، فلما علم ذلك النبي عليه السلام - وقد لبس ثياب الحج - جمع أصحابه وقال : « أشيروا علي » ، فقال أكبر أصحابه ومستشاريه - أبو بكر - : « يا رسول الله خرجت قاصدا لهذا البيت لا تريد قتل أحد ، ولا حرب أحد ، فمن صدنا عنه قاتلناه » . فقال الرسول الأمين : « امضوا على بركة الله » . حتى إذا أشرف على مكة . قال : « والذي نفسى بيده لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها » .

ولما جاءت رسالتهم إليه صلى الله عليه وسلم قال لهم : « إنا لم نجئ لقتال ، ولكننا جئنا معتمرين ( أى زائرين للبيت ) وإن قريشا قد نهكتهم الحرب وأخذت بهم ، فإن شاءوا ماددتهم مدة ، وخلوا بيني وبين الناس » .

عرض عليهم وهو القوي يمحشه الغالب بنصر الله تعالى وتأييده المهادنة ليؤدى ، العبادة ، قبلوا المهادنة بشروط ليس واحد منها لمصلحته :

أولها : أن يعود ولا يحج في عامه هذا ، وأن توضع الحرب عشرينين يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض ، ويعتمر في العام القابل ، وثانيها : أن من قدم المدينة من قريش مجتازا إلى مصر والشام فهو آمن على دمه وماله .

وثالثها : أن من أتى محمدا من مكة مسلما بغير إذن وليه رده عليهم .

ورابعها : أن من جاء إلى مكة ممن على دين محمد مرتدا عن دينه لم يردوه إليه .

وجاء شرط واحد في مصلحة جماعة محمد ، وهو أن من قدم مكة من أصحاب محمد حاجا أو يتغنى الرزق فهو آمن على دمه وماله ، وشرط في مصلحة الفريقين ، وهو أن من أحب أن يدخل في عقد محمد ( أى يعامل كما يعامل ) دخل ، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش دخل .

ولا شك أن هذه الشروط لم تجر فيها المعاملة بالمثل ، وشق ذلك على المسلمين وهم الأقوياء . ولكنها النبوة ، وجاءت النتائج في مصلحة المسلمين ، ذلك أن الذين كانوا يخرجون من مكة داخلين في الإسلام ، ولم يقبلهم النبي لم يعودوا إلى مكة ، بل اتخذوا أماكن في وسط الطريق وكونوا كميناً لضلماجر قريش ، فكانوا ينقضون عليهم والنبي ليس مشغولاً عنهم لأنه ردهم ، فاضطرت قريش أن تطلب إلى النبي أن يقبل كل من يحىء إليه مسلماً .

وشرطهم أن يقبلوا كل من يخرج من عند محمد مرتداً لم يكن فيه جدوى لهم لأنه لم يخرج أحد ، ولو خرج فإنه لا يضر النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرج من عنده المرتدون الذين يكونون شجاً في حلق الجماعة الإسلامية .

### الانتهاء بصلح دائم :

٧٤ - انتهاء الحرب أو توقيفها بصلح دائم لم يحىء من النصوص القرآنية ما يمنعه ، فدوامه من موجب الوفاء بالعهد ولا يصح نقضه ، وإلا كان غدراً ، والصلح الدائم يكون بالنص على الدوام أو بإطلاقه من غير مدة ، وإذا كان بعض الفقهاء قد قرروا أن الصلح إذا لم يقيد بزمن يجوز نقضه لمصلحة المسلمين ، أى إذا كانت مصلحة المسلمين في نقضه ، فإنهم قد أخذوا ذلك من واقعات الزمان ، لأنهم لاحظوا أن المسلمين في حرب دائمة ، وأن من يعقد معهم صلحاً لا ينوى الوفاء به ، فلا يكون من مصلحة المسلمين أن يستمروا على الوفاء مع توقع النقص من غيرهم ، ولكن ذلك ليس ذلك هو المبدأ المقرر الثابت في النصوص الواردة عن النبي وصرح بها القرآن ، فقد صرح القرآن بوجوب الوفاء ، أيا كان العقد ، وقال النبي لما بلغه أن من صالحهم يريدون النقص : « وفوا لهم واستعينوا الله عليهم » : وإن التزام الوفاء بالعهد في صلح لا يمنع الحذر المستمر واليقظة الدائمة ، فإن تبين أنهم يستعدون فعلاً للانتقاض على المسلمين يطرح لهم عهدهم ، مع بيان الأسباب المبررة ، ليكونوا على علم ، وليستطيعوا الرد إذا لم تكن الأسباب صحيحة .

ومن الصلح الدائم دخولهم في عهد المسلمين كما ذكرنا من قبل .

## انتهاء الحرب بالاستسلام :

٧٥ - تنتهى الحرب بهزيمة أحد الفريقين . فإذا كانت الهزيمة للمسلمين لا يستسلمون ولا يخضعون ، لأن الإسلام دين العزة والكرامة ، فلا يفرض في المؤمن الاستسلام للظلم وقبول المهانة . ولما هزم المسلمون في غزوة أحد جمع النبي صلى الله عليه وسلم متفرق الجيش ولم شمله . وأراد أن يتبع به المشركين ، ولكنهم رضوا من الغنيمة بالإياب ، وأنه مؤيد من عند الله تعالى ما دام على الحق ويجاهد في سبيله .

وإذا كان انتهاء الحرب باستسلام العدو فإنه تقوم العدالة الإسلامية على أتم وجوبها ويمنع القتل والقتال ، فيمنع الفساد في الأرض . ولقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة وقد استسلمت ، فنادى مناديه : من دخل المسجد الحرام فهو آمن ، ومن دخل داره فهو آمن ، ومن امتنع عن القتال فهو آمن ، وبلغه أن إحدى فرقه بقيادة خالد بن الوليد تقاتل بالصفاء فأرسل إليه ينهاه عن القتال ويضع السيوف في أعمادها .

وفي هذا الوقت تمحى العداوة القديمة ولا يبقى إلا العدالة وفتح الصدور للمودة وتطيب النفوس ، ولا يقول الإسلام كما يقول أبطال الحروب اليوم : « ويل للمغلوب » بل يقول « رحمة بالمغلوب » ، ولا تكون المعاهدات التي تعقب الحروب الإسلامية تشفيا وانتقاما ، بل تكون رحمة وتأمينا .

نتيجة الحرب بالنسبة للمخالفين : إما أن يكونوا أهل عهد وتكون دارهم دار عهد ، وإما أن تدخل ديارهم في ضمن الديار الإسلامية ويكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، ويكون لهم ذمة الله تعالى ورسوله فلا يزعج لهم آمن ، ولا يكلفون مالا يطيقون ، ويكونون في اطمئنان مستمر ، ولهم حسن الجوار والمحبة الظاهرة .

وإن السبب في هذا السلم الواضح البريء الذي تراعى فيه الرحمة وإثارة المودة هو أن الحرب في الإسلام ليست حرب الشعوب ، وإنما هي الحرب في معسكر السلطان المتغلب على هذه الشعوب ، فإذا استسلم جند ذلك السلطان



فقد زالت أسباب الحرب ، وبقيت الصلة الرحيمة بالشعوب والدهوة إلى الإسلام من غير اضطراب ولا إكراه فمن شاء أن يؤمن آمن ، ومن شاء أن يبقى على دينه حميت له حرياته ، وأخصها الحرية الدينية ، لأنه لا إكراه في الدين .

ولكن بقي أولئك الجنود من معسكر السلطان الذين أعطوا أماناً خاصاً ، أو شلوا بالوثاق ، ولذا نتكلم في الأمان والأسرى .

## الأمان :

٧٦ — بينا أن الحرب من الجانب الإسلامى كما جاء في القرآن والحديث لا تكون ضد الشعوب ، ولكن هي ضد السلطان وعسكره الذى يعاونه في ظلمه وطفيلانه واستبداده ، ولذلك فتح الباب لإنهاء الحرب قبل الابتسلاام النهائى ، وهذا هو الذى يسمى بالأمان ، فقد أُنجز لكل مسلم أن يعطى الأمان لأى شخص من الدولة المحاربة ، وقد جاء القرآن بإيجاب إجارة المستجير وحمايته ، حتى يصل إلى مكان آمن ولو كان من الأعداء (١) وقد قرر النبي صلى الله عليه وسلم أن لكل مؤمن أن يعقد عقد أمان ، بل عقد ذمة ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم » .

فلكل مؤمن أن يعطى الأمان لأى شخص يلجأ إليه ، وإعطاء هذا الأمان يكون ولو في ميدان القتال لمنع استمراره ، والأمان يعطى للأحاد ويعطى للجماعات ، ولو كانوا أهل حصن تحصنوا به ، ولا يعتبر الذين يعطون الأمان أسرى حرب ، بل يعتبرون أهل ذمة ، أى يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، ولا شك أن الأمان لا يكون نافذاً في النهاية على جماعة المسلمين إلا بعد إقرار ولى الأمر أو قائد الجيش ، وليس له أن يلغيه ، إنما عليه أن يقره إلا إذا ثبت أنه عين من العيون على المسلمين .

---

(١) النص هو قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ، ذلك بأنهم قوم لا يعلمون »

( الآية ٦ من سورة التوبة )

ويصح أن يعطى العبد الأمان ، إذا كان مؤمناً ، وخرج مع مالكه للقتال ،  
ولقد روى أن عبداً أمن أهل حصن فأرسل القائد إلى عمر يستشير ، فأرسل  
الإمام العادل « أجزوا أمان العبد » .

وإن إعطاء الأمان يتم ولو بالإشارة ، بل اعتبر عمر رضى عنه أن من  
الأمان أن يقول لا تخف ، ولقد بلغه أن بعض المجاهدين قال لمقاتل من  
الفرس : « لا تخف » ثم قتله ، فكتب إلى قائد الجيش : « إنه بلغنى أن رجلاً  
منكم يطلبون العليج ( أى الرجل الفارسي أو الروماني ) حتى إذا اشتد في الجبل  
وامتنع ، فيقول له لا تخف ، فإذا أدركه قتله ، وإني والذي نفسى بيده لا يبلغنى  
أن أحداً فعل ذلك ، إلا قطعت عنقه » .

بل لقد اعتبر عمر رضى الله عنه من الأمان أن يشير إلى السماء بأصبعه  
مريداً تأمينه ، ويقول رضى الله عنه : « لو أن أحداً أشار إلى السماء  
بأصابعه لمشارك ثم نزل إليه على ذلك فقتله لقتلته به » .

وهذه التوسعة في معنى الأمان إنهاء جزئى للقتال بالنسبة لبعض الأحاد  
وذلك لحقن الدماء ، وهو منبثق من معنى الحرب في الإسلام . لأنها لدفع  
الاعتداء ، وليست ضد الشعوب ، ولا من سيقوا للقتال سوقاً . ولكنها  
ضد الطغاة من الحكام ، وإن الأمان ليس معناه الاستسلام . بل معناه أنه  
ينضوى في لواء الدولة الإسلامية ، بحيث يكون منهم ، له مالهم وعليه ما عليهم ،  
وإن مقتضى الأمان أن يحقن دمه فلا يقتل ولا يعد أسير حرب فلا يسترى .  
وإنه بالأمان يخرج من صفوف المقاتلين إلى صفوف أهل الذمة على شروط  
تشرط عليه ، وعلى ذلك يؤمن دمه من القتل وتؤمن رقبته من الرق .

الأسرى :

٧٧ - ذكرنا أن الإسلام يحافظ على الكرامة الإنسانية في الحرب ،  
كما يحافظ عليها في السلم ، ولذلك كان رفيقاً بالأسرى لا يهدر آدميتهم ،  
ولم يعرف التاريخ مجارباً كان رفيقاً بالأسرى غير الإسلام . فالقرآن الكريم  
اعتبر أبر القربات التي تكون من المؤمن وأخص أوصاف المؤمنين أنهم

يطعمون الطعام للمسكين والأسير (١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
« استوصوا بالأسارى خيراً » .

ولماذا كانت تلك الوصايا بالأسرى ؟ الجواب . أنهم يوسرون ونيران  
الحرب ملتهبة وربما كان من بعضهم من قتل فيكون الاعتداء عليه غليظاً  
لشفاء الغيظ وحب الانتقام ، كما فعل الأوريون والأمريكان فيمن سموهم  
مجرمي الحرب ، ولو أن الله تعالى استبدل بنصرهم هزيمة لكانوا بمقتضى  
هذا المنطق الغريب في العقل ولا ينفذه إلا قانون الانتقام هم مجرمي الحرب .  
فالإسلام حث على إكرام الأسير منعاً لتلك الروح الانتقامية الغليظة .  
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بأسرى بدر ، وكأنهم في ضيافة  
وليسوا في أسر ، حتى إن بعض الذين نزل هؤلاء في ديارهم كانوا يوثرونهم  
بالطعام على أولادهم .

والمسلمون حيثئذ يكونون في جهادين إذا أولهما جهاد السيف ،  
ونيران الحرب قائمة ، حتى إذا انتهت الحرب كان الجهاد الثاني هو ضبط  
النفس ، حتى لا تسترسل في الغيظ فيقع منها بالمغلوبين وخصوصاً الأسرى  
مالا يرضاه الله العليم الخبير ولا النبي الكريم ولا الدين القويم .

وماذا يصنع الإسلام بالأسرى بعد أن يأخذهم ؟ لقد ذكر القرآن الكريم  
أن القائد أو ولي الأمر مخير بين اثنين لا ثالث لهما . إما أن يفديهم ، وإما أن  
يمن عليهم بإطلاق سراحهم (٢) :

والفداء قد يكون بالرءوس فيطلق أسارى المسلمين في نظير أن يطلق  
المسلمون أسراهم ، وقد يكون المال ، فإن كان الأسير فقيراً لا مال له ،  
أورثي من المصلحة الإسلامية إطلاقه ففي هذه الحال يمن عليه ويكون الصبح  
الجميل : وهو العلاج السليم في هذه الحال ، ويكون العفو عن عباد الله . (٣)

---

(١) ومن ذلك قوله تعالى : « يطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً »

( الآية ٩ من سورة الإنسان )

(٢) وذلك يبدو في قوله تعالى : « حتى إذا أنصتوهم لشفوا الوثاق » ، فلما منا بعد وإما فداء

حتى تفسح الحرب أوزارها . ( الآية ٥ من سورة محمد )

(٣) ومن الأمر بالعفو قوله تعالى : «خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین »

( الآية ١٩٩ من سورة الأعراف )

ولم يفرض الاسترقاق - وهو الأمر الثالث - ، وبذلك يتبين أن القرآن ليس فيه إذن بالاسترقاق ، بل فيه ما ينفيه إن لم يكن بصريح العبارة فإنه يكون بما تضمنته الإشارة .

وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينشئ رقاً على حر قط ، وما كان عنده من رقيق في الجاهلية فقد اعتقه ، وما أهدى إليه من رقيق بعد ذلك أعتقه . وهكذا .

إذا فلماذا كان في الإسلام رق ؟ ولماذا وجد الرق في عهد الراشدين وهم الذين اهتموا بهدي النبي صلى الله عليه وسلم ؟ .

والجواب عن ذلك : أن نصوص القرآن لم تمنعه صراحة ، وإن كانت أميل إلى المنع ، والنبي لم يقره ، وإن لم يمنعه ، وبقي الأمر فيه لما يقضى به قانون المعاملة بالمثل ، فإن كان الأعداء يسترقون كان للمسلمين أن يسترقوا ، من قبيل المعاملة بالمثل ، وإن كانوا لا يسترقون ، فلا يحل للمسلمين أن يسترقوا ، لأن ذلك يكون اعتداء وهم منهبون عنه .

هذه أحكام الحرب في الإسلام ، وفيها نرى الرحمة والفضيلة والكرامة الإنسانية ، والله سبحانه بكل شيء عليم .

محمد أبو زهرة



## مؤلفات الامام الشيخ محمد أبو زهرة

والتي تقوم دار الفكر العربي بملتزم طبعها ونشرها وتوزيعها

● خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم ( في مجلدين )

● المعجزة الكبرى ( القرآن )

● أبو حنيفة : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● مالك : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● ابن حنبل : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● الشافعي : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● الإمام زيد : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● ابن تيمية : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● ابن حزم : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● الإمام الصادق : حياته . عصره . آراؤه . فقهه

● الجرمية والعقوبة في الفقه الإسلامي ( الجرمية )

● الجرمية والعقوبة في الفقه الإسلامي ( العقوبة )

● تاريخ المذاهب الإسلامية ( جزئان )

● الأحوال الشخصية

● أحكام التركات والموارث

● أصول الفقه

● الملكية ونظرية العقد

● شرح قانون الوصية

● محاضرات في الوقف

● محاضرات في عقد الزواج وآثاره

● محاضرات في التصرية

● الوحدة الإسلامية

● الخطابة

- مقارنات الأديان
- الدعوة إلى الإسلام
- تنظيم الإسلام للمجتمع
- في المجتمع الإسلامي
- تنظيم الأسرة وتنظيم العمل
- الولاية على النفس
- موضوعات الفقه الإسلامي (جزءان) بإشراف الإمام محمد أبو زهرة
- العلاقات الدولية في ظل الإسلام
- التكافل الاجتماعي في الإسلام
- المجتمع الإنساني في ظل الإسلام
- العقيدة الإسلامية
- تاريخ الجليل (الطبعة الثانية)
- الذي مضى على طبعته الأول ما يقارب الخمسين عاماً

• • •

وتطلب جميعها من ملتزم طبعها وتشترها وتوزيعها

دلو الفكر العربي

والمكتبات الشهيرة بالقاهرة والعالم العربي











تطلب جميع منشوراتنا من  
مؤسسة

## دار الكتاب الحديث

للطببع والنشر والتوزيع

الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير  
بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضى  
ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤